



دولة فلسطين

سلطة جودة البيئة

إستراتيجية البيئة عبر القطاعية

2022-2017



نسخة معدلة

تموز 2017

جدول المحتويات

4	تقديم
6	شكر وتقدير
7	أولاً: المقدمة والمنهجية
7	المقدمة
9	المنهجية
11	ثانياً: نبذة عن القطاع البيئي
15	ثالثاً: الرؤية
16	رابعاً: الأهداف الإستراتيجية
17	خامساً: السياسات القطاعية
25	سادساً: التحليل الرباعي
29	سابعاً: الربط مع أجندة السياسات الوطنية
32	ثامناً: الربط مع أهداف التنمية المستدامة
34	تاسعاً: البرامج ومغلفات الموارد المالية
45	الملاحق
45	الملحق 1: قائمة بأسماء أعضاء الفريق الوطني

48	الملحق 2: مصفوفة السياسات البيئية الخاصة بكل القطاعات
52	الملحق 3: تحليل الواقع البيئي
87	الملحق 4-أ: قائمة المشاريع والتدخلات القائمة والمتوقعة (سلطة جودة البيئة)
91	الملحق 4-ب : قائمة المشاريع والتدخلات المقترحة لسلطة جودة البيئة
99	الملحق 5 : قائمة المشاريع والتدخلات المقترحة للقطاعات الأخرى
120	الملحق 6: قائمة المشاريع والتدخلات الرئيسية الخاصة بالبيئة مع الوصف الخاص بها

تقديم

تسعى سلطة جودة البيئة، باعتبارها الجسم الناظم للبيئة في فلسطين، الى حماية البيئة الفلسطينية بكافة عناصرها من هواء وماء وتربة من التلوث بمختلف صورته وأشكاله، وتنظيم العمل البيئي وتأطيره من منظور تخطيطي ممنهج وذلك من خلال تطوير السياسات البيئية المناسبة، والإستراتيجيات القطاعية والإستراتيجيات عبر القطاعية أو خطط العمل. ويندرج هذا العمل تحت مظلة قانون البيئة رقم 7 لعام 1999 وتعديلاته، حيث منح القانون سلطة جودة البيئة المسؤولية في قيادة تنسيق العمل في القضايا المتعلقة بالبيئة، و صيانة البيئة وحمايتها، والمحافظة على صحة الإنسان، وكبح استنزاف المصادر الطبيعية، والحد منها، ومكافحة التصحر، والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التغير المناخي والتكيف معها، والحد من التلوث، وتعزيز الوعي والسلوك البيئي، وحماية المناطق الحساسة البيئية، وضمان تحقيق التنمية المستدامة للمصادر الطبيعية، بما يراعي حق الأجيال القادمة.

ونظرا لأهمية البيئة وتداخلها مع كافة القطاعات التنموية، عملت المؤسسة جاهدة لدمج البيئة في هذه القطاعات والعمل على تحويلها الى مجال عبر قطاعي. وفي هذا السياق ومن خلال قرار مجلس الوزراء بالمصادقة على منهجية إعداد خطة التنمية الوطنية للاعوام 2022-2017 وتعزيزا للجهود الرامية الى إدماج البيئة في السياسات والبرامج والتدخلات القطاعية تم تحويل البيئة الى مجال عبر قطاعي.

لقد طورت سلطة جودة البيئة بالتعاون مع شركائها إستراتيجية البيئة عبر القطاعية للاعوام 2017-2022 وحددت أهدافها الإستراتيجية وسياساتها بما ينسجم مع أجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وتتصف هذه الاستراتيجية والتي تم اعدادها بالشراكة الكاملة مع المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الاكاديمية، بالشمولية والتكامل مع الإستراتيجيات الاخرى، حيث ستعمل هذه الإستراتيجية على تحقيق الرؤيا الاستراتيجية الخاصة للوصول إلى " بيئة محمية نظيفة مستدامة"، وكذلك تحقيق الأهداف التالية:

1. مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة.
2. البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة.
3. الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي، وللمحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطوارئ البيئية مُتخذة ومُتبناه.

4. المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمكن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعزّز.

5. مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعزّزة ومُعَمَّمة.

ومما لاشك فيه ان تنفيذ هذه الإستراتيجية بحاجة الى الكثير من الموارد المالية والبشرية، مما يلقي بالعبء على الحكومة الفلسطينية بدعم المشاريع البيئية والترويج لها لدى المانحين. كما نأمل من شركائنا الدوليين والمهتمين بالبيئة مواصلة الإهتمام بهذا القطاع وذلك من خلال دعم المشاريع التي جاءت في هذه الخطة.

وكما هي كافة الإستراتيجيات، فإن هذه الإستراتيجية ستتم متابعتها بشكل سنوي مستمر للوقوف على أهم الانجازات والنتائج التي يتم تحقيقها، والعمل على تجاوز العقبات التي حالت دون تنفيذ تدخلاتها.

م. عدالة الاتيرة

رئيس سلطة جودة البيئة

شكر وتقدير

جاء إعداد إستراتيجية البيئة عبر القطاعية للدورة التخطيطية 2022-2017 حصيلة جهد جماعي تشاركي تحت قيادة سلطة جودة البيئة. وفي هذا السياق تتقدم سلطة جودة البيئة بالشكر والتقدير لكافة الجهات التي ساهمت في إعداد هذه الإستراتيجية من المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص، وكذلك المؤسسات الأكاديمية والخبراء، والشركاء الدوليين، ونخص بالذكر هنا أعضاء الفريق الوطني لتطوير إستراتيجية البيئة عبر القطاعية.

كما لا يفوتنا هنا أن نشكر وكالة التنمية البلجيكية على ما قدمته ونقدمه من دعم مالي وفني لتعزيز إدماج البيئة في القطاعات الوطنية المختلفة، ولاسيما تمويل تطوير هذه الإستراتيجية. كما نعبر عن امتناننا لطاقتهم سلطة جودة البيئة على ما قدمه من دعم فني ولوجستي وتنسيقي، وخاصة طاقم الإدارة العامة للسياسات والتخطيط، وفريق التخطيط والموازنة، والإدارات العامة، والوحدات الأخرى، والمستشارين. بالإضافة الى طاقم وزارة المالية والتخطيط والأمانة العامة لمجلس الوزراء لما قدموه من مساهمات ومراجعات أثرت هذه الإستراتيجية وساهمت في إخراجها بالشكل الأفضل.

أولاً: المقدمة والمنهجية

المقدمة

عانت البيئة الفلسطينية ولفترة طويلة خلال فترة الإحتلال الإسرائيلي من إهمال وعدم إدارة مناسبة مما تسبب في تدهور عناصر البيئة المختلفة من مياه وتربة وهواء. هذا الى جانب القيود والعراقيل التي يمارسها الإحتلال على عملية التنمية بشكل عام، وموضوع حماية وتأهيل البيئة بشكل خاص، وما يقترفه من انتهاك بحق البيئة الفلسطينية. الأمر الذي حدا بالحكومة الفلسطينية الى وضع البيئة على سلم أولوياتها. كما أن الزيادة المضطردة في عدد السكان وتأثيرها على عملية النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي يشكل طلبا متزايدا على المصادر الطبيعية وبالتالي ارتفاع كمية المخلفات والملوثات الناتجة عن زيادة الإستهلاك.

إنطلاقاً من ذلك تم انشاء المؤسسة البيئية الرسمية والمتمثلة في الوقت الحالي في "سلطة جودة البيئة"، والتي من صلاحياتها وواجباتها المتابعة والإشراف على تنفيذ كل ما يلزم من أجل حماية البيئة الفلسطينية، وتوفير بيئة سليمة ونظيفة بهدف توفير القدر الأكبر من الصحة والرفاه للمواطن الفلسطيني كحق كفله له القانون الأساسي وقانون البيئة الفلسطيني.

من أجل تحقيق ذلك، بدأت باكورة الجهود الفلسطينية لوضع إستراتيجية وطنية للبيئة سنة 1999 كأساس للعمل البيئي لفترة تمتد إلى عشر سنوات، بحيث حددت فيها المواضيع البيئية والأولويات الإستراتيجية والأهداف على المستوى الوطني. إلى جانب ذلك إشتملت تلك الإستراتيجية على خطة عمل ترجمت فيها الإحتياجات والفجوات على شكل مشاريع وتدخلات، ثم مؤشرات للمتابعة ومراقبة العمل والإنجاز فيما بعد. إلا أن بدء تنفيذ هذه الإستراتيجية تزامن مع إنطلاق الإنتفاضة الثانية مما تتطلب إعادة ترتيب لأولويات التنمية والتركيز على جهود الإغاثة الطارئة للتعامل مع الوضع الإنساني الكارثي الذي نتج عن الإحتلال وإجراءاته.

وبعد إنتهاء الإنتفاضة الثانية بقيت عملية التخطيط البيئي تراوح المكان بين تحديث لخطة العمل من جهة ومحاولة لتجديد أموال لها لتنفيذ بعض المشاريع الملحة والطارئة من جهة أخرى. إلى أن اعتمدت الحكومة الفلسطينية منهجية جديدة في التخطيط على المستوى الوطني وما يتطلبه من تخطيط على المستويات القطاعية والمحلية، حيث تم إعداد الخطة الوطنية للتنمية والإصلاح (2008-2010)،

وتبعها بعد ذلك إعداد خطة التنمية الوطنية (2011-2013)، ومن ثم خطة التنمية الوطنية (2014-2016) وما تبعهما من خطط وإستراتيجيات قطاعية وعبر قطاعية تحدد الأولويات والإحتياجات التنموية، وما يلزمها من تدخلات وموازنات. وخلال الدورتين التخطيطيتين السابقتين، تم التعامل مع البيئة كقطاع تنموي مستقل ضمن قطاع البنية التحتية بحيث قامت سلطة جودة البيئة بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين بإعداد إستراتيجية البيئة القطاعية (2011-2013)، وإستراتيجية البيئة القطاعية (2014-2016).

وفي العام 2015، صادق مجلس الوزراء على دمج وزارة التخطيط والتنمية الإدارية مع وزارة المالية، بحيث تتولى "وزارة المالية والتخطيط" مهام التخطيط وتنسيق المساعدات. وفي هذا الإطار صادق مجلس الوزراء على منهجية جديدة لإعداد الخطة الوطنية بحيث تجمع ما بين التخطيط القطاعي وعملية إعداد الموازنات متوسطة الأمد من خلال وثيقة سياساتية إستراتيجية أطلق عليها "أجندة السياسات الوطنية" بحيث تغطي الفترة من 2017 وحتى 2022. إحتوت هذه الوثيقة على محاور التنمية الأساسية والأولويات الوطنية والسياساتية المتفق عليها بين الشركاء المحليين والدوليين للسنوات الست القادمة، لتكون مدخلاً ومرجعاً أساسياً يتم الإعتماد والبناء عليه في استكمال بقية أجزاء خطة التنمية، خاصة فيما يتعلق بإعداد الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية والبرامج التنفيذية، وبما يحقق العدالة الإجتماعية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن. وضمن هذا التوجه التخطيطي الجديد، قرر مجلس الوزراء تحويل البيئة إلى موضوع عبر قطاعي، وذلك تعزيزاً للجهود الرامية الى إدماج البيئة في السياسات والبرامج والتدخلات القطاعية.

في منتصف عام 2016 صادق مجلس الوزراء على مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية المشمولة في أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022. حيث تؤكد هذه المصفوفة على دور الحكومة المحوري في تنسيق العملية التخطيطية وقيادتها، والذي يشكل بسط السيادة الكاملة على ترابنا الوطني على حدود عام 1967 وترسيخ القدس الشرقية عاصمة لدولتنا المستقلة أولى الأولويات الوطنية. كما تركز أجندة السياسات الوطنية على إنهاء الإنقسام وتحقيق الوحدة الوطنية بين أبناء شعبنا، وتعزيز الممارسة الديمقراطية وإنجاز الإستقلال الإقتصادي والمضي في مسيرة الإصلاح وتوفير مختلف الخدمات للمواطنين، إضافة إلى ضمان استدامة البيئة، والعدالة الإجتماعية والمساواة بين المواطنين، واضطلاع

النساء والشباب بدور أكبر في النهوض بمؤسسات الدولة الفلسطينية وإرساء دعائمها على أسس عصرية متينة.

وفي هذا السياق فقد أصدرت وزارة المالية والتخطيط دليلاً لإعداد الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية من أجل توحيد منهجية إعداد الإستراتيجيات، وليشكل أداة تساعد الوزارات والمؤسسات الحكومية في وضع الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية -بما فيها البيئة- من أجل مواجهة التحديات التنموية، وضمان أنتصبح الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية أكثر واقعية وتراعي التنسيق والتكامل والتناغم بين الإستراتيجيات ذات العلاقة. وقد حدد الدليل مجموعة مبادئ رئيسية شملت العمليات والمخرجات، وأتاحت المجال لمشاركة جميع فئات المجتمع الفلسطيني في إعداد الإستراتيجيات. وقد ركزت هذه المبادئ على الإجماع والرؤية بعيدة الأمد، القيادة والملكية الوطنية، الإلتزام الحكومي رفيع المستوى، الشمولية والتكاملية، تأثير الإحتلال على تنفيذ وتطوير الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، وجود أولويات موازنة واضحة، الإستناد إلى تحليل داخلي وشامل، البناء على مراجعات للإستراتيجيات القائمة، والمشاركة الفاعلة في إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات. كما تضمن الملحق الفني للدليل والذي صدر في آب 2016 الإرشادات الفنية لإعداد مكونات الإستراتيجية عبر القطاعية، والتي من ضمنها البيئة، والمتطلبات الواجب توفرها في الإستراتيجيات الفنية. بالإضافة إلى النماذج الإلزامية التي يجب أن تشملها الإستراتيجية والخطوات والآليات والأدوار والمسؤوليات للمؤسسات المختلفة.

المنهجية

قامت سلطة جودة البيئة كغيرها من المؤسسات والوزارات الفلسطينية بالإستجابة لتوجه مجلس الوزراء، ووزارة المالية والتخطيط وباشرت العمل على إعداد الإستراتيجية عبر القطاعية للبيئة. حيث تمت الإستعانة بمستشار خارجي لإدارة العملية التخطيطية من خلال دعم مشكور من وكالة التنمية البلجيكية، بحيث جرت مراجعة الأدبيات والوثائق ذات العلاقة والتي من ضمنها الإستراتيجيات البيئية السابقة، وكذلك مراجعة مجموعة من الخطط الإستراتيجية القطاعية من منظور بيئي. بالإضافة الى تشكيل فريق عمل داخلي في سلطة جودة البيئة للإشراف على العملية ومراجعة مخرجاتها المختلفة. بعد ذلك تم تشكيل الفريق الوطني لإعداد إستراتيجية البيئة عبر القطاعية والذي ضم في عضويته الشركاء الأساسيين من وزارات ومؤسسات حكومية، ومجتمع مدني، وقطاع خاص، ومؤسسات أكاديمية، وخبراء في مجال

البيئة. وقد لعب الفريق الوطني دوراً محورياً في قيادة وتوجيه العمل في عملية اعداد الإستراتيجية وقرار واعتماد آليات وخطة العمل، بالإضافة إلى مراجعة واعتماد مخرجات العملية التخطيطية. يحتوي (الملحق رقم 1) على قائمة بأسماء أعضاء الفريق الوطني.

ومن الجدير ذكره أن هذه السلسلة من المشاورات والاجتماعات والمراجعات والتغذية الراجعة للوثيقة من قبل الشركاء وأصحاب المصالح كان لها الأثر الواضح في إخراج الوثيقة بشكلها النهائي. هذا وقد تم تقديم المسودة الأولى الى وزارة المالية والتخطيط ومن ثم تمت مراجعتها بناءً على الملاحظات والتغذية الراجعة من وزارة المالية والتخطيط. وفي نهاية المطاف وبعد أن وضعت الإستراتيجية في شكلها النهائي تمت المصادقة عليها من قبل الفريق الوطني، ثم حوت الى رئيس سلطة جودة البيئة للمراجعة النهائية والمصادقة قبل إرسالها إلى وزارة المالية والتخطيط لإقرارها. وفي سياق المراجعات النهائية قدمت الامانة العامة لمجلس الوزراء أيضاً بعض الملاحظات على الاستراتيجية، حيث تمت مراجعتها وتعديلها بناء على تلك الملاحظات واعادة رفعها الى الامانة العامة لامكان عرضها على مجلس الوزراء للاقرار والذي قام بدوره باقرارها كاستراتيجية عبر قطاعية للبيئة للاعوام 2022-2017.

ثانياً: نبذة عن القطاع البيئي

لعل أهم ما يميز "البيئة" هو تداخلها أوتقاطعها مع معظم القطاعات التنموية الأخرى، مما يُضفي عليها صفة "عبر قطاعية". لذلك، جاء قرار مجلس الوزراء الأخير باعتبار البيئة موضوعاً عبر قطاعي انعكاساً وترجمة لالتزام الحكومة الفلسطينية بالقضايا البيئية وإيلائها الإهتمام الكبير بتطوير وحماية البيئة الفلسطينية بكافة عناصرها من هواء، وماء، وتربة، وما يتفاعل فيها ويؤثر عليها.

وبعد سنوات من إعداد خطط قطاعية بيئية، والتعامل مع البيئة ك مجال مستقل وكقطاع تنموي منفصل تحت قيادة وإشراف سلطة جودة البيئة، تأتي هذه الوثيقة الإستراتيجية (2022-2017) لتضع معالم التوجه الإستراتيجي القادم، وترسم الخطوط العامة لتحويل البيئة من قطاع منفصل محدد، إلى مجال عبر قطاعي يتداخل ويتشابك مع كافة القطاعات التنموية، ويتكامل مع الخطط القطاعية الأخرى.

لقد نصت المادة 33 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل على "أن البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية". وعلى هذا الأساس الدستوري، بُني قانون البيئة رقم 7 والصادر في عام 1999 وتعديلاته، والذي يشكل المرجعية القانونية الرئيسية فيما يتعلق بالبيئة وحمايتها. حيث عرّف القانون البيئة بأنها " المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من هواء، وماء، وتربة، وما عليها من منشآت، والتفاعلات القائمة فيما بينها"¹. ومنح القانون سلطة جودة البيئة (وزارة شؤون البيئة سابقاً) المسؤولية في قيادة تنسيق العمل في القضايا المتعلقة بالبيئة، وعن صيانة البيئة وحمايتها، والمحافظة على صحة الإنسان، وكبح استنزاف المصادر الطبيعية، والحد منها، ومكافحة التصحر، والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التغير المناخي، والحد من التلوث، وتعزيز الوعي والسلوك البيئي، وضمان تحقيق التنمية المستدامة للمصادر الطبيعية، بما يراعي حق الأجيال القادمة، وحماية المناطق الحساسة البيئية.

وبالنظر إلى تنوع القضايا والعناصر البيئية، وتداخل وارتباط مجالات العمل والتداخل مع القطاعات التنموية الأخرى، فإن ضمان التنسيق والتفاعل والتكامل بين سلطة جودة البيئة والمؤسسات التي تقود القطاعات التنموية الأخرى هو ركيزة أساسية لضمان العمل المتكامل الفعال في وضع السياسات، والأنظمة، والإستراتيجيات، والتعليمات، والمواصفات، أو في تنفيذها والمراقبة عليها، وتقييم أثرها.

¹المادة 1 من قانون البيئة رقم (7) لعام 1999.

ومساهمة من سلطة جودة البيئة في توجيه القطاعات التنموية من ناحية بيئية، وتعزيز عملية إدماج البيئة في الخطط والبرامج القطاعية، قامت سلطة جودة البيئة وبالتعاون والتشاور مع الشركاء في القطاع العام، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، والشركاء الدوليين بإعداد "ورقة السياسات البيئية الوطنية" والتي حددت مجموعة من السياسات البيئية لتوجيه ومساعدة كل قطاع في دمج وتضمين الإعتبارات البيئية في السياسات والتدخلات القطاعية. يحتوي (ملحق رقم 2) على مصفوفة السياسات البيئية الخاصة بكل قطاع كما حددتها ورقة السياسات البيئية الوطنية.

بالإضافة إلى التقاطعات مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة، لا يمكن تجاهل الدور الرئيسي الذي تلعبه هيئات الحكم المحلي، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز الأبحاث في تطوير وحماية البيئة الفلسطينية وتحويلها من التزامات وقيود إلى فرص واستثمارات تخدم عجلة التنمية، من خلال استغلال الموارد الطبيعية بشكل يحافظ على البيئة، وتشجيع مفاهيم وتوجهات الإقتصاد الأخضر، والإنتاج والإستهلاك المستدامين، وزيادة الإعتماد على مصادر الطاقة البديلة والنظيفة، وإعادة الإستخدام والتدوير، ومعالجة النفايات الصلبة والمياه العادمة.

ولأن البيئة وقضاياها والتحديات التي تواجهها أصبحت تحتل مكاناً متقدماً على سلم الأولويات العالمية، وفي الأجندة الدولية، فإننا نلاحظ ازدياداً مطّرداً في اهتمام الشركاء الدوليين بالبيئة في فلسطين، سواء من خلال الدعم المالي، أو الفني، أو السياساتي المقدم لسلطة جودة البيئة أو للمؤسسات والجهات لأخرى. وفي هذا الخصوص نشيد بالاهتمام والدعم المقدم من السويد، وبلجيكا، وإيطاليا، وإسبانيا، واليابان، وبنك التنمية الألماني، والوكالة الأمريكية للتنمية، والإتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الإسلامي، ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والإتحاد العالمي لصون الطبيعة، والإسكوا، والآلية العالمية لإتفاقية مكافحة التصحر، وغيرها من الدول والمؤسسات.

لقد عانت البيئة الفلسطينية خلال العقود الماضية من التدمير والتجاهل المتعمد نتيجة لسياسات الإحتلال الإسرائيلي وإجراءاته، حيث أدت إجراءات الإحتلال وسياساته الممنهجة إلى تدهور كبير في البيئة الفلسطينية، بحيث طال المشهد الحضاري والجمالي واستعمالات الأراضي وكافة الموارد الطبيعية، الأمر الذي وضع على عاتق الحكومة الفلسطينية عبئاً كبيراً في محاولة لوقف التدهور الحاصل من جهة،

ومحاولة الحفاظ على المصادر الطبيعية من جهة ثانية. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة الفلسطينية من خلال سلطة جودة البيئة والمؤسسات الشريكة الأخرى، إلا أن ما تعرضت وتعرض له البيئة الفلسطينية، والتحديات الجمة التي تواجه المصادر والعناصر البيئية المختلفة، مازال يستدعي تكثيف الجهود، وتضافرها بهدف المحافظة على البيئة الفلسطينية للأجيال الحالية والقادمة.

ولعل أبرز التحديات التي تواجه البيئة هو غياب قوة التنفيذ والتشريعات، وقلة الوعي البيئي لدى المواطن الفلسطيني، وضعف السلوك الذي يقدر ويحترم البيئة ويحافظ عليها. إضافة إلى التشابك والتداخل - وأحياناً التعارض - في الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات بين الجهات ذات العلاقة (الحكومية وغير الحكومية)، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تنازع بين المؤسسات في المهام والمسؤوليات، وخلق حالة من التنافس بدلاً من التكامل والتنسيق. ولعل من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ذلك، عدم الوضوح في القوانين النازمة من جهة وتداخل وتعارض بعض تلك القوانين من جهة أخرى. إضافة إلى عدم اكتمال المنظومة التشريعية للقطاع البيئي بسبب حداثه التشريعات البيئية، وعدم اكتمال صدور اللوائح التنفيذية والإجراءات الهادفة إلى الترجمة العملية للقوانين والسياسات. من جانب آخر، مازالت الحاجة ملحة لتعزيز التواصل والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني، وبين الجهات الحكومية، وكذلك تحسين التوازن بين حاجات وأولويات القطاع الخاص، والمستثمرين من ناحية، وبين المعايير والمواصفات البيئية من ناحية أخرى. وعلى الرغم من تزايد الإهتمام الحكومي بالبيئة، والذي تمثل مؤخراً بتحويلها إلى موضوع عبر قطاعي إلا أن هذا الإهتمام بحاجة إلى أن يتعزز ويترجم من خلال تقوية سلطة جودة البيئة، ورفدها بالموارد المالية والفنية والإدارية، إضافة إلى تعزيز موقعها بين الجهات الحكومية الأخرى. حيث أن تأرجح وتغيير وضع المؤسسة خلال السنوات السابقة بين وضع "وزارة" إلى وضع "سلطة"، أدى إلى إرباك العمل في المؤسسة وكذلك أمام المؤسسات الشريكة، ونأى بالبيئة عن دائرة صنع القرار في مجلس الوزراء، مما أثر سلباً على مقدرة المؤسسة في المشاركة في صنع القرار، وتوجيه ورسم السياسات، وإدراج السياسات المرتبطة بالبيئة على مستوى مجلس الوزراء، وخاصة تلك المتعلقة بتحسين المركز المالي للمؤسسة، وترتيب الصلاحيات والأدوار، والتأكد من مراعاة المعايير البيئية في الخطط والقرارات الحكومية.

على صعيد المخصصات المالية، مازالت الموازنات الحكومية المخصصة للبيئة دون المستوى المطلوب. حيث أن نسبة المخصصات المالية للبيئة وحماية المصادر الطبيعية في الخطط الوطنية المختلفة لا

تتجاوز الـ 3%. في حين بلغت نسبة الإنفاق على البيئة في عام 2014 أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني²، وهي مخصصات قليلة لا تتناسب مع أهمية البيئة والإحتياجات الخاصة بالحفاظ عليها وتطويرها.

وعلى الرغم من التحديات السالفة الذكر، إلا أن التوجه الأخير للحكومة الفلسطينية باعتبار البيئة وقضاياها وتأثيراتها أولوية عبر قطاعية، يأتي ليؤكد على الأهمية التي توليها الحكومة لحماية وصيانة البيئة بعناصرها المختلفة، وذلك انسجاماً مع الأولويات التي تم تحديدها في أجندة السياسات الوطنية 2022-2017، وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة SDG 2030 والتي التزمت فلسطين كغيرها من الدول بالعمل على تحقيقها. وكل ذلك يتطلب تكثيف العمل المشترك وتعزيز التنسيق، بين سلطة جودة البيئة من جهة، وبين القطاعات التنموية من جهة أخرى.

.

² معدل الإنفاق الحكومي العام، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2015.

ثالثاً: الرؤية

تتطلق رؤية فلسطين البيئية من الإدراك العميق لأهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها في إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة حيث تتمثل الرؤية في:

"بيئة محمية نظيفة مستدامة"

رابعاً: الأهداف الإستراتيجية

لتحقيق الرؤية الآتية الذكر، واعتماداً على تحليل الواقع البيئي، ومراجعة لما تم إنجازه من إستراتيجية البيئة القطاعية السابقة (2014-2016)، وانسجاماً مع الرؤية البيئية، والأولويات والسياسات الوطنية التي تضمنتها وثيقة "أجندة السياسات الوطنية 2022-2017"، فقد تم تحديد خمسة أهداف إستراتيجية البيئة عبر القطاعية بحيث تخدم الفترة المحددة (2022-2017)، وهي كما يلي:

1. مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة.
2. البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة.
3. الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي، وللمحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطوارئ البيئية مُتخذة ومُتبناه.
4. المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمكن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعزّز.
5. مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعزّزة ومُعَمَّمة.

خامسا: السياسات القطاعية

من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة أعلاه، وبناء على تحليل الواقع الحالي للبيئة الفلسطينية وما تعانيه تلك البيئة من مشاكل وفجوات، وانسجاما مع التوجه الحكومي باعتبار البيئة موضوعا عبر قطاعي يتداخل ويتقاطع مع القطاعات التنموية المختلفة، فقد تم في وقت سابق من اعداد إستراتيجية البيئة عبر القطاعية تطوير "ورقة السياسات البيئية الوطنية" بهدف وضع عدد من السياسات البيئية لكل قطاع تنموي بحيث تتم عملية توجيه إدماج البيئة في هذه القطاعات بشكل أكثر تكاملية وشمولاً.

وحيث أن هذه السياسات تهدف الى توجيه العمل في كل قطاع من منظور بيئي مع إفراح المجال للقطاعات التنموية لوضع وتصميم تدخلات ومشاريع قطاعية تتسجم مع تلك السياسات البيئية وتراعي الظروف والإمكانيات الخاصة بكل قطاع، فإن هذه الوثيقة لم تتطرق الى مستوى التدخلات المتعلقة بترجمة هذه السياسات الى برامج ومشاريع قطاعية. وذلك لقناعتنا بأن الجهات المسؤولة عن كل قطاع أقر على تحديد الأولويات والموازنات البرامجية. وفي هذا الإطار، تم الإقتصار في هذه الوثيقة على عرض البرامج التي سيتم الإشراف عليها وتنفيذها من قبل سلطة جودة البيئة بشكل مباشر.

فيما يلي عرض للسياسات البيئية التي تم تحديدها مسبقا في "ورقة السياسات البيئية الوطنية" مصنفة حسب الأهداف الإستراتيجية والقطاعات المعنية. مع الإشارة الى أن (الملحق رقم2) يتضمن جدول السياسات البيئية كما تضمنتها ورقة السياسات البيئية الوطنية.

ومن الجدير بالذكر هنا الى أن مسؤولية تحقيق هذه السياسات تقع على عاتق كل قطاع والشركاء الرئيسيين فيه، وذلك من خلال التدخلات والأنشطة المناسبة. وستقوم سلطة جودة البيئة بتقديم مايلزم من دعم فني وخبرات لمساعدة كل قطاع على إدماج البيئة ضمن السياسات البيئية المقترحة.

الجدول من 1 إلى 5 تعرض السياسات البيئية المقترحة لكل قطاع تنموي مصنفة حسب الهدف الإستراتيجي المتعلق بكل سياسة. مع الإشارة هنا الى أن بعض القضايا والأولويات البيئية مثل التكيف مع التغير المناخي، والإنتاج والإستهلاك المستدامين، والحوكمة البيئية تتقاطع مع معظم القطاعات التنموية حتى لو لم يتم إدراج أي سياسة محددة لهذه القضايا في بعض القطاعات.

جدول 1 : السياسات الخاصة بالهدف الإستراتيجي الأول: مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة

القطاع المعني الى جانب سلطة جودة البيئة	السياسة البيئية
الصحة	تطوير وتطبيق إجراءات الربط بين الأمراض ومسبباتها من الملوثات البيئية.
الزراعة	تنظيم استخدام المبيدات والأسمدة والتخلص السليم من النفايات الناتجة عن العمليات الزراعية.
الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات	دعم التوجه نحو توحيد اعتماد المواصفات الخاصة بأجهزة الإتصالات والأجهزة الإلكترونية الأخرى بهدف تقليل النفايات الإلكترونية.
	مراعاة الإجراءات الخاصة بضبط البث الإشعاعي حسب المعايير البيئية.
الإسكان	الإدارة السليمة للمواد الأولية المستخدمة في مشاريع الإسكان والمباني الحكومية ولمخلفات البناء والهدم الناجمة عنها.
الطاقة	تبني التشريعات والمبادرات التي تشجع استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة
النقل و المواصلات	تطوير وتبني التشريعات والمبادرات التي تشجع استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة في وسائل النقل والمواصلات
	تعزيز الضبط والرقابة على انبعاثات عوادم المركبات
	تشجيع استخدام وسائل نقل صديقة للبيئة
	اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحد من التلوث الناتج عن النقل البحري

جدول 2 : السياسات الخاصة بالهدف الإستراتيجي الثاني: البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي
مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة

القطاع المعني الى جانب سلطة جودة البيئة	السياسة البيئية
الثقافة و التراث	تعزيز قيم وعناصر التراث الطبيعي
	تشجيع الحفاظ على المواقع الثقافية التاريخية داخل المدن والبلدات الفلسطينية وإعادة تأهيلها بشكل يراعي المعايير البيئية
تنمية الإقتصاد الوطني	تعزيز تطبيق مفهوم الإنتاج والإستهلاك المستدام في المنشآت الصناعية
	الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية
	مراعاة المعايير الخاصة بالبناء الأخضر والبناء المستدام في إنشاء المدن الصناعية
الزراعة	ترشيد وتعزيز كفاءة استخدام المياه المتاحة للزراعة
	تكثيف إستخدام الزراعة العضوية
	تطبيق الإجراءات الهادفة الى تنظيم الصيد ومنع الرعي الجائر في إطار الحفاظ على التنوع الحيوي
	مراعاة وتنفيذ المعايير والإجراءات الخاصة بالسلامة الإحيائية
	تعزيز تطبيق مفهوم الإنتاج والإستهلاك المستدام في النشاطات الزراعية
تنمية السياحة والإثار	تشجيع السياحة البيئية وتوفيرالإمكانيات وتهيئة الكوادر الفنية والمرافق المناسبة بيئيا
	إدارة المرافق والمنشآت السياحية بما يتلاءم مع البيئة

	تعزيز تطبيق مفهوم الإنتاج والإستهلاك المستدام في قطاع السياحة لاسيما السياحة البيئية
الإسكان	تعزيز تطبيق مفهوم الإنتاج والإستهلاك المستدام في قطاع الإنشاءات والإسكان والبنية التحتية والمباني الحكومية
الطاقة	تعزيز كفاءة استخدام الطاقة
	مراعاة المعايير والشروط البيئية في عمليات إستكشاف وإستغلال مصادر الطاقة وتوليدها ونقلها والتخلص من مخلفاتها
ادارة المياه والمياه العادمة	ضمان حماية وإدارة المصادر المائية بشكل مستدام
	إدارة الصرف الصحي وفقا لأسس بيئية واقتصادية سليمة
	تشجيع اعادة استخدام المياه العادمة المعالجة والإستفادة منها
	الإدارة المتكاملة للمسطحات المائية
الحكم المحلي و الإداري	تطوير وتحسين نظم ادارة النفايات الصلبة، والصرف الصحي، بما في ذلك التدوير واعادة الإستخدام
	تنظيم استعمالات الأراضي ضمن المخطط الوطني المكاني بشكل يحافظ على البيئة

جدول 3 : السياسات الخاصة بالهدف الإستراتيجي الثالث: الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي، وللمحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطوارئ البيئية مُتخذة ومُتبناه

القطاع المعني الى جانب سلطة جودة البيئة	السياسة البيئية
التعليم	تشجيع البناء الأخضر في المرافق والمنشآت التعليمية

الصحة	تشجيع البناء الأخضر في المستشفيات والمرافق الصحية
الزراعة	مكافحة التصحر وتحسين ممارسات استصلاح الأراضي من ناحية بيئية
	تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي المتعلقة بالنشاطات الزراعية
الإسكان	مراعاة متطلبات وتقنيات البناء الأخضر في مشاريع الإسكان والمباني الحكومية
	تشجيع جمع واستغلال مياه الأمطار في مشاريع الإسكان، والمباني الحكومية، والبنية التحتية
ادارة المياه والمياه العادمة	تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي بما يتعلق بقطاع المياه والمياه العادمة وإنفاذ (استراتيجية التكيف المناخي) المعتمدة فيما يتعلق بالمياه والمياه العادمة.
الأمن	تعزيز القدرات الخاصة بالتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث

جدول 4 : السياسات الخاصة بالهدف الإستراتيجي الرابع: المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمَكَّن وكفوء، والتعاون الدولي مُعزَّز

القطاع المعني الى جانب سلطة جودة البيئة	السياسة البيئية
الصحة	إنفاذ القوانين والإجراءات الخاصة بإدارة النفايات الطبية والخطرة والصلبة، والتشريعات الخاصة بالإشعاعات
	تنفيذ الإستراتيجية العربية للصحة والبيئة
تنمية الإقتصاد الوطني	تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بترخيص المنشآت الصناعية والإقتصادية بما ينسجم مع المعايير والشروط البيئية

	تشجيع اصدار الشهادات الخضراء للصناعات المحلية للوصول للأسواق العالمية التي تعنى بالصناعات الخضراء
التشغيل	تعزيز الرقابة على الإلتزام بشروط السلامة العامة والبيئية في مواقع العمل
الإسكان	مراعاة خطط الإدارة البيئية في قطاع الإنشاءات والإسكان والبنية التحتية والمباني الحكومية
النقل و المواصلات	مراعاة المعايير والشروط البيئية في إنشاء وإدارة البنية التحتية للنقل والمواصلات
العدل وسيادة القانون	إنفاذ القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة
	تمكين وتطوير الإطار المؤسسي المتعلق بإدارة البيئة
	المساهمة في تعزيز المفاهيم البيئية المرتبطة بمبادئ حقوق الإنسان
العلاقات الدولية	تعزيز تمثيل فلسطين في الأجسام والمحافل والإتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالبيئة، والإستفادة منها
	تعظيم الإستفادة من الفرص المتاحة في المحافل الدولية لحماية الحقوق البيئية الفلسطينية وفصح الإنتهاكات الإسرائيلية في هذا المجال
الأمن	تحقيق الأمن البيئي لفلسطين بما يتواءم مع القانون الدولي الإنساني
الحكم المحلي و الإداري	تعزيز الرقابة على مشاريع البنية التحتية والتطويرية بما يتواءم مع سياسة التقييم البيئي
	إدماج وتطبيق المعايير البيئية في إجراءات التخطيط الفيزيائي والتنظيم والبناء ومشاريع البنية التحتية.
ادارة المال العام والسياسات النقدية و المصرفية والتمويلية	مراعاة المعايير البيئية في العطاءات والمشتريات العامة.

جدول:5 : الهدف الإستراتيجي الخامس: مستويات الوعي، والمعرفة، والسلوك البيئي مُعززة ومُعَمَّمة

القطاع المعني الى جانب سلطة جودة البيئة	السياسة البيئية
الحماية الإجتماعية	تشجيع ودعم المبادرات الإجتماعية والتطوعية ومشاريع التمكين الإقتصادي المحفزة للبيئة المستدامة والمشجعة للوظائف الخضراء وخاصة تلك التي تستهدف المرأة والشباب
التعليم	تحويل المعرفة الى سلوك يحافظ على البيئة، ورفع مستوى المعرفة والوعي بالقضايا البيئية في أنشطة التعليم الصفية واللاصفية
	الإهتمام بالبحث العلمي والتطبيقي في مجال البيئة
	إدماج البيئة في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات بطريقة متكاملة ومنظمة
الثقافة و التراث	تعزيز الثقافة البيئية لدى المجتمع
	تضمين البعد البيئي في الأنشطة والفعاليات الثقافية
الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات	الترويج لقضايا البيئة من خلال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات
التشغيل	تشجيع الوظائف الخضراء في سوق العمل
ادارة المال العام والسياسات النقدية و المصرفية والتمويلية	منح حوافز مالية وضريبية للمبادرات والمشاريع الصديقة للبيئة
الشباب	رفع الوعي البيئي لدى الشباب وتشجيع مشاركتهم في المبادرات والأنشطة البيئية.
	بناء ودعم شراكات بيئية شبابية مع المحيط العربي والعالمي.

النوع الإجتماعي	المساهمة في تمكين المرأة من خلال المشاركة في الفعاليات والإنشطة البيئية.
	تبني ودعم مشاريع ومبادرات نسوية بيئية

سادسا: التحليل الرباعي

بناء على تحليل مفصل لواقع البيئة والذي تم إجراؤه في سياق إعداد هذه الإستراتيجية، تم القيام بتحليل رباعي للواقع البيئي بمشاركة الفريق الفني في سلطة جودة البيئة، والفريق الوطني.

يلخص (الجدول رقم 6) نقاط الضعف والتحديات لقطاع البيئة الفلسطيني مقابل نقاط القوة والفرص المتاحة له. بينما يعرض (ملحق 3) تفصيلاً للواقع البيئي بعناصره وجوانبه المتعددة. وحيث أن الواقع البيئي في تغير مستمر فإن هذا المحلق وما تضمنه من تفصيل بحاجة الى تحديث مستمر من حيث البيانات، والأرقام.

جدول رقم 6: التحليل الرباعي للواقع البيئي

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وجود منظومة قوانين وطنية ذات علاقة بقطاع البيئة (الصحة، الزراعة، الطاقة، المياه، الخ). - إصدار قرار من مجلس الوزراء بتحويل البيئة الى إستراتيجية عبر قطاعية. - وجود ورقة سياسات بيئية وطنية مصادق عليها من الحكومة الفلسطينية. - وجود مجموعة من الوثائق والخطط الإستراتيجية ذات العلاقة بقضايا بيئية جوهرية مثل: الإستراتيجية الوطنية، برنامج العمل الوطني واستراتيجية التمويل المتكاملة لمكافحة التصحر في الأرض الفلسطينية المحتلة (2012)، الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين 2010-2014، الإستراتيجية الوطنية للتوعية والتعليم البيئي (2014-2020)، واستراتيجية التكيف المناخي وخطة العمل الوطنية للتكيف مع	- التعارض والتناقض بين القوانين الفلسطينية مما يؤدي إلى التضارب في المسؤوليات والصلاحيات في بعض المجالات البيئية بين الوزارات والجهات المعنية. - عدم إكمال إصدار اللوائح التنفيذية والتعليمات المتعلقة بالقانون البيئي والقوانين الأخرى ذات العلاقة. - ضعف مستوى إدماج البيئة في الخطط القطاعية المختلفة مما ينعكس سلباً على الالتزام بالمعايير البيئية وتنفيذها. - ضعف الإنفاذ والتطبيق لقانون البيئة وغيره من القوانين ذات العلاقة. - عدم وجود ذراع تنفيذي لتطبيق القانون البيئي ورصد التعديات على البيئة كالضابطة أو الشرطة البيئية. - غياب المحاكم البيئية المتخصصة وضعف التطبيق في القضايا البيئية امام المحاكم

- ضعف التنسيق والتكامل بين المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بالبيئة في نواحي التخطيط والتنفيذ وغيرها. - ضعف التزام المؤسسات الشريكة بالقوانين والأنظمة والإجراءات البيئية (مثل: تراخيص المنشآت والمشاريع، وسياسة التقييم البيئي، والمخططات الهيكلية). - غياب شراكة فاعلة وحقيقية مع القطاع الخاص في المجالات البيئية على الرغم من قيام بعض الشراكات المحدودة والمبعثرة. - ضعف التزام المنظمات غير الحكومية العاملة في المجالات البيئية بالإستراتيجيات والسياسات البيئية الوطنية. - عدم وجود نظام ضبط ورقابة للتلوث البيئي الناتج عن العمليات المختلفة. - عدم وجود إجراء واضح ومتكامل لرصد ومتابعة القضايا والانتهاكات الإسرائيلية للبيئة. - عدم توفر الإمكانات المادية والخبرات الكافية للتعامل مع حالات الطوارئ وإدارة الأزمات البيئية. - قلة عدد الطواقم الفنية الموجودة في المؤسسة البيئية. - عدم كفاية خدمات البنية التحتية لتغطية كافة أرجاء الوطن (النفائات الصلبة، النفائات السائلة، شبكات المياه). - نقص البنية التحتية في المؤسسات الأكاديمية والبحثية الحكومية وغير الحكومية والمتخصصة بأمور البيئة. - قلة المعلومات والبيانات المتخصصة في	- أثر التغير المناخي، والإستراتيجية والخطة الوطنية للتنوع البيولوجي، وخطة حماية الساحل والبيئة البحرية، وخطة شاملة لإدارة النفائات الخطرة. - وجود مؤسسة بيئية رسمية بهيكل تنظيمي واضح أنشئت بقرار رسمي لتعنى بالقضايا البيئية. - وجود كفاءات وكوادر مؤهلة ومتخصصة في مجال البيئة. - وجود إهتمام ونشاط بيئي من قبل عدد من منظمات المجتمع المدني النشطة في مجال العمل البيئي. - وجود عدد من المؤسسات الأكاديمية والبحثية الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية والمتخصصة بأمور البيئة. - وجود زيادة نوعية ومستمرة في الوعي والمعرفة في القضايا البيئية لدى المواطنين وفئات المجتمع المختلفة. - وجود عدد من الدراسات البيئية التي تناولت مواضيع عدة في القطاع البيئي. - تزايد في تنفيذ البرامج والنشاطات الخاصة بالتوعية البيئية لمختلف فئات المجتمع. - إدراج البيئة ضمن المناهج التعليمية. - إزدياد الإهتمام الإعلامي بالبيئة وقضاياها. - وجود عدد من المسوحات البيئية التي يقوم بها جهاز الإحصاء الفلسطيني.
--	--

مواضيع بيئية رئيسية مثل: النفايات الخطرة، وتلوث الهواء، والتغير المناخي. - قلة وعدم إنتظام المسوحات البيئية التي يقوم بها جهاز الإحصاء الفلسطيني. - عدم توفر المعلومات البيئية الكافية على شكل قاعدة معلومات شاملة وواضحة ودقيقة ومحدثة. - شح الموارد المالية والموازنات المخصصة لتطوير القطاع البيئي. - ضعف مستوى الوعي والمعرفة والممارسة البيئية لدى الفئات المختلفة من المجتمع.	
التحديات - التعديات والإنتهاكات والعراقيل الإسرائيلية بحق البيئة الفلسطينية. - الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة والتي تؤدي الى تدمير للبيئة والبنية التحتية. - عدم السيطرة على العديد من المصادر الطبيعية والبيئية والأراضي والتي تشكل أساس العمل البيئي. - المشاكل والظواهر البيئية العالمية مثل ظاهرة التغير المناخي وما ينتج عنها من آثار كالتصحر، وشح مصادر المياه، وانحسار الرقعة الخضراء وغيرها. - التحديات المالية العالمية وزيادة الفقر وانتشار البطالة، الأمر الذي يؤثر على مكانة البيئة في سلم الأولويات العالمية. - حالة عدم الإستقرار في المنطقة والتي تؤثر على أولويات التمويل لدى شركاء التنمية	الفرص - التوجه الحكومي باعتماد البيئة مجال عبر قطاعي وإدراجها ضمن أولويات أجندة السياسات الوطنية. - إنضمام فلسطين لعدد من الإتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالبيئة (تغير المناخ، والتنوع الحيوي، وبازل). - وجود إهتمام من قبل المؤسسات الدولية بالواقع البيئي الفلسطيني وتوفر إمكانية التعاون مع مؤسسات نظيره وصناديق بيئية على المستوى العالمي والإقليمي. - انضمام فلسطين الى صندوق المناخ الأخضر (GCF). - التزام فلسطين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 (SDGs) والتي تتضمن أهدافاً وغايات ذات علاقة بالبيئة. - إمكانية توسيع التعاون مع القطاع الخاص

الدوليين. - الوضع السياسي الحالي في الأراضي الفلسطينية والإنقسام بين شقي الوطن.	والإستثمار في مجالات بيئية (الإقتصاد الأخضر). - الإهتمام العالمي والدولي بموضوع البيئة وتوفر فرص للتمويل والمساعدات الفنية يمكن الإستفادة منها. - زيادة التركيز على البعد البيئي في إستراتيجيات شركاء التنمية الدوليين الخاصة بدعم دولة فلسطين (على سبيل المثال: السويد، إيطاليا، بلجيكا، الإتحاد الأوروبي) - إمكانية التعاون والتكامل مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية الحكومية وغير الحكومية.
---	--

سابعاً: الربط مع أجندة السياسات الوطنية

في إطار التحضير للخطة الوطنية القادمة (أجندة السياسات الوطنية)، قامت الحكومة الفلسطينية بإعداد وصياغة مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام 2022-2017. حيث تركزت هذه الأولويات والتدخلات السياساتية حول ثلاثة محاور رئيسية، هي:

1. الطريق نحو الإستقلال.

2. الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة.

3. التنمية المستدامة.

ضمن المحور الثالث في أجندة السياسات الوطنية، وهو الذي يتعلق بالتنمية المستدامة، خصصت المصفوفة أولوية سياساتية لـ "ضمان استدامة البيئة" وذلك ضمن الأولوية الوطنية للوصول إلى "مجتمع قادر على الصمود والتنمية".

وعلى هذا الأساس، تم تحديد مجموعة من التدخلات السياساتية، والتي تشمل:

1. ضبط معدلات التلوث، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

2. التوسع في إدارة النفايات الصلبة، وإعادة تدويرها واستخدامها.

3. التوسع في إدارة المياه العادمة ومعالجتها، وإعادة استخدامها.

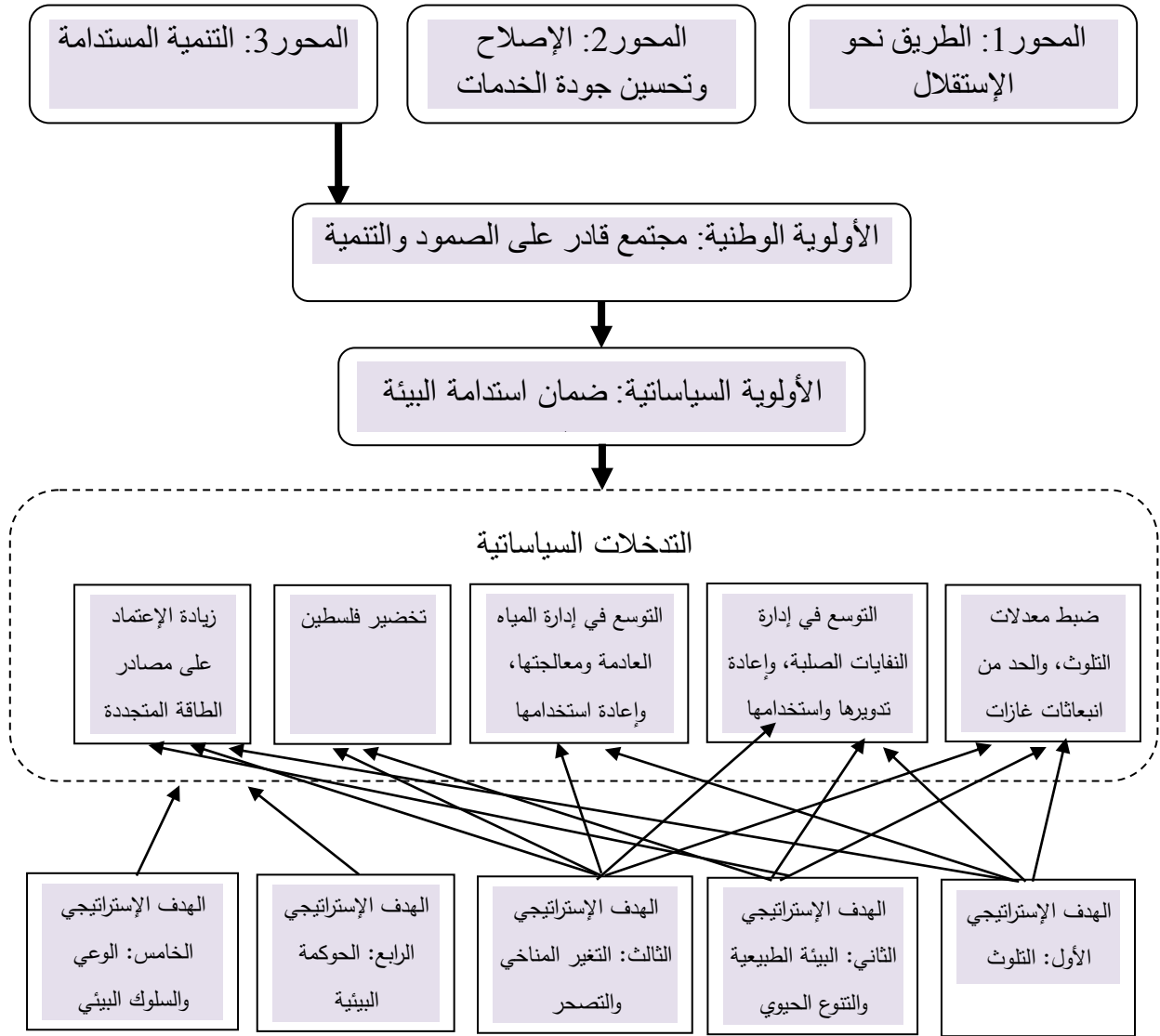
4. إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها، لا سيما الأرض والمياه والطاقة، وتعزيز الاستخدام المستدام لها.

5. تخضير فلسطين (المحافظة على التنوع الحيوي، المحميات الطبيعية، زيادة رقعة المساحة الخضراء).

6. زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

إن الأهداف الإستراتيجية البيئية التي تم تحديدها في هذه الوثيقة منسجمة انسجاماً تاماً مع التدخلات السياساتية المتعلقة بأولوية ضمان استدامة البيئة. حيث يوضح (الشكل رقم 1) العلاقة بين الأهداف الإستراتيجية وأجندة السياسات الوطنية.

الشكل رقم 1: العلاقة بين الأهداف الإستراتيجية البيئية والتدخلات السياسية كما حددتها أجندة السياسات الوطنية



ونظراً لأن البيئة ومجالاتها متعددة ومتداخلة مع قطاعات وألويات أخرى، فإننا نلاحظ أن مصفوفة أجندة السياسات الوطنية تضمنت تدخلات سياساتية تتقاطع مع المجال البيئي بشكل مباشر، على الرغم من أنها غير مشمولة ضمن الأولوية الخاصة بـ "ضمان استدامة البيئة". حيث يبين (الجدول رقم 7) بعض الأمثلة على هذه التدخلات :

جدول رقم 7: أمثلة على التقاطعات البيئية في مصفوفة أجندة السياسات الوطنية

الأولويات السياسية	التدخلات السياسية
تصعيد الجهود وطنياً ودولياً لإنهاء الاحتلال	استخدام أدوات الضغط القانونية والإقتصادية والشعبية على المستوى المحلي والدولي لإنهاء الاحتلال.
تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني	تحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لدولة فلسطين.
توفير فرص عمل لائقة للجميع	ضمان بيئة عمل آمنة ومراعية للمعايير الصحية والسلامة المهنية.
الإرتقاء بصحة المواطن ورفاهيته	تعزيز الرعاية الصحية الوقائية، وتعزيز الوعي والسلوك الصحي للمواطنين.
توفير الأمن والأمان، وتعزيز سيادة القانون	تعزيز القدرة على الإستجابة للكوارث وإدارة الأزمات.
توفير الإحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية	ربط التجمعات السكانية بشبكات المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي.
حماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني	ترويج فلسطين كمعلم سياحي.

ما ذكر آنفاً، هو بعض الأمثلة حول التقاطعات البيئية في الأولويات والتدخلات السياسية المختلفة، مع ضرورة التنويه هنا إلى أن البيئة وقضاياها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأولويات وتدخلات متعددة، وإن لم يكن ذلك معبراً عنه بطريقة صريحة ومباشرة.

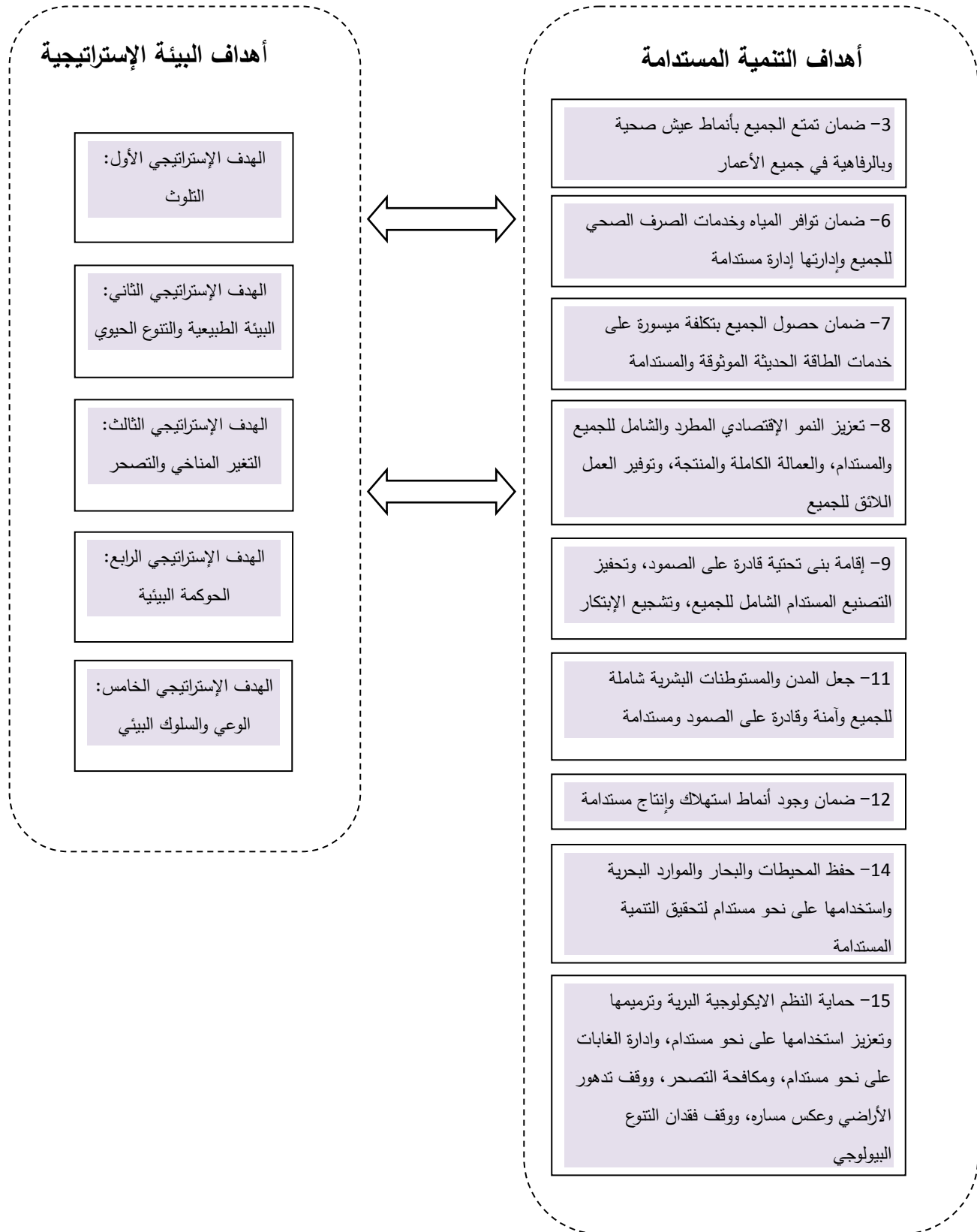
ثامنا: الربط مع أهداف التنمية المستدامة

إستجابة للتحديات العالمية المتزايدة، أطلقت الأمم المتحدة في أيلول من عام 2015 خطة للتنمية المستدامة تضمنت 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، والتي تهدف إلى التركيز على التنمية في أبعادها الثلاثة وهي: الإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية.

وكغيرها من الدول، إلترمت دولة فلسطين بتحقيق مجموعة من أهداف التنمية المستدامة خلال السنوات القادمة. حيث تم تشكيل الفريق الوطني المكلف بمتابعة إنجاز أهداف التنمية المستدامة وآليات إدماجها في الخطط والبرامج المختلفة.

وللأهمية التي أولتها أهداف التنمية المستدامة للبيئة، وبهدف ضمان إدماج البيئة في الخطط الوطنية والبرامج، والتدخلات ذات العلاقة، جاء قرار الحكومة الفلسطينية بتعيين سلطة جودة البيئة عضواً في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة. ومع أن العمل مازال قائماً على ترجمة هذه الأهداف إلى برامج وتدخلات وطنية، الا أننا نستطيع التأكيد هنا على أن الأهداف الإستراتيجية التي تضمنتها الخطة عبر القطاعية للبيئة، تتسجم وتتقاطع مع عدد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. على سبيل المثال يتقاطع الهدف الإستراتيجي الأول والخاص بضبط وتقليل مستويات التلوث بأهداف التنمية المستدامة الخاصة بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار (الهدف الثالث)، والهدف الخاص بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف الحادي عشر)، وغيرها من أهداف التنمية المستدامة. وكذلك ينسجم الهدف الإستراتيجي الثاني الخاص بصيانة وإدارة البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي بطريقة مستدامة مع العديد من أهداف التنمية المستدامة مثل حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (الهدف الرابع عشر)، و حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي (الهدف الخامس عشر). وحيث أنه لا يمكن حصر التقاطعات بين الأهداف الإستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة في هذه المساحة المتاحة هنا، فإن الشكل التالي (شكل رقم 2) يعرض العلاقة بشكل عام بين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها والأهداف الإستراتيجية في إستراتيجية البيئة عبر القطاعية.

الشكل رقم 2: العلاقة بين الأهداف الإستراتيجية البيئية وأهداف التنمية المستدامة



تاسعا: البرامج ومغلفات الموارد المالية

من أجل العمل على ترجمة الرؤية البيئية، ولتحقيق الأهداف الإستراتيجية الموضوعة خلال المرحلة الأولى من الخطة عبر القطاعية والتي تغطي الثلاث سنوات القادمة (2017-2019) فقد تم تحديد وتصميم ثلاثة برامج رئيسية. من المفترض أن تقود سلطة جودة البيئة عملية تنفيذ هذه البرامج بالشراكة مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأكاديميين والمختصين.

تعتبر البرامج الثلاثة استمرارا للخطط الإستراتيجية البيئية السابقة، وتعزيزا للنهج المتمثل في البناء على ماسبق من انجازات، والإستفادة من الدروس السابقة. تشمل البرامج الثلاثة برنامجين فنيين هما: برنامج صون البيئة الطبيعية، و برنامج ضبط التلوث، بالإضافة الى برنامج ثالث هو البرنامج الإداري.

فيما يلي نعرض ملخصا لهذه البرامج مع العلم أن شكل ومحتوى هذا العرض قد تم تحديده والإتفاق عليه سابقاً من قبل وزارة المالية والتخطيط، وكذلك النطاق الزمني الذي تغطيه هذه البرامج وهو الثلاث سنوات القادمة.

بينما يعرض (الملحق 4-أ) جدولاً للبرامج والمشاريع القائمة التي يجري تنفيذها حالياً من قبل سلطة جودة البيئة، أو التي يتوقع البدء بتنفيذها لغاية العام 2020. ويعرض (الملحق 4-ب) قائمة المشاريع والتدخلات المقترحة لسلطة جودة البيئة أما (الملحق 5) فيحتوي على قائمة من التدخلات والمشاريع للقطاعات التنموية الأخرى والتي تتقاطع مع البيئة، حيث أن ما ورد في هذا الملحق جاء بناء على ما توفر لدينا من معلومات وبيانات من تلك القطاعات من خلال استراتيجياتهم القطاعية و/أو عبر القطاعية، وكما هو موضح في الملحق فإن هذه المشاريع لم يتم وضع التكلفة التقديرية الخاصة بها لأن ذلك جاء مفصلاً في الاستراتيجيات المختلفة للقطاعات الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذه التدخلات والمشاريع تنطوي في تكلفتها على نسبة معينة تخص الجانب البيئي، إلا أنه لم يكن بالإمكان تحديد تلك النسبة بالضبط بسبب عدم وجود مقترحات تفصيلية لتلك المشاريع والتدخلات بالإضافة أن الترتيب الزمني الذي أعدت بموجبه الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية لم يتيح لنا ذلك. هذا كله يقودنا ويحثم علينا العمل لاحقاً لاسيما في فترة تحديث جملة الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية الى ابراز هذا الجانب وتحديد النسبة المخصصة للجانب البيئي من تكلفة تلك المشاريع كي تصبح الصورة أوضح عن

مدى دمج البعد البيئي في القطاعات الأخرى المتعددة ليس فقط من الجانب الفني وإنما أيضا من الجانب المالي. هذا بالتأكيد يحتاج الى تطوير وتعديل المنهجية التي تم العمل بموجبها في اعداد الاستراتيجيات المختلفة وكذلك الجدول الزمني المخصص لذلك. أما (الملحق 6) فيعكس قائمة المشاريع والتدخلات الرئيسية الخاصة بسلطة جودة البيئة مع وصف لهذه التدخلات.

أولاً: برنامج صون البيئة الطبيعية:

وصف البرنامج: يقوم هذا البرنامج على المساهمة في استدامة المصادر الطبيعية والحضارية من خلال اعداد وتنفيذ خطط لاعلان وإدارة المحميات الطبيعية وحمايتها، وعمل مسح للتنوع الحيوي، وتنفيذ خطة وطنية للتكيف مع التغير المناخي ومكافحة التصحر، والمساهمة في اعداد إستراتيجية للحد من آثار الكوارث، وتنفيذ حملات لتعزيز الوعي والتربية البيئية.

غاية سياسة البرنامج

1. المساهمة في الحفاظ على التنوع الحيوي والأصناف المهددة بالإنقراض من خلال تطبيق المخطط الوطني المكاني، والحد من الإتجار بالأنواع المهددة بالإنقراض، ورفع عدد المحميات المعلنة الى 3 محميات حتى عام 2020 .
2. رفع الجاهزية لـ 10 أفراد من كادر سلطة البيئة للتعامل مع حالات الكوارث البيئية حتى عام 2020 .
3. رفع الجاهزية لـ 5 مؤسسات حكومية للتعامل مع ظاهرة التغير المناخي بحلول عام 2020.
4. المساهمة في الحد من ظاهرة التصحر لكي لا تزيد عن 40% من الأراضي الفلسطينية حتى عام 2020.

معايير سياسة البرنامج

1. الإعلان عن المحميات الطبيعية عدد 2 وفق معايير الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة فيما يخص اعلان المحميات، وبما يتوافق مع قانون البيئة رقم 7 لسنة 1999، وقانون الزراعة رقم 2 لعام 2002.

2. رفع جاهزية المؤسسات ل 5 مؤسسات حكومية للتعامل مع التغير المناخي بما يتوافق مع إستراتيجية التكيف مع تغير المناخ 2010.

3. الحد من ظاهرة التصحر والحيلولة دون تفاقمها عن 40% من الأراضي الفلسطينية بما يتوافق مع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر وآلية التمويل، وبما يتوافق مع الخطة العشرية لمكافحة التصحر، وأهداف التنمية المستدامة.

4. قائمة بالإصناف المهددة والتنوع الحيوي بما يتوافق مع إستراتيجية التنوع الحيوي وخطة العمل.

أهداف سياسة البرنامج

1. المساهمة في حماية واستدامة التنوع الحيوي والتراث الحضاري والطبيعي في فلسطين باصدار قوائم للإصناف النباتية والحيوانية واعلان المحميات عدد (2) حتى نهاية 2020.

2. المساهمة في ادارة وحماية البيئة البحرية ومناطق الساحل والمناطق الإقتصادية الخالصة وجودة المياه من خلال عمل وتطوير خطة ادارة متكاملة، ورفع كفاءة الرقابة والتفتيش حتى نهاية عام 2019.

3. المساهمة في الحد من والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي، ومكافحة التصحر، وتخفيف اثار الكوارث والطوارئ البيئية من خلال تطوير خطة وطنية للتكيف مع التغير المناخي، وتعزيز القدرات لدى المؤسسات الحكومية، وعمل خطة وطنية لمكافحة التصحر حتى عام 2020 .

4. الحد من الآثار البيئية السلبية للمنشآت والمشاريع الإقتصادية والتنمية من خلال إدماج البعد البيئي في السياسات والإستراتيجيات والخطط القطاعية لتحقيق التنمية المستدامة لجميع المؤسسات الحكومية بحلول عام 2020.

5. زيادة الوعي البيئي ل 6000 شخص من كافة فئات المجتمع بحلول عام 2020.

ثانيا: برنامج ضبط التلوث البيئي:

وصف البرنامج: تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات البيئية من خلال القيام بجولات الرقابة والتفتيش البيئي على المنشآت الصناعية، والمشاريع التطويرية، ومكببات النفايات، ومحطات معالجة المياه العادمة

وغيرها وضبط المخالفين منها، ومتابعة الشكاوي البيئية، ومنح الموافقات البيئية للمشاريع الجديدة ومحطات البث الخلوي، وتنفيذ حملات توعية لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني.

غاية سياسة البرنامج

ضمان زيادة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات البيئية بشكل كامل على المنشآت الصناعية، والمشاريع التطويرية، ومكبات النفايات، ومحطات معالجة المياه العادمة، ومحطات البث الخلوي بنسبة 15% عن كل سنة سابقة حتى نهاية العام 2020.

معايير سياسة البرنامج

1. جميع المنشآت الاقتصادية والمشاريع التطويرية المسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني وسلطة جودة البيئة والمؤسسات الشريكة.
2. جميع المكبات الصحية والمكبات العشوائية الواردة في أرشيف سلطة جودة البيئة
3. جميع محطات البث الخلوي المسجلة لدى سلطة جودة البيئة ووزارة الحكم المحلي
4. جميع محطات معالجة المياه العادمة لدى سجلات سلطة المياه الفلسطينية
5. 100% من المشاريع الجديدة ملتزمة بتطبيق القوانين والأنظمة البيئية
6. 100% من قطاع التعدين والمحاجر حسب سجلات المركز الفلسطيني للإحصاء ملتزمة بتطبيق القوانين والأنظمة البيئية بشكل كامل.
7. 10% من الصناعات التحويلية ملتزمة بشكل جزئي بتطبيق القوانين والأنظمة البيئية حسب سجلات المركز الفلسطيني للإحصاء.
8. 100% من المنشآت الخاصة بإمداد المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة.
9. القيام بجولات زيارة ميدانية في كافة المحافظات الشمالية.
10. دعم لوجستي لتنفيذ النشاطات المرتبطة بتحقيق الغاية (معدات واجهزة).

11. قانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لسنة 1999.

12. سياسة التقييم البيئي الفلسطينية لسنة 2000.

13. جميع المواصفات والتعليمات البيئية.

أهداف سياسة البرنامج

1. ضمان تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات البيئية على 1500 من المنشآت الصناعية، والمشاريع التطويرية، ومكبات النفايات، ومحطات معالجة المياه العادمة، ومحطات البث الخلوي مع نهاية العام 2019.

2. متابعة جميع الشكاوي البيئية الواردة وإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين مع نهاية العام 2019.

3. زيادة الوعي البيئي لـ 4900 شخص من كافة فئات المجتمع المختلفة مع نهاية العام 2018.

ثالثاً: البرنامج الإداري

وصف البرنامج: يغطي البرنامج الإداري الإدارة العليا وخدمات الدعم التي تُعتبر غير مسؤولة مباشرة عن تقديم خدمات المؤسسة الرئيسية، مثل رئيس ونائب رئيس سلطة جودة البيئة، والموظفين الذين يقدمون لهما الخدمات المباشرة، بالإضافة إلى شؤون الموظفين والدوائر المالية والسياسات والتخطيط والشؤون القانونية واللوجستية والمشاريع والعلاقات العامة والدولية التي لا تُستخدم في تقديم الخدمات الرئيسية للمؤسسة. كما يشمل البرنامج الإداري العمليات والصيانة والتطوير للأبنية الرئيسية أو الموجودة في المحافظات أو لأجزاء من هذه الأبنية التي تحوي مكاتب الإدارة العليا وخدمات الدعم غير المرتبطة مباشرة بتقديم الخدمات الأساسية للمؤسسة وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

غاية سياسة البرنامج

انظمة ادارة حديثة وفعالة ذات شفافية ومساءلة تعمل بحلول عام 2020

معايير سياسة البرنامج

1. قانون الخدمة المدنية، واللوائح والتعليمات الصادره عن ديوان الرقابة المالية والإدارية.
2. قانون اللوازم العامة، واللوائح والتعليمات الصادره عن وزارة المالية والتخطيط ومجلس الوزراء.
3. التشريعات والأنظمة البيئية المقررة، وقانون بشأن البيئه رقم 7 لسنة 1999 وتعديلاته.
4. التعاميم أو القرارات الصادره لتنظيم العمل.
5. النظام المالي الفلسطيني.
6. قرارات مجلس الوزراء.
7. القانون الأساسي المعدل.
8. المراسيم الرئاسية.
9. الإتفاقيات الدولية البيئية.
10. مذكرات التفاهم.
11. مؤتمرات القمم.
12. كادر بشري مؤهل ومدرب ومختص.
13. الأنظمة والبرمجيات المناسبة.
14. معدات واجهزة مكتبية.

أهداف سياسة البرنامج

ادارة المؤسسة لتعمل وفقا للإجراءات المتبعة والمعمول بها، بما يشمل:

1. تطبيق الإجراءات والممارسات الإدارية بما ينسجم مع قانون الخدمة المدنية.
2. تنفيذ التعليمات في ادارة النفقات التشغيلية والمعاملات الماليه وفقا للإجراءات المتبعة
3. تطبيق الإطار القانوني والمؤسسي.

4. العلاقات العامة والعلاقات الخارجية.

5. التخطيط والتخطيط الإستراتيجي.

6. تعزيز الخدمات والبنية التحتية واللوازم والدعم اللوجستي.

7. تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات.

8. اعداد موازنة البرامج متوسطة الإمد.

جدول 8: فجوة تمويل القطاع حسب البرامج الخاصة بسلطة جودة البيئة في الموازنة العامة
2017-2019 (1000 شيكل)

مصدر التمويل	التكلفة المتوقعة	الموارد المتوقعة	فجوة التمويل المتوقعة
حكومي (ليس تابع لمشروع/جاري)	50,544.848	50,544.848	
حكومي (مشروع)	1,365.000	209.090	1,155.910
مانح مشروع: في حدود الموازنة)	-		
قائم	-		
منفق عليه	-		

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2022-2017

31,788.396	0	31,788.396	خاضع للنقاش (مقترح)
31,851.840	28,393.250	60,245.090	مانح (خارج الموازنة)
	-	-	قائم
	9,143.250	9,143.250	متفق عليه
	19,250.000	19,250.000	خاضع للنقاش
	0	31,851.840	مقترح

أما فيما يخص تكلفة التدخلات الخاصة بالقطاعات الأخرى، والتي لها علاقة بالبيئة، فهي مدرجة في (الملحق 5)، وذلك بما توفر لدينا من معلومات من تلك القطاعات من خلال استراتيجياتهم القطاعية/عبر القطاعية أو من خلال معلومات طلبت منهم في هذا الخصوص، ومن الملاحظ في هذا الجدول ولأسباب تعود للقطاعات نفسها أن هناك العديد من المشاريع والتدخلات لا يتوفر لها تكلفة تقديرية. من جانب آخر فإن بعض الاستراتيجيات كانت قد أوردت مشاريع وتدخلات للعوام 2017-2019 فقط بينما البعض الآخر أوردت مشاريعها وتدخلاتها للعوام 2017-2022، هذا كله لم يمكننا تماما من رصد مجموعة المشاريع في كل قطاع من القطاعات لاسيما تلك ذات العلاقة بالبيئة، وإن ما ورد في (الملحق 5) هو ما أمكن استخلاصه والحصول عليه من مختلف المصادر.

من جانب آخر لابد من الإشارة الى ان هناك العديد من المشاريع والتدخلات التي تم رصدها في القطاعات الأخرى والتي ترتبط بشكل مباشر بالبيئة عدا عن تلك التي ترتبط بشكل غير مباشر، وهذا بدوره يعكس مدى تداخل وتقاطع البيئة مع غيرها من القطاعات الأخرى ومدى صحة اعتبار البيئة على أنها عبر قطاع. ما زال مطلوبا المزيد من الاهتمام والمتابعة في هذا الجانب من أجل ضمان توسيع رقعة دمج البيئة في القطاعات الأخرى بشكل أفضل.

عاشرا: المتابعة والتقييم

ان متابعة تنفيذ أية إستراتيجية هي ضمانة لمراقبتها وفحص مدى تحقيقها للأهداف التي حددت فيها، ولتحقيق ذلك من الضروري تحديد واعتماد مجموعة من المؤشرات الملائمة والقابلة للقياس لمراقبة مدى التقدم في تحقيق الأهداف.

تتم هذه العملية من المتابعة والتقييم بطريقتين أو على مسارين، المسار الأول يكون من خلال رصد المؤشرات التي وضعت لكل من الأهداف الإستراتيجية والتي سيتم قياسها أو حسابها مع نهاية كل سنة من سنوات الخطة، وملاحظة مدى التقدم الذي حصل بناء على ما يتوفر من معلومات وبيانات.

أما المسار الثاني فسيكون من خلال تقييم برامج الموازنة وتحديد مدى تحقيق ما جاء فيها من غايات، وأهداف، ومخرجات لكل واحد من تلك الأهداف في كل برنامج. من المفترض أن تقدم التقارير المالية التي ستصدر في نهاية العام حول هذه الموازنة تحليلاً ووصفاً لما أنجز من أهداف ومخرجات مقابل ما تم اعتماده في هذه الموازنة وكذلك مقدار ما أنفق مقارنة مع الإنجاز الذي تحقق.

الجدول التالي (جدول رقم 9) يوضح المؤشرات المقترحة لقياس كل هدف إستراتيجي من أهداف هذه الخطة. مع ضرورة التأكيد هنا على أن عملية تطوير المؤشرات المناسبة هي عملية متواصلة وبحاجة الى استكمال بهدف تحديد القيم المرجعية (خط الأساس)، والقيم المنشودة، ومصدر المعلومات، ودورية قياس المؤشر، وذلك بالتشاور مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة المالية والتخطيط والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والشركاء الآخرين. إضافة الى ذلك، سيتم اعتماد مؤشرات خاصة بأهداف التنمية المستدامة بما يتوافق مع الغايات التي سيتم تبنيها من كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، والتي سيجار الى اعتماد آلية وطنية لقياسها ورصدها من خلال نظام المراقبة الإحصائي الوطني الذي يقوده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول 9 : المؤشرات مقابل الأهداف الإستراتيجية

الرقم	الهدف الإستراتيجي	المؤشرات المقترحة
1	مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة.	نسبة السكان/ الأسر المتصلة بشبكات الصرف الصحي.
		نسبة المياه العادمة التي تتم معالجتها.

		نسبة النفايات الصلبة التي يتم طمرها بشكل صحي .
		نسبة النفايات الصلبة المعاد تدويرها.
		كمية النفايات الصلبة المتولدة (حسب المصدر)
		نسبة التجمعات العمرانية المشمولة بخدمات التخلص من النفايات الصلبة
		نسب الأسر القادرة على الوصول إلى مياه شرب آمنة وصرف صحي آمن
2	البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة.	نسبة مساحة الأراضي المكسوة بالغابات والأحراج.
		نسبة المحميات الطبيعية الى المساحة الكلية لأراضي الدولة
		عدد الأصناف المهددة بالإنقراض (نباتي وحيواني).
		عدد السياسات والإستراتيجيات أو خطط الدعم المنفذة في مجال السياحة المستدامة المتفق على أدوات رصدها وتقييمها
3	الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي، وللمحد من التصحر، (ومواجهة الكوارث والطوارئ البيئية) مُتخذة ومُتبناه.	نسبة المياه العادمة المعالجة المعاد استخدامها
		نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتجددة.
		كمية المياه التي يتم توفيرها بوسائل غير تقليدية
		نسبة الأراضي المهددة بالتصحر
		معدل انبعاثات غازات الدفيئة

4	المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي ممكن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعزّز.	عدد القوانين التي تمت مراجعتها وتحديثها عدد التشريعات والأنظمة والتعليمات والإشترطات التي تم اعدادها وقرارها. عدد القضايا البيئية التي يتم فيها الإحتكام الى قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة. عدد جولات الرقابة والتفتيش البيئي المنفذة عدد الكوادر التي تلقت التدريب المناسب عدد الأجهزة والمعدات التي تم توفيرها عدد الكوادر التي تم توظيفها عدد الإتفاقيات البيئية الدولية التي تم توقيعها وأصبحت فلسطين عضواً فيها عدد القوانين واللوائح التنظيمية التي تم تعديلها لتلائم الإلتزامات الدولية عدد مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع شركاء دوليين.
5	مستويات الوعي، والمعرفة، والسلوك البيئي مُعزّزة ومُعَمَّمة	نسبة ادماج البيئة في مناهج التعليم عدد الأبحاث الجامعية التي تختص بالبيئة

الملاحق

الملحق 1: قائمة بأسماء أعضاء الفريق الوطني

الرقم	اسم المؤسسة	اسم المرشح
1	سلطة جودة البيئة (فريق التخطيط والموازنة)	م. عدالة الأتيرة/ رئيس فريق التخطيط والموازنة م. أحمد أبو ظاهر/ نائب رئيس فريق التخطيط والموازنة م. زغلول سمحان/ مسؤول التخطيط -منسق الفريق الوطني بشير زاهر/ المسؤول المالي ياسر أبو شنب/ مدير برنامج كهريمانه جرار/ مدير برنامج افتتاح عموص/ مدير برنامج
2	وزارة الحكم المحلي	محي الدين العارضة عزالدين صمد
3	وزارة المالية والتخطيط	عامر نور أنور قباجة
4	وزارة الداخلية	قيس خليل معروف
5	وزارة العدل	سامر شرقاوي
6	وزارة النقل والمواصلات	إيمان طه
7	وزارة الأشغال العامة والإسكان	م. نبيل التريزي
8	وزارة العمل	علي إبراهيم الصاوي

9	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	أسامة عابد
10	وزارة السياحة والآثار	عطية السرطاوي
11	وزارة الزراعة	م. باسم وجيه حماد ثائر الرابي
12	وزارة الاقتصاد الوطني	عزمي عبد الرحمن
13	وزارة الثقافة	محمد عاصم دراغمة
14	وزارة الصحة	إبراهيم عطية م. محمود عثمان
15	وزارة التربية والتعليم	د. مأمون جبر امجد احمد
17	وزارة شؤون المرأة	سامي سحويل
18	سلطة المياه	م. يوسف عوايص د. هاني قاسم
19	سلطة الطاقة	م. فلاح الدمييري
20	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	د. عبد الرحمن نعييرات اسراء حمايل
21	اتحاد غرف التجارة والصناعة	رزق موسى
22	مؤسسة المواصفات والمقاييس	م. محمد السيد
23	جامعة بير زيت	د. راشد الساعد

24	الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية	نصر عطيان
25	اتحاد المقاومين الفلسطينيين	م. محمود حمادة
26	الجهاز المركزي للإحصاء	زهران اخليف
27	شبكة المنظمات الأهلية البيئية	عبير بطمة
28	جامعة النجاح الوطنية	د. عبد الفتاح ملاح
29	نقابة المهندسين	1- مأمون أبو ريان
		2- م. أيمن ظاهر
30	جمعية البنوك	نبيل ابو دياب
31	سلطة جودة البيئة	جميل مطور /نائب رئيس سلطة جودة البيئة د. عيسى موسى/ مدير عام المصادر البيئية م. دالية العملة/ دائرة التخطيط البيئي م. بشائر كرابلية/ دائرة مقترحات المشاريع أ. مراد مدني/ المستشار القانوني نضال كاتبة/ مستشار تغير المناخ

الملحق 2: مصفوفة السياسات البيئية الخاصة بكل القطاعات

القطاع التنموي	السياسات البيئية المقترحة في القطاع	جهة المسؤولية
الحماية الاجتماعية	1. تشجيع ودعم المبادرات الاجتماعية والتطوعية ومشاريع التمكين الاقتصادي المحفزة للبيئة المستدامة والمشجعة للوظائف الخضراء وخاصة تلك التي تستهدف المرأة والشباب.	وزارة التنمية الاجتماعية
التعليم	2. تحويل المعرفة الى سلوك يحافظ على البيئة، ورفع مستوى المعرفة والوعي بالقضايا البيئية في أنشطة التعليم الصيفية واللاصفية. 3. الاهتمام بالبحث العلمي والتطبيقي في مجال البيئة. 4. إدماج البيئة في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات بطريقة متكاملة ومنظمة. 5. تشجيع البناء الأخضر في المرافق والمنشآت التعليمية.	وزارة التربية والتعليم
الصحة	6. إنفاذ القوانين والاجراءات الخاصة بإدارة النفايات الطبية والخطرة والصلبة، والتشريعات الخاصة بالإشعاعات. 7. تطوير وتطبيق إجراءات الربط بين الأمراض ومسبباتها من الملوثات البيئية. 8. تشجيع البناء الأخضر في المستشفيات والمرافق الصحية. 9. تنفيذ الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة.	وزارة الصحة
الثقافة والتراث	10. تعزيز قيم وعناصر التراث الطبيعي. 11. تعزيز الثقافة البيئية لدى المجتمع. 12. تضمين البعد البيئي في الأنشطة والفعاليات الثقافية. 13. تشجيع الحفاظ على المواقع الثقافية التاريخية داخل المدن والبلدات الفلسطينية وإعادة تأهيلها بشكل يراعي المعايير البيئية.	وزارة الثقافة
تنمية الاقتصاد الوطني	14. تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بترخيص المنشآت الصناعية والاقتصادية بما ينسجم مع المعايير والشروط البيئية. 15. تعزيز تطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في المنشآت الصناعية. 16. الادارة المستدامة للموارد الطبيعية.	وزارة الاقتصاد الوطني

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2022-2017

	17. مراعاة المعايير الخاصة بالبناء الأخضر والبناء المستدام في إنشاء المدن الصناعية. 18. تشجيع اصدار الشهادات الخضراء للصناعات المحلية للوصول للأسواق العالمية التي تعنى بالصناعات الخضراء	
وزارة الزراعة	19. ترشيد وتعزيز كفاءة المياه المتاحة للزراعة. 20. تكثيف استخدام الزراعة العضوية. 21. مكافحة التصحر وتحسين ممارسات استصلاح الأراضي من ناحية بيئية. 22. تنظيم استخدام المبيدات والأسمدة والتخلص السليم من النفايات الناتجة عن العمليات الزراعية. 23. . تطبيق الإجراءات الهادفة الى تنظيم الصيد ومنع الرعي الجائر في إطار الحفاظ على التنوع الحيوي. 24. مراعاة وتنفيذ المعايير والاجراءات الخاصة بالسلامة الاحيائية. 25. تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي المتعلقة بالنشاطات الزراعية. 26. تعزيز تطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في النشاطات الزراعية.	الزراعة
وزارة السياحة والآثار	27. تشجيع السياحة البيئية وتوفير الامكانيات وتهيئة الكوادر الفنية والمرافق المناسبة بيئيا. 28. إدارة المرافق والمنشآت السياحية بما يتلاءم مع البيئة. 29. تعزيز تطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في قطاع السياحة لاسيما السياحة البيئية.	تنمية السياحة والآثار
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	30. مراعاة الاجراءات الخاصة بضبط البث الإشعاعي حسب المعايير البيئية. 31. الترويج لقضايا البيئة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. 32. دعم التوجه نحو توحيد اعتماد المواصفات الخاصة بأجهزة الاتصالات والاجهزة الإلكترونية الاخرى بهدف تقليل النفايات الإلكترونية.	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
وزارة العمل	33. تعزيز الرقابة على الالتزام بشروط السلامة العامة والبيئية في مواقع العمل. 34. تشجيع الوظائف الخضراء في سوق العمل.	التشغيل
وزارة الأشغال العامة والإسكان	35. مراعاة متطلبات وتقنيات البناء الأخضر في مشاريع الإسكان والمباني الحكومية. 36. تشجيع جمع واستغلال مياه الأمطار في مشاريع الإسكان، والمباني الحكومية، والبنية	الإسكان

	التحتية. 37. الادارة السليمة للمواد الأولية المستخدمة في مشاريع الاسكان والمباني الحكومية ولمخلفات البناء والهدم الناجمة عنها. 38. مراعاة خطط الإدارة البيئية في قطاع الإنشاءات والإسكان والبنية التحتية والمباني الحكومية. 39. تعزيز تطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في قطاع الإنشاءات والإسكان والبنية التحتية والمباني الحكومية.	
سلطة الطاقة	40. تبني التشريعات والمبادرات التي تشجع استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة. 41. تعزيز كفاءة استخدام الطاقة. 42. مراعاة المعايير والشروط البيئية في عمليات استكشاف واستغلال مصادر الطاقة وتوليدها ونقلها والتخلص من مخلفاتها.	الطاقة
وزارة النقل والمواصلات	43. تطوير وتبني التشريعات والمبادرات التي تشجع استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة في وسائل النقل والمواصلات. 44. تعزيز الضبط والرقابة على انبعاثات عوادم المركبات. 45. تشجيع استخدام وسائل نقل صديقة للبيئة. 46. مراعاة المعايير والشروط البيئية في إنشاء وإدارة البنية التحتية للنقل والمواصلات. 47. اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة للحد من التلوث الناتج عن النقل البحري	النقل والمواصلات
سلطة المياه	48. ضمان حماية وإدارة المصادر المائية بشكل مستدام. 49. إدارة الصرف الصحي وفقا لأسس بيئية واقتصادية سليمة. 50. تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي، وإنفاذ (استراتيجية التكيف المناخي) المعتمدة. 51. تشجيع اعادة استخدام المياه المعالجة والاستفادة منها. 52. الإدارة المتكاملة للمسطحات المائية.	ادارة المياه والمياه العادمة
وزارة العدل	53. إنفاذ القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة. 54. تمكين وتطوير الإطار المؤسسي المتعلق بإدارة البيئة. 55. المساهمة في تعزيز المفاهيم البيئية المرتبطة بمبادئ حقوق الانسان.	العدل وسيادة القانون

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

العلاقات الدولية	56. تعزيز تمثيل فلسطين في الأجسام والمحافل والاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بالبيئة، والاستفادة منها. 57. تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في المحافل الدولية لحماية الحقوق البيئية الفلسطينية وفضح الانتهاكات الاسرائيلية في هذا المجال.	وزارة الخارجية
الأمن	58. تحقيق الأمن البيئي لفلسطين بما يتواءم مع القانون الدولي الإنساني. 59. تعزيز القدرات الخاصة بالتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث.	وزارة الداخلية
الحكم المحلي والاداري	60. تطوير وتحسين نظم ادارة النفايات الصلبة، والصرف الصحي، بما في ذلك التدوير واعادة الاستخدام. 61. تنظيم استعمالات الأراضي ضمن المخطط الوطني المكاني بشكل يحافظ على البيئة. 62. تعزيز الرقابة على مشاريع البنية التحتية والتطويرية بما يتواءم مع سياسة تقييم الأثر البيئي. 63. إدماج وتطبيق المعايير البيئية في إجراءات التخطيط الفيزيائي والتنظيم والبناء ومشاريع البنية التحتية.	وزارة الحكم المحلي
ادارة المال العام والسياسات النقدية والمصرفية والتمويلية	64. منح حوافز مالية وضريبية للمبادرات والمشاريع الصديقة للبيئة . 65. مراعاة المعايير البيئية في العطاءات والمشتريات العامة.	وزارة المالية والتخطيط
الاستراتيجيات عبر القطاعية		
الشباب	66. رفع الوعي البيئي لدى الشباب وتشجيع مشاركتهم في المبادرات والأنشطة البيئية. 67. بناء ودعم شراكات بيئية شبابية مع المحيط العربي والعالمي.	المجلس الأعلى للشباب والرياضة
النوع الاجتماعي	68. المساهمة في تمكين المرأة من خلال المشاركة في الفعاليات والأنشطة البيئية. 69. تبني ودعم مشاريع ومبادرات نسوية بيئية	وزارة شؤون المرأة

الملحق 3: تحليل الواقع البيئي

لقد تمت عملية صياغة الرؤية البيئية وكذلك تحديد الأهداف والسياسات البيئية بناءً على تحليل معمق للواقع البيئي في فلسطين من أجل الإنطلاق من فهم متين للواقع البيئي، وتحسس مواطن الخلل والفجوات التي ينطوي عليها، مما يتيح المجال لوضع الأولويات وتحديد الحلول والتدخلات التي يجب العمل على إدراجها ضمن خطة العمل من أجل التغلب على المشاكل وسد الفجوات.

ولأن المجالات التي تتداخل فيها البيئة متعددة وواسعة، فإننا نعرض هنا بشكل مقتضب تحليلاً لأهم المجالات والقضايا البيئية التي تؤثر على الوضع المعيشي والتنموي في فلسطين، بحيث تتركب في مجموعها صورة متكاملة للبيئة في فلسطين بوصفها مجالاً يؤثر في معظم القطاعات التنموية الأخرى ويتقاطع معها.³

الأرض والبيئة

دولة فلسطين المحتلة هي جزء من الوطن العربي ولها موقع جغرافي متميز، وبالرغم من صغر مساحتها إلا أنها ذات تنوع في التضاريس والمناخ مما يعكس أنماطاً بيئية مختلفة هي:

غور الأردن: تبلغ مساحة غور الأردن حوالي 400 كم² ويتراوح معدل سقوط الأمطار فيه من 100-200 ملم سنوياً. وهي منطقة تعتبر غنية بالينابيع الطبيعية والمياه الجوفية. عانت منطقة غور الأردن في السنوات الأخيرة من استنزاف للمصادر الطبيعية سواء بسبب الضخ الجائر أو بسبب السياسات الإستيطانية الإسرائيلية. ويكتسب مناخ غور الأردن ميزة زراعية ينفرد بها وتجعله ذات أهمية اقتصادية. وتعتبر الخضروات والموز والنخيل أهم المزروعات في هذه المنطقة

السفوح الشرقية: تمتد السفوح الشرقية من جنين شمالاً إلى الخليل جنوباً بعرض 10-20 كم وتبلغ مساحتها حوالي 1500 كم². تتميز المنطقة بالإنحدار الشديد ومعدل سقوط أمطار يتراوح بين 150-300 ملم سنوياً. وهي مناطق شبه جافة أو صحراوية ويتم غالباً زراعتها بالشعير

³اعتمدنا في تحليل الواقع البيئي على الأدبيات السابقة والمعلومات المتوفرة في مجموعة من الوثائق والتقارير الرئيسية مثل: استراتيجيات البيئة القطاعية السابقة، الإستراتيجيات القطاعية الأخرى، الإستراتيجية الوطنية، برنامج العمل الوطني وإستراتيجية التمويل المتكاملة لمكافحة التصحر في الأرض الفلسطينية المحتلة، الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين، الإستراتيجية الوطنية للتوعية والتعليم البيئي، واستراتيجية التكيف المناخي وخطة العمل الوطنية للتكيف مع اثر التغير المناخي، استراتيجية قطاع المياه، الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة، استراتيجية قطاع الزراعة، الخ.

المرتفعات الجبلية الوسطى: تمتد على طول المحافظات الشمالية ويتراوح ارتفاعها ما بين 400-1027 متر فوق سطح البحر، ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها ما بين 300-600 ملم سنوياً. وهي مناطق صالحة لزراعة الزيتون واللوزيات

المناطق شبه الساحلية: تقع هذه المناطق فيما يعرف بمناطق أقدام الجبال وهي منطقة صغيرة، ويتراوح إرتفاعها من 100-300 م فوق مستوى سطح البحر. وهذه المنطقة عبارة عن شريط ضيق بطول 60 كم وعرض 2-12 كم. وأهم المحاصيل الزراعية فيها: الخضروات وأشجار الفاكهة.

المنطقة الساحلية (قطاع غزة): تقع هذه المنطقة إجمالاً في قطاع غزة ويصل ارتفاعها إلى 40 م فوق سطح البحر وتبلغ معدلات سقوط الأمطار فيها 200-300 ملم/سنوياً. وهي صالحة لزراعة الخضروات والحمضيات والزراعة المكثفة.

التنوع الحيوي

على الرغم من صغر مساحة فلسطين إلا أنها غنية بتنوعها الحيوي وتعتبر مركزاً للتنوع الحيوي من النباتات والحيوانات البرية، حيث يقدر عدد الأنواع الحية النباتية والحيوانية التي تعيش في فلسطين التاريخية حوالي 51,000 نوعاً تشكل ما يقرب من 3% من التنوع الحيوي العالمي⁴.

تزرع فلسطين بالكثير من أنواع النباتات البرية، إذ يصل عدد النباتات المزهرة إلى حوالي 2700 نوعاً ويبلغ عدد الأنواع المتوطنة منها في فلسطين حوالي 261 نوعاً، 53 نوعاً منها خاصة بفلسطين، منها 12 نوعاً نادراً، ويبلغ عدد الأنواع النباتية المهددة بالإنقراض حوالي 543 نوعاً، خاصة العائلة الزنبقية والسوسنية. كما تبلغ المساحة الزراعية الكلية نحو 1.2 مليون دونم أو ما نسبته 21 % من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، 90 % منها في الضفة الغربية و 10 % في قطاع غزة. وتشكل مساحة الأراضي البعلية 81 % بينما تشكل المساحة المروية 19 % من مجموع المساحة الزراعية ، أما مساحة المراعي فتبلغ 2.02 مليون دونم ولا تتجاوز مساحة المتاح منها للرعي 621 ألف دونم، كما

⁴ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2015

وتبلغ مساحة الأراضي المصنفة كغابات مغلقة حوالي 94 ألف دونم، والأراضي المصنفة كحراج حوالي 320 ألف دونم من مجموع المحميات الطبيعية والبالغة 48 محمية⁵.

وتتمتاز فلسطين بتنوع كبير في حيواناتها، حيث فيقدر عدد الأنواع الحيوانية حوالي 30,904 نوعاً؛ منها 30,000 نوعاً من اللاقاريات، و373 من الطيور، و92 من الثدييات، و82 من الزواحف، و5 من البرمائيات. ويعيش في المسطحات والمجاري المائية الداخلية في فلسطين حوالي 32 نوعاً أصيلاً من الأسماك ونحو 14 - 16 نوعاً دخيلاً منها⁶.

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن التنوع الحيوي يواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من أهمها:

- تقلص التنوع الحيوي نتيجة الممارسات المستمرة للإحتلال الإسرائيلي ضد البيئة الفلسطينية مثل مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات، وشق الطرق الالتفافية وإقامة جدار الضم والتوسع، وعمليات التجريف للأراضي لنفس الأغراض، واقتلاع الأشجار والغابات الطبيعية.
- النشاطات الإنسانية التي تتمثل في الصيد والرعي الجائر والتوسع العمراني وإنشاء المصانع مثل مناشير الحجر والكسارات والمحاجر، وما ينجم عنها من تلوث. الأمر الذي أدى الى تدمير المواطن الطبيعية للأنواع، وتقطيع وتجزئة الأنظمة البيئية وعدم تواصل الأراضي، مما يقود بالضرورة الى اختفاء البيئات الطبيعية وضمحلل المجتمعات النباتية والحيوانية المرتبطة بها أو تهديدها بالإنقراض.
- النشاطات الزراعية التي تتمثل باستخدام الزائد للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية مما أدى الى تلويث التربة، وتهديد التنوع الحيوي.
- وفي قطاع غزة تعتبر مشكلة إستنزاف المياه وتلوثها نتيجة نشاطات القطاع الزراعي والصناعي من أخطر المشاكل التي تهدد التنوع الحيوي. كما أن الإستغلال الزائد لهذه المصادر بسبب محدودية مساحة قطاع غزة يؤثر مباشرة على تواجد مكونات التنوع الحيوي في غزة، ثم إن القيود

⁵ استراتيجية الزراعة 2014-2016

⁶ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

الإسرائيلية لتحديد منطقة صيد الأسماك في سواحل غزة تشكل خطراً وضغطاً كبيراً على تنوع الحياة البحرية هناك.

- ظاهرة التغيرات المناخية التي تؤثر بشكل مباشر على توزيع سقوط الأمطار السنوي وبالتالي على التنوع الحيوي.
- لا يوجد سيطرة فلسطينية على كامل الأرض الفلسطينية بما يشمل الكثير من المحميات وعناصر البيئة الطبيعية.
- لا يوجد ضبط كافي للممارسات السلبية والإعتداءات التي تؤثر في البيئة الطبيعية .
- ضعف التقييم والتوثيق لكمية ونوعية عناصر البيئة الطبيعية بما يشمل التنوع الحيوي.
- البيئة الطبيعية من غابات واحراش ومحميات ومراع ومصاطب لجمع المياه والحياه النباتية الطبيعية والحيوانية والتنوع الحيوي مهمة وغير محمية.
- تجزئة وتدهور النظم الإيكولوجية الطبيعية وشبه الطبيعية(المادية منها والبيئية) والموائل والمناظر الطبيعية بالإضافة إلى تدهور التنوع الحيوي والتراث الثقافي في المنطقة.
- محدودية الإمكانيات البشرية والفنية لمكافحة الحرائق التي قد تطل الغابات والمحميات الطبيعية.

مصادر المياه

تعتبر الأمطار مصدر المياه الرئيسي في فلسطين حيث تتراوح من 100- 650 ملم سنوياً. وتنقسم مصادر المياه في فلسطين إلى⁷:-

المياه السطحية: تعد مصادر المياه السطحية في فلسطين نادرة للغاية، و يوجد حالياً عدد محدود من مصادر المياه السطحية في الضفة الغربية بينما لا يوجد أي منها في قطاع غزة، حيث تم تجفيف الوديان الرئيسية نتيجة إستغلال إسرائيل للمياه في أعالي الحوض. ومعظم الوديان تتدفق لأسابيع قليلة في العام،

⁷ الإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين، 2014

وتكون عادة على هيئة فيضانات سريعة مؤقتة. وهذا المصدر يصعب جمعه أو استغلاله إذ أنه في معظم الوديان تحول الخصائص الجيولوجية /الجغرافية المعقدة دون إنشاء سدود تخزين كبرى.

ويتمثل المصدر الرئيس الدائم لمصادر المياه السطحية في الضفة الغربية في نهر الأردن، حيث تستغله إسرائيل بشكل رئيسي لأغراض الري وامتدادات المياه المنزلية منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967.

المياه الجوفية: تعتمد فلسطين بشكل أساسي على المياه الجوفية حيث تأتي غالبية إمدادات المياه الفلسطينية من هذا المصدر إما عن طريق الآبار أو الينابيع. هذا وتعتبر الأمطار المصدر الرئيسي لتغذية المياه الجوفية المتجددة، حيث يقدر المعدل العام للتغذية المتجددة للأحواض الجوفية من مياه الأمطار بحوالي 578-814 مليون متر مكعب سنوياً في الضفة الغربية، وحوالي 60-55 مليون متر مكعب سنوياً في قطاع غزة. هذا وتتواجد طبقات المياه الجوفية في الضفة الغربية عادة في ثلاثة أحواض رئيسية (الحوض الغربي، والحوض الشرقي، والحوض الشمالي الشرقي)⁸

وفي غزة، تتواجد مصادر المياه الجوفية في طبقة المياه الجوفية الرملية الضحلة (الحوض الساحلي)، وتمتد شمالاً و شرقاً إلى إسرائيل وجنوباً إلى مصر. وهناك أكثر من 5000 بئر للمياه، يستخدم معظمها لأغراض الزراعة بمتوسط عمق يبلغ 40-70 متراً، بينما يقع منسوب المياه الجوفية على عمق 20-50 متراً تحت سطح الأرض⁹. وتعد غزة منطقة جافة، كما تنسم معدلات تغذية المياه الجوفية المحلية فيها بأنها محدودة للغاية. ويتجاوز معدل استخراج المياه الجوفية من قبل كافة المستخدمين (الإسرائيليين، والمصريين، والفلسطينيين) معدلات التغذية الطبيعية للخران الجوفي الساحلي مما أدى إلى استنفاد طبقة المياه الجوفية، وتدهور نوعيتها نتيجة لتسرب مياه البحر الأكثر ملوحة إلى الخزان الجوفي الساحلي.

المياه غير التقليدية: في ظل ندرة المصادر المائية (الندرة الطبيعية أو التقاسم غير العادل لحقوق المياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين) بالإضافة إلى الزيادة المستمرة للطلب على المياه لكافة الاستخدامات، شرعت الحكومة الفلسطينية بالتركيز على تطوير المصادر المائية غير التقليدية والتي مازالت دون المستوى

⁸ الإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين، 2014

⁹ الإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين، 2014

المطلوب أو المتاح. وتشمل هذه المصادر: تحلية مياه البحر (من خلال محطة تحلية في غزة في دير البلح يجري العمل على توسيعها، بالإضافة الى مخططات لإنشاء محطات تحلية أكبر في قطاع غزة)، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة (من خلال بعض المشاريع التجريبية).

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن مصادر المياه الفلسطينية تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من أهمها:

- السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه واستغلالها لأكثر من 80% من هذه المصادر¹⁰.
- جدار الضم والتوسع العنصري الذي يحول دون الوصول الى بعض مصادر المياه.
- إتساع الفجوة بين العرض والطلب على كميات المياه نتيجة النمو السكاني والمحدودية القسرية لمصادر المياه المتاحة، مع العلم أن تقديرات سلطة المياه تشير الى أن الطلب على المياه سيصل الى حوالي 850 مليون م³ في العام 2020.
- الضخ الزائد من الآبار خاصة في قطاع غزة، حيث أن هذا أدى الى حدوث إستنزاف كبير يتجاوز ضعفي الحد الآمن أو الطاقة المتجددة سنوياً، مما أدى في النتيجة الى هبوط في مستوى المياه في بعض المناطق بحوالي 15 متر، وكذلك الى تداخل مياه البحر مع المياه العذبة وزيادة نسبة ملوحة المياه المتاحة للشرب في غزة.
- تلوث المياه الجوفية كنتيجة لتسرب المياه العادمة غير المعالجة، وتسرب عصارة النفايات الصلبة، والأنشطة الزراعية وخاصة في قطاع غزة. حيث يؤدي ذلك إلى زيادة ملوحة التربة، وتلوثها بالمبيدات والإسمدة.
- تتراوح نسبة الفاقد في المياه في الضفة الغربية بين 24 % و 36 % حسب تقديرات سلطة المياه الفلسطينية. أما في غزة فقد قدرت سلطة المياه الفلسطينية نسبة الفاقد بأنها تبلغ 41-46 %، وهي تعد وفق المعايير الدولية مرتفعة.

¹⁰ الإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين، 2014

- ما يزيد عن 97% من مياه قطاع غزة لا تتطابق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، وهي من حيث الكمية أقل من الحد الأدنى الذي توصي به المنظمة ذاتها وهو (120 لتر/فرد/يوم) كحد أدنى.
- التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية المتوقعة على كميات وتوزيع الأمطار تزيد من تفاقم مشكلة نقص المياه حيث من المتوقع أن تؤثر على تغذية الأحواض الجوفية.
- لا يوجد إستغلال مناسب لمصادر المياه غير التقليدية مثل المياه العادمة المعالجة وكذلك مياه الأمطار.

المياه العادمة/الصرف الصحي

يعاني قطاع المياه العادمة من نقص شديد في البنية التحتية، حيث تشير بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني الى أن أكثر من ثلث الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن غير متصلة بشبكة صرف صحي. ففي عام 2015 بلغت نسبة الإسر في فلسطين التي تتخلص من مياهها العادمة بواسطة شبكة الصرف الصحي حوالي 54% (38% في الضفة الغربية و 84% في قطاع غزة). بينما نجد أن 32% من الإسر في فلسطين تستخدم الحفر الإمتصاصية كوسيلة للتخلص من المياه العادمة، و 13% من الأسر تستخدم حفر صماء للتخلص من المياه العادمة، أما النسبة المتبقية وهي 1% فتستخدم طرق أخرى للتخلص من المياه العادمة مثل تصريفها في الأودية.

تقدر كمية المياه العادمة التي تطرح الى البيئة بنحو 70 مليون م³ سنويا إضافة إلى الكميات التي تطرحها المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية والتي تقدر بحوالي 40 مليون م³ سنويا¹¹. توجد في الأرض الفلسطينية عشرة محطات لمعالجة المياه العادمة، خمسة منها في محافظات الضفة وتخدم مراكز المدن في جنين، وطولكرم، ورام الله والبيرة، ونابلس. وخمس محطات في محافظات غزة تخدم كل من مدينة غزة، ورفح، وبيت لاهيا، وخان يونس، والمنطقة الوسطى. معظم هذه المحطات قديمة (تم إنشاء بعضها في السبعينات من القرن الماضي) وتتجاوز كميات المياه الداخلة اليها قدرتها التصميمية مما يقلل من كفاءة المعالجة فيها الى حد كبير.

¹¹ الإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين، 2014

في السنوات الأخيرة تواصلت عملية إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي لنابلس الغربية، وكذلك إنشاء خمس محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي للتجمعات الصغيرة (بتمويل من الاتحاد الأوروبي). وقد تم تمويل إنشاء بعض المحطات بالفعل (تياسير ورام الله)، بينما لا يزال يجري حالياً التحضير لإنشاء بعض المحطات الأخرى مثل الخليل ونابلس الشرقية. ومع ذلك فقد أدى عدم استقرار الوضع السياسي، جنباً إلى جنب مع العوامل السياسية والاجتماعية الأخرى، إلى تأخير، بل تجميد تطوير العديد من محطات معالجة مياه الصرف الصحي المخططة بالكامل.

أما بخصوص المياه العادمة الصناعية، فحوالي ثلثي المصانع في فلسطين (59.9%) تتخلص من نفاياتها السائلة في شبكات الصرف الصحي¹²، مما يعرض هذه الشبكات للتلف بسبب المواد الكيماوية التي توجد في النفايات السائلة الصناعية. في حين أن أقل من ثلث هذه المصانع (29.9%) يتخلص من النفايات السائلة في حفر امتصاصية، مما يعرض المياه الجوفية لخطر التلوث. على صعيد آخر، لا تتم معالجة النفايات السائلة الخطرة الخارجة من المنشآت الصحية بشكل منفصل وإنما يتم تصريفها في شبكات المياه العادمة المنزلية.

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن المياه العادمة/الصرف الصحي تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من أهمها:

- الوضع الحالي لقطاع الصرف الصحي يهدد الصحة العامة.
- افتقار الريف الى خدمات جمع ومعالجة المياه العادمة.
- عدم كفاءة وشمولية شبكات جمع المياه العادمة في المدن الرئيسية.
- النقص الواضح في عدد محطات المعالجة للمياه العادمة وعدم كفاءة المتوفر منها.
- لا يوجد تقييم لكمية ونوعية المياه العادمة التي تطرحها المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية.

¹² الجهاز المركزي للإحصاء، 2015

- عدم اكتمال و/أو تطبيق الأنظمة والمواصفات والتعليمات المتعلقة بتصريف وجمع ومعالجة وإعادة استخدام المياه العادمة المنزلية والصناعية.

النفايات الصلبة

تقدر كميات النفايات الصلبة المنزلية المنتجة في فلسطين وفق المعلومات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2015 بحوالي حوالي 2,551.0 طن يومياً لعام 2015، بواقع 1,835.0 طن في الضفة الغربية، و716.0 طن في قطاع غزة. حيث قدر متوسط إنتاج الأسرة اليومي من النفايات المنزلية في فلسطين لعام 2015 حوالي 2.9 كغم، وقد تباين هذا المتوسط ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغ المتوسط 3.2 كغم في الضفة الغربية مقابل 2.4 كغم في قطاع غزة¹³. وتتباين هذه التقديرات ما بين المدن والقرى والمخيمات، وما بين المدن ذاتها باختلاف مستوى المعيشة وأنماط الاستهلاك.

تتراوح عمليات التخلص النهائي للنفايات الصلبة من التخلص آمن (طمر صحي) في مكبات صحية تلبى الشروط والمعايير البيئية كما هو الحال في كل من مكب زهرة الفنجان ومكب دير البلح ومكب أريحا، ومكب المنيا. حيث تقدر كمية النفايات التي تصل لتلك المكبات 1100 طن (بدون تلك المنتجة في قطاع غزة) في اليوم اي ما يعادل 40% من كمية النفايات المنتجة يوميا في الأراضي الفلسطينية، بينما يتم التخلص من الكميات المتبقية اما في مكبات مراقبة، أو في مكبات عشوائية غير مراقبة ولا تلبى أياً من الشروط والمعايير البيئية والصحية (حوالي 36% من النفايات). ويذكر أن هناك عدداً كبيراً من المكبات العشوائية يصل الى 156 مكباً تنتشر في كافة الأراضي الفلسطينية والتي تشكل نقاطاً للتلوث¹⁴.

من جانب آخر تعاني منظومة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل في هذا المجال من التعارض والإزدواجية وكذلك عدم الشمولية والإنسجام، حيث أن الأدوار والمسؤوليات تختلف من قانون لآخر، ويختلف الفهم للنصوص القانونية أيضاً لدى مختلف الشركاء ما يسبب الاختلاف بين التطبيق على أرض الواقع وبين النصوص القانونية. كما أن عدم وجود قانون خاص بالنفايات أو وجود نظام معتمد لإدارة النفايات الصلبة يترك مجالاً للإجتهاد في تفسير تلك القوانين وبالتالي إزدواجية وتضارباً في الأدوار

¹³ الجهاز المركزي للإحصاء، 2015

¹⁴ الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة (2010-2014).

والمسؤوليات. ويعتبر إسناد مهام ومسؤوليات واضحة ومحددة إعتماًداً على تفويض واضح للصلاحيات وفق ما يفرضه القانون، وحل بعض إشكالات التعارض والإزدواجية القائمة بما يختص بأنشطة إدارة النفايات الصلبة، والوصول إلى الترتيبات المؤسسية التي تشمل كافة المستويات، بما يضمن التفاعل المنظم بين المؤسسات المختصة، وبما يضمن التعاون وتدفق المعلومات الموثوقة على رأس القضايا ذات الأولوية وشرطاً رئيسياً لتحقيق الإدارة الفاعلة لهذا القطاع .

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن إدارة النفايات الصلبة تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من أهمها:

- تفاوت مستويات الإدارة الفاعلة للنفايات الصلبة بين المناطق المختلفة.
- إنتشار العديد من المكبات العشوائية والمفتوحة للنفايات الصلبة.
- النقص الواضح في عدد المكبات الصحية في العديد من المناطق (حيث حددت الإستراتيجية الوطنية للنفايات الصلبة 3-4 مكبات صحية في الضفة و 1-2 في قطاع غزة ، وقد تم إنشاء مكب لشمال الضفة (زهرة الفنجان) ومكب لجنوب الضفة (المنيا) والتصاميم جاهزة لمكب الوسط والعمل جاري في مكب الفخاري في غزة).
- لا يوجد نظام ادارة خاص بالنفايات الخاصة كمخلفات البناء والهدم وغيرها.
- لا يوجد فرز ومعالجة للنفايات الصلبة الخطرة بما فيها الطبية (باستثناء محاولات محدودة لجزء من النفايات الطبية في مجمع رام الله الطبي وفي منطقة جنوب الضفة) والصناعية عن النفايات غير الخطرة.
- الإطار المؤسسي والقانوني لادارة قطاع النفايات الصلبة ينطوي على العديد من التعارضات والفجوات والتداخلات.
- النظام المالي لإدارة النفايات الصلبة غير موحد ويحتاج الى تطوير بما يخدم التخطيط المستقبلي.

- ضعف نظام الرقابة والتفتيش البيئي على نظام ادارة النفايات الصلبة ككل لا سيما عمليات المعالجة والتخلص.
- عدم وجود قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة.
- عدم وجود سيطرة على النفايات العابرة للحدود.

النفايات الخطرة

تعرف وكالة حماية البيئة الأمريكية النفايات الخطرة بأنها أي نفاية أو خليط من عدة نفايات تشكل خطراً على صحة الإنسان أو الكائنات الحية الأخرى سواء على المدى القريب أو البعيد، كونها (1) غير قابلة للتحلل وتدمر في الطبيعة، (2) أو أنها قد تسبب آثاراً تراكمية ضارة. و يدخل في نطاق هذا التعريف أنواع عديدة مثل: النفايات الإلكترونية، والنفايات الزراعية الخطرة، النفايات الطبية (بما في ذلك النفايات الناتجة عن المختبرات)، وجثث الحيوانات المصابة بأمراض معدية للحيوان أو الإنسان أو أية مواد ملوثة بأمراض معدية بسبب هذه النفايات مثل نفايات الحيوانات، والنفايات الصناعية الخطرة، والبطاريات المستخدمة، ونفايات الإسبستوس، وغيرها. ولعل من أهم التحديات المتعلقة في هذا المجال هو عدم وجود تفصيل فني دقيق للنفايات الخطرة أو تصنيف دقيق أو قائمة بمصادرها ونقص المعلومات المتوفرة عن هذا النوع من النفايات يزيد من صعوبة معرفة حجم تلك النفايات وبالتالي الطرق المناسبة للتعامل معها وإدارتها وطرق التخلص منها.

وتعتبر النفايات الطبية أي تلك التي تتولد عن مراكز الرعاية الصحية في فلسطين هي أكثر الأنواع التي تتوفر عنها بيانات ومعلومات، حيث ينتج ما قيمته نحو 990 طناً من النفايات الطبية شهرياً¹⁵. حيث تقوم 86.5% من مراكز الرعاية الصحية بالتخلص من النفايات المتولدة عنها في مكبات النفايات التابعة للهيئة المحلية المتواجدة فيها تلك المراكز مقابل 13.5% منها في مكبات عشوائية وبطرق أخرى. ولا يوجد في فلسطين عموماً مكبات خاصة بالنفايات الطبية عدا بعض المشاريع التجريبية (محارق، أو خلايا، أو وحدة معالجة) التي تم تنفيذها في مستشفيات غزة ورام الله والخليل¹⁶.

¹⁵النشرة الشهرية لمركز العمل التنموي-معا

¹⁶وزارة الصحة الفلسطينية، 2016

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن النفايات الخطرة تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من أهمها:

- عدم وجود نظام خاص لإدارة النفايات الخطرة.
- عدم وجود خلايا مستقلة أو مكبات مخصصة للنفايات الخطرة.
- لا يوجد فرز ومعالجة للنفايات الصلبة الخطرة بما فيها الطبية والصناعية عن النفايات غير الخطرة.
- الإطار المؤسسي والقانوني لإدارة قطاع النفايات الخطرة ينطوي على العديد من التعارضات والفجوات والتداخلات، مع التنويه هنا على أنه تم اعداد قائمة بالنفايات الخطرة وتم إعداد مسودة نظام إدارة النفايات الخطرة.
- ضعف نظام الرقابة والتفتيش البيئي على إدارة النفايات الخطرة ككل لا سيما عمليات المعالجة والتخلص.
- عدم وجود نظام لمتابعة النفايات الخطرة وحركتها.
- عدم وجود سيطرة على النفايات الخطرة العابرة للحدود.

تداول الكيماويات والمواد الخطرة

تستخدم الكيماويات في الأراضي الفلسطينية في مجالات متعددة، ففي مجال الزراعة تستخدم في صناعة المبيدات والأسمدة الكيماوية، أما في مجال الصناعة فتستخدم الكيماويات والمواد الخطرة في الصناعات الكيماوية والألكترونية والمعدنية والتعدينية والدوائية والغذائية وصناعات الأثاث والزجاج والجلود والإحذية والبلاستيك والنسيج. وكذلك تستخدم هذه المواد في المختبرات الطبية والزراعية والبحث العلمي. لا يوجد حصر دقيق لنوعية وكمية المواد الكيماوية والخطرة التي يتم إستيرادها بشكل قانوني الى فلسطين أو تلك التي يتم إدخالها بشكل غير قانوني. ان مسؤولية إدارة استيراد وتداول هذه المواد متداخلة بين عدة دوائر حكومية مما يصعب عملية المراقبة والتتبع لها. كما لا يوجد نظام لاسترجاع المواد الكيماوية التي انتهت صلاحيتها، او تلك التي يتم منعها عالمياً أو محلياً.

من الناحية القانونية فإن تم التطرق الى التعامل مع المواد الخطرة فقط في قانون العمل وانظمتها من ناحية السلامة والصحة المهنية، وتم وضع تراكيز مسموحة لهذه المواد في أماكن العمل، ووضع قائمة بأمراض المهنة والتي قد تنتج من التعرض للمواد الكيماوية. وكذلك تطرقت أنظمة قانون العمل إلى كيفية تخزين هذه المواد والتعامل معها، إلا أن تطبيق هذا القانون ما زال محدودا.

ومن أخطر ما تواجه الأراضي الفلسطينية في مجال المواد الكيماوية والخطرة هو نقل إسرائيل للمناطق الصناعية التي أنشأتها بدون موافقة فلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية، ومعظمها صناعات شديدة التلوث للبيئة وللصحة العامة، مثل صناعة الألمنيوم، والمعلبات الغذائية، والفبيرجلاس، والمطاط، والكحول، والسيراميك، والرخام، ومواد التنظيف الكيماوية، والدهانات، وتشكيل المعادن وطلائها، وصناعة البطاريات، وصناعة المبيدات والأسمدة الكيماوية، وصناعة الغازات، والصناعات البلاستيكية، ودباغة الجلود، وصباغة النسيج، ومصانع ذات طابع عسكري سري وغيرها.

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن هذه القضية تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من أهمها:

- ضعف التنسيق لإدارة هذا القطاع بين الجهات الحكومية المختلفة، ولا يوجد تحديد واضح للأدوار والصلاحيات بين المؤسسات المختلفة.
- لا يوجد توثيق وضبط كافٍ لنوعية وكمية وأماكن استخدام وتأثيرات المواد الكيماوية المتاحة للاستخدام المنزلي أو الزراعي أو الصناعي أو الصحي.
- نقص في الطواقم الفنية من حيث العدد، والإمكانات، والقدرات.
- لا يوجد لدى المؤسسات الحكومية أجهزة وأدوات لفحص تركيبة وتركيز هذه المواد عند الحاجة.

تخطيط استعمالات الأراضي

يعتبر موضوع تخطيط استعمالات الأراضي من المواضيع الهامة والأساسيات المطلوبة في تنظيم استعمالات الأراضي وتحديد أنواع ومناطق الإستعمال، حيث أن ذلك من شأنه تسهيل عمليات التخطيط اللاحقة والتي تتعلق بكافة القطاعات على حد سواء، سواء كانت عمرانية أو زراعية أو صناعية أو بيئية أو سياحية أو غير ذلك. إن التخطيط غير الممنهج وسوء استخدام الأراضي بسبب الحالة الطبوغرافية

والمناخية وبسبب التعارضات السياسية وطول فترة الإحتلال أدى إلى أثر سلبي وضغط كبير على البيئة الفلسطينية وعلى التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من الجهود والمبادرات المختلفة التي بذلت في السنوات الأخيرة لتطوير منهجيات وأدوات وممارسات التخطيط سواء من الجهات الحكومية، أو مؤسسات المجتمع الأهلي، أو الهيئات المحلية. وكذلك المحاولات لوضع مخطط مكاني شامل ومعتمد لاستعمالات الأراضي، ولاعتماد خطط إستراتيجية تنموية إلا أن هذه الجهود والمحاولات مازالت قاصرة عن التعامل مع التحديات البيئية التي تواجه الأراضي الفلسطينية.

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن هذه القضية تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من أهمها:

- الممارسات الإسرائيلية وما لها من تأثير سلبي على البيئة بشكل عام وعلى استخدامات الأراضي بشكل خاص والتي تتمثل في بناء المستوطنات وإقامة المناطق العسكرية وشق الطرق الالتفافية و جدار الضم والتوسع.

- المناطق الحضرية والعمرانية ونموها وتوسعها بشكل غير منظم مما أدى الى التهام المزيد من الأراضي و خاصة الزراعية الخصبة والمناطق الحساسة.

- الإكتظاظ الشديد الذي يعاني منه قطاع غزة وخاصة في المناطق الحضرية والذي يؤدي الى تقلص في الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية.

- محدودية السيطرة والصلاحيات للحكومة الفلسطينية على معظم أراضي الضفة الغربية (وخاصة مناطق ج)، مما يعيق تطوير استعمالات الأراضي لمشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية والحيوية لبناء الدولة.

- مكبات النفايات الصلبة العشوائية و محطات معالجة المياه العادمة التي لا تعمل بكفاءة بالإضافة الى المصانع والمناطق الصناعية والتعدين بما يشمل مقالع الرمل الصخور والكسارات ومناشير الحجر غير المنظمة.

التربة

تصحّر التربة: تعتبر السفوح الشرقية والمناطق التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 300 ملم سنوياً والتي تشكل حوالي 50% من مساحة الضفة الغربية من أكثر المناطق تعرضاً لعوامل التصحر بسبب الظروف والتغيرات المناخية و/أو العوامل البشرية المتمثلة بالرعي الجائر، والتوسع العمراني باتجاه الأراضي الهامشية والتي تعتبر مراعي طبيعية. وقد أدت هذه العوامل إلى تدهور الغطاء النباتي وفقدان التنوع وتدهور النظام البيئي بالإضافة إلى تدهور خواص التربة الفيزيائية والحيوية وانجراف التربة. إن تدهور الغطاء النباتي كماً ونوعاً، والنظام البيئي في أراضي المراعي في السفوح الشرقية هو نتيجة للرعي الجائر وزيادة أعداد الثروة الحيوانية في وحدة المساحة؛ إذ تقدر الحمولة الرعوية للسفوح الشرقية بـ 30 ألف رأس من المواشي في حين يتواجد فيها أكثر من 200 ألف رأس، مما أدى إلى اتساع نطاق ظاهرة التصحر¹⁷.

انجراف التربة: تلعب الظروف المناخية والأنشطة البشرية دوراً هاماً في عملية انجراف التربة؛ وتؤدي التغيرات سواء في كمية الأمطار المتساقطة أو في شدتها، وتدهور خواص التربة الفيزيائية والحيوية، وانعدام الغطاء النباتي إلى جعل التربة معرضة أكثر إلى الانجراف المائي أو الانجراف الهوائي. هذا بدوره يؤثر على الغطاء النباتي، وانحسار الرقعة الأرضية الصالحة للزراعة، وخفض الإنتاجية لوحدة المساحة الأمر الذي يقود إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية سلبية.

تلوث التربة: يرتبط تلوث التربة بمخاطر كبيرة أهمها تلويث المياه الجوفية، وخاصة إذا كان مصدر التلوث ناجماً عن النفايات الصلبة والمياه العادمة، في ظل عدم وجود نظام شامل وصحي لإدارة النفايات الصلبة والمياه العادمة بجميع أنواعها. كما أن الآثار الصحية والبيئية المترتبة على تلوث البيئة والتربة متعددة ومهمة. وينتج التلوث بشكل رئيسي عن تصريف المياه العادمة إلى الأودية والأراضي الزراعية، إضافة إلى الاستخدامات المفرطة للمبيدات والأسمدة الكيماوية وخاصة في المناطق التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 200 ملم سنوياً، حيث يؤدي ذلك إلى تملح في التربة. بالإضافة إلى مخلفات الكسارات وصناعة الحجر والرخام من الاغبرة أو الكمخة والتي تتسبب في إغلاق مسامات التربة وتدمير الغطاء النباتي.

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن هذه القضية تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من أهمها:

¹⁷ استراتيجية قطاع الزراعة 2016-2014

- الازدياد المستمر لرقعة التصحر للراضي وتعريتها وخاصة في السفوح الشرقية.
- تلوث التربة الناتج عن سوء إدارة نسبة كبيرة من المخلفات السائلة والصلبة من مصادرها المختلفة.
- انجراف التربة الطبيعي وغير المضبوط في العديد من المناطق.
- التلوث نتيجة العمليات العسكرية (وخاصة الحروب الاسرائيلية على غزة) والقصف ووجود معسكرات اسرائيلية، حيث تعد المواقع العسكرية من أكثر المواقع تلوثاً.

المشهد الجمالي

تتميز الضفة الغربية بمشهد طبيعي جبلي يعترضه سهول زراعية ومناطق حضرية ويصنف مناخها بأنه جاف أو شبه جاف. وبالتالي فإن المناطق الحرجية والحياة النباتية المحدودة تعطي هذا المشهد خصائصه المميزة وبضمنها الطبوغرافيه، والتربة، والتشكلات الصخرية، والعناصر الطبيعية. وتعطي أشجار الزيتون المزروعة منذ القدم مشهد الضفة الغربية طابعه المميز. بالإضافة الى المشهد الطبيعي الذي يشكله البحر الميت اما في قطاع غزة فيبرز المشهد الطبيعي بوجود الساحل البحري الذي يمتد حوالي 42 كم. هذه العناصر مجتمعه من حيث الشكل والتكوين أعطت مشهد فلسطين ذلك الطابع الأصيل والجدير بالحماية.

ومن خلال تحليل الواقع في هذا المجال يتبين أنه يواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من أهمها:

- التشويه المتعمد للمشهد الجمالي الفلسطيني نتيجة إنشاء جدار الضم والتوسع الذي أدى أيضا إلى ضرب الحياة البرية وتدهورها وعدم القدرة على حماية العناصر البيئية الفلسطينية في المناطق المجاورة لهذا الجدار.
- التخلص العشوائي من النفايات وحرقها الأمر الذي يسبب تلوث البيئة المنظورة.
- انتشار المحاجر والكسارات غير المنظم في الضفة الغربية.

- حفريات كثبان الرمل الطبيعية وتلوث الشاطئ في قطاع غزة.
- هياكل السيارات والإطارات المتناثرة في كل مكان.
- رواسب مناشير الحجر والكسارات التي يتم التخلص منها عشوائيا.
- المياه العادمة غير المعالجة والتي تطرح الى الطبيعة المفتوحة.
- عدم الالتزام الواضح في مخططات استعمالات الأراضي وانماطها المتوفرة.
- عدم وجود نظام لتوحيد أو تجميل أو تحديد اماكن لافقات العرض والاعلانات وغيرها التي تنتشر في كل مكان لا سيما في المدن الرئيسية وتسبب ازعاجا في منظرها.

تغير المناخ

تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم الأزمات التي تواجه البشرية لاشتمالها على تحديات خطيرة وطويلة الأمد سوف تؤثر على مختلف مناطق الكرة الأرضية. فتغير المناخ يتوقع له أن يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض وإلى تغيرات في أنماط هطول الأمطار وتوزيعها. ويتوقع أن ينتج عن ذلك ارتفاع في مستوى سطح البحر نتيجة ذوبان الكتل والأنهار الجليدية وتمدد المياه بفعل ارتفاع درجة حرارتها مما قد يؤثر على المناطق الساحلية (بغمرها)، إضافة إلى زيادة وتيرة الظواهر المناخية المتطرفة (القصوى)، من جفاف وفيضانات وموجات حر. وسيكون لكل ذلك انعكاسات اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية خطيرة.

تحسبا لذلك وتقديرا لتلك الآثار سعت فلسطين إلى البدء في أخذ هذا الموضوع على محمل الجد من كافة النواحي القانونية والمؤسسية والتخطيطية وبناء القدرات، حيث نورد فيما يلي الخطوات المهمة على هذا الطريق:

- 1- إعداد الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ.
- 2- بدأت فلسطين في المشاركة في كافة مؤتمرات الأطراف للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ منذ العام 2009.
- 3- تم تشكيل اللجنة الوطنية لتغير المناخ في العام 2010 بقرار صادر عن مجلس الوزراء حيث ضم الفريق جميع الشركاء ذوي العلاقة في هذا الجانب.

4- تم إيداع الوثيقة الرسمية لانضمام فلسطين لمؤتمر الأطراف للاتفاقية الذي عقد في باريس في العام 2015.

5- تم توقيع فلسطين والمصادقة على الاتفاقية في 2016/4/22 من قبل الرئيس الفلسطيني.

6- تم إيداع متطلبات الاتفاقية في 2016/11/11 وهي تقرير البلاغ الوطني الأول والخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، وملخص التقرير باللغة العربية.

7- تم إعداد تقرير المساهمات المعد وطنيا (NDC) والذي يحتوي على الالتزامات التي يجب على فلسطين كطرف في الاتفاقية أن تقوم بها في مجال التخفيف والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي.

8- تم تنفيذ مشروع تطوير القدرات في مجال إدماج البيئة وتغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية.

9- مشروع كليما ساوث الممول من الاتحاد الأوروبي، ومدته 4 سنوات، ومن أهم مخرجاته: التركيز على بناء القدرات، وتقييم تأثير تغير المناخ على ساحل غزة، وتقييم الآثار الاقتصادية لتغير المناخ على فلسطين.

البيئة الهوائية

تلوث الهواء: تعاني فلسطين لا سيما في مراكز المدن من تلوث الهواء المحيط الأمر المرتبط مباشرة بالزيادة السكانية والنمو الصناعي والملوثات العابرة للحدود. لا يوجد حتى الان محطات رصد ومراقبة ثابتة أو متحركة لقياس جودة الهواء المحيط أو لقياس مدى تراكيز الانبعاثات التي تصدر عن المصادر الثابتة أو المتحركة على حد سواء، باستثناء محطتين تعودان الى احد منظمات غير الحكومية (معهد أريج) واحدة منهما في جنوب الضفة الغربية والأخرى في شمالها هل ما زالت المحطات موجودة؟؟. يحدث التغير في خواص الهواء بسبب الانبعاثات المختلفة التي تنطلق الى الهواء من مصادر مختلفة قد تكون طبيعية كالبراكين والمياه المعدنية وغبار العواصف وحبيبات اللقاح والميكروبات المختلفة والاشعاعات الطبيعية مثل الرادون، أو غير طبيعية وهي التي تنتج عن الأنشطة البشرية وتعد الأخطر والأكثر تأثيرا على البيئة. وتختلف أضرار الملوثات العالقة حسب حجمها وطبيعتها، حيث انه من أخطرها على الإنسان والبيئة الكيماويات الزراعية ومنها المبيدات بأنواعها، بعض أنواع الهيدروكربونات (البنزوبايرين)، ألياف الاسبست، والمعادن الثقيلة المصاحبة للجسيمات الهوائية. ويعتبر قطاع النقل والمواصلات والقطاع الصناعي والغبار والدقائق الناتجة عن المحاجر والكسارات المنتشرة بكثرة في الضفة الغربية و صناعة الفحم خاصة في محافظة جنين من أهم مصادر تلوث الهواء، هذا بالإضافة

الى المناطق الصناعية والمصانع الموجودة داخل المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، والتلوث الإشعاعي بنوعيه المؤين و غير المؤين الناتج عن مصادر صناعية. ومن جانب اخر هناك التلوث العابر للحدود والقادم من اسرائيل، وبحكم الموقع واتجاه الرياح والطبيعة الطبوغرافية فان تأثير هذا المصدر واضح وملحوظ.

ومن الجدير بالذكر تلوث الهواء الناتج عن سوء إدارة النفايات الصلبة حيث يتجلى ذلك في الغازات الناتجة من مكبات النفايات سواء العشوائية او حتى في المكبات الصحية حيث لا يوجد حتى يومنا هذا نظام والية لجمع تلك الغازات أو معالجتها. ومن جانب اخر فإن حرق النفايات الصلبة بأنواعها سواء في المكبات العشوائية أو في مواقع انتاج تلك النفايات كالزراعية مثلاً يؤدي إلى تلوث في الهواء وانبعاث الكثير من المواد الخطرة والسامة والضارة على صحة الإنسان، والتربة، والهواء، والمياه. كما أن تلوث الهواء قد ينشأ من محطات معالجة المياه العادمة في حالة عدم ضبط المعالجة فيها بطريقة سليمة، ومن أهم الغازات الناتجة من محطات المعالجة غاز كبريتيد الهيدروجين وغاز الميثان.

تشير بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (2010) الى أن كمية غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من قطاعات الطاقة والنفايات الصلبة تقارب 3,300 الف طن، وأن كمية غاز الميثان المنبعثة من كافة القطاعات (عدا قطاع العمليات الصناعية) بلغت حوالي 15,202 طن، موزعة بواقع 3,494 طن نتجت من قطاع الطاقة، و5,828 طن نتجت من قطاع الزراعة و البقية نتجت من قطاع النفايات الصلبة. بالإضافة الى ذلك، يشير تقرير جرد غازات الدفيئة في فلسطين لعام 2015 الى أن إجمالي نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يبلغ حوالي 0.8 طن مكافئ للفرد، في حين تبلغ مجمل انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون 3226 جيجا طن مكافئ.

إضافة الى ذلك، تؤدي عمليات الحرق والطهي واستخدام المعطرات والتدفئة المختلفة والتدخين في المنشآت والبيوت الى تلوث الهواء. وبهذا الخصوص وضعت وزارة العمل بعض المعايير لأماكن العمل، إلا انه لا يتم قياس هذه الملوثات. تمتلك سلطة جودة البيئة مختبراً متنقلاً لقياس بعض الملوثات الأساسية للهواء وتم اعارته الى جامعة النجاح الوطنية لفترة محدودة بموجب مذكرة تفاهم والية تعاون مشترك (قديما). ولقد تم اصدار مواصفتين بالخصوص، الأولى حول تراكيز الانبعاثات من المصادر الثابتة والثانية حول جودة الهواء المحيط.

الضجيج: يعتبر قطاع الانشاءات وقطاع المواصلات وقطاع الصناعة من أهم مصادر هذا النوع من التلوث بالإضافة الى العمليات العسكرية الإسرائيلية. لا يوجد اي دراسة أو بحث شامل يحدد ملامح هذا النوع من التلوث، علماً بأن هناك مواصفة فلسطينية صدرت بالخصوص.

ومن خلال تحليل الواقع في هذا المجال يتبين أنه يواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من أهمها:

- 1- لا يزال موضوع تلوث الهواء من المواضيع البيئية التي لم تأخذ حظها من الاهتمام والعناية.
- 2- لا يوجد ضبط للتلوث الهوائي من مصادره المختلفة.
- 3- لا يوجد متابعة وتقييم نوعي أو كمي للتلوث الهوائي.
- 4- لا يوجد تقييم للتلوث الهوائي العابر للحدود ومن المناطق الصناعية الاسرائيلية والمستوطنات بالضفة الغربية.
- 5- لا يوجد قياس للملوثات داخل الأبنية سواء كانت سكنية / عامة أو صناعية.
- 6- يوجد مستويات عالية من الضجيج في مراكز المدن ناتجة عن وسائل النقل ومن المناطق الصناعية غير المنظمة في مناطق البلديات.
- 7- لا يوجد تقييم فعلي لمستوى الضجيج وتأثيراته الصحية والنفسية على الانسان في فلسطين.
- 8- النظم والتشريعات لمراقبة جودة الهواء والحد من التلوث غير كافية وغير مفعلة.
- 9- غياب التعليمات والإجراءات لمنع استخدام الغازات التي تستنزف طبقة الأوزون رغم وجود نص في قانون البيئة حول ذلك.

البيئة البحرية والساحل

يعاني الساحل والبيئة البحرية في قطاع غزة من العديد من المشاكل البيئية التي من أهمها مشكلة التلوث. ويعتبر تصريف المياه العادمة غير المعالجة على طول الشاطئ في منطقة الشمال والوسط وجنوب غزة المصدر الرئيس لهذا التلوث. وقد نجم عن هذا التلوث مشاكل صحية كبيرة للمستجمين وللحياة البحرية كذلك إضافة الى تأثير جودة السمك بهذا التلوث الساحلي.

ويعاني القطاع السمكي في غزة من ظروف حرجة جداً، تتمثل في الصيد الجائر إذ إن حوالي 800 وحدة صيد تعمل حالياً في غزة أي بمعدل نصف ميل بحري مربع للوحدة. وتعتبر هذه المساحات قليلة جداً مقارنة مع المعايير الدولية. حيث تدل المؤشرات على أن الثروة السمكية تستنفذ بسرعة كبيرة و انخفاض عدد الصيادين من حوالي 10,000 صياد في عام 2000، إلى 3,500 صياد فقط في عام 2013، ويتلقى حوالي 95٪ منهم المساعدات الدولية. وفي ضوء ذلك تدهورت بشدة قدرة السكان في قطاع غزة على كسب العيش من قطاع الصيد نتيجة للقيود التي تفرضها السلطات بعد أن تم تقليص المسافة التي يمكن الصيد فيها من 15 ميل بحري إلى 3 أميال بحرية فقط¹⁸.

ومن ناحية أخرى تشكل أماكن إلقاء النفايات الصلبة مشكلة تلوث حقيقية أخرى للساحل ومياه البحر زاد من تفاقمها الحروب الاسرائيلية المتعاقبة على غزة خلال السنوات الماضية مما أدى الى تدمير البنية التحتية وتعطيل خدمات إدارة النفايات الصلبة.

ومن المشاكل التي يعاني منها الساحل البحري مشكلة التعرية التي نجمت بالدرجة الاولى عن تشييد العديد من المنشآت مثل الموانئ والارصفة وحواجز الامواج والطرق وغيرها. وقد تسببت تلك المنشآت في حدوث تآكل للرمال وحدوث خلل في عمليات الترسيب الطبيعي.

أما المشاكل البيئية الإقليمية في هذه المنطقة من حوض المتوسط فتتعلق بتسريب الزيوت من السفن أو محطات رسوها والتلوث البحري، بعد حدوث كارثة معينة، أو تدفق الملوثات من المناطق المجاورة. وإن التلوث عن طريق تسريب الزيوت في غزة يرجع بشكل أساسي إلى عملية نقل الزيوت من قناة السويس إلى ميناء أسدود.

ولعل من اهم المشاكل التي تهدد المناطق الساحلية في الوقت الحاضر هي مشكلة التغيرات المناخية التي تنذر بحدوث العديد من المشاكل البيئية من اهمها ارتفاع منسوب مياه البحر. حيث يتوقع ان يرتفع منسوب مياه البحر المتوسط بحوالي 35 سم وذلك بحلول عام 2100.

البحر الميت: يعد البحر الميت احد المعالم الطبيعية الفريدة في العالم حيث يقع في منطقة التقاء قارات ثلاث ويحتوي على أربع مناطق جغرافية حيوية فريدة وهي النظام الحيوي النهري، النظام الحيوي في

¹⁸ تقرير خاص حول: الإعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2013

الوديان، المناطق الموحلة والسبخات وأخيراً المناطق الجبلية والأجراف، ويمثل قيمة عالية جداً لمستقبل الاقتصاد والبيئة الفلسطينية.

منذ عام 1930 بدأ منسوب مياه البحر الميت بالهبوط بشكل تدريجي حيث بلغ هذا الهبوط ذروته خلال العشرين عاماً السابقة ووصل معدل الهبوط الى 80-100 سم سنوياً. ويعزى هذا الهبوط الى عدة اسباب منها: استمرار السيطرة والنهب لمياه نهر الأردن حيث استمرت إسرائيل بمنع الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم المائية من نهر الأردن والتي تقدر بحوالي 250 مليون متر مكعب سنوياً وفق خطة المياه الموحدة لنهر الأردن المعروفة بخطة جونستون. وهي تقوم باجراءات تؤدي إلى نضوب مياه نهر الأردن مما يؤدي إلى إحداث تأثيرات بيئية ضارة بتغير بالطبيعة البيئية والنظام البيئي في تلك المنطقة، وهي تقوم أيضاً بإلقاء المخلفات الصناعية والزراعية على امتداد الجزء الجنوبي من النهر¹⁹. إضافة الى المشروع الذي نفذته الحكومة الإسرائيلية عام 1964 والذي تم بموجبه تحويل جزء كبير من مياه مجرى نهر الاردن إلى مناطق في صحراء النقب، وكذلك كمية التبخر العالية والتي تصل الى 1200 ملم سنوياً، بالإضافة الى ضخ ما معدله 200 مليون م³ سنوياً من البحر الى برك التبخير وذلك لاستغلالها لأغراض استخراج الأملاح²⁰.

ومن خلال تحليل الواقع في هذا المجال يتبين أنه يواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من أهمها:

- 1- لا يوجد تقييم نوعي (زماني ومكاني) للبيئة البحرية.
- 2- لا يوجد تقييم لكمية المخلفات التي تصرف الى مياه البحر الابيض المتوسط.
- 3- لا يوجد تقييم نوعي وكمي لقطاع الثروة السمكية وتنظيمه في قطاع غزة.
- 4- لا يوجد تقييم لتأثير تلوث مياه البحر على الثروة السمكية.
- 5- لا يوجد تقييم لتأثير تلوث مياه البحر على السياحة.

¹⁹ تقرير سلطة جودة البيئة -حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة -مقدم الى السيد مكارم ويبسون المقرر الخاص لحالة الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967

²⁰جفاف البحر الميت وقناة البحرين (الإحمر - الميت)- ابراهيم محمود حبيب، و رضوان جهاد الكيلاني، 2007

- 6- الزحف العمراني وتهديده للساحل البحري.
- 7- تغيير معالم خط الشاطئ بسبب النشاطات البشرية والطبيعية المختلفة.
- 8- هنالك تناقص شديد في مستوى مياه البحر الميت وانحسار لمساحته مما يشكل تهديدا لوجوده وللبيئة الايكولوجية المحيطة به.
- 9- السيطرة الكاملة للاحتلال على البحر الميت وبالتالي عدم القدرة الفلسطينية على الوصول اليه أو تنفيذ اية دراسة أو تحليل أو مشروع أو استغلاله للاستجمام أو للسياحة أو لتنمية المصادر.
- 10- التحكم الاسرائيلي في روافد نهر الاردن وبالتالي كميات المياه التي تصل الى البحر الميت والتي تكاد تكون معدومة.
- 11- استغلال الاحتلال الجائر للمعادن والأملاح في البحر الميت بشكل غير مستدام.

التدخلات البيئية القطاعية

هناك ارتباط وثيق بين قطاع البيئة وعملية التنمية المستدامة للقطاعات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وينخرط قطاع البيئة مع القطاعات الأخرى مشكلاً أداة للتنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية في القطاعات الأخرى، ويدعم مفهوم الاستدامة نحو موضوع تنمية الموارد البشرية.

لقد تم إجراء مراجعة لعدد من الخطط القطاعية السابقة وذلك من أجل تسليط الضوء على التقاطعات بين قطاعات محددة والقضايا البيئية وتحديد الفجوات والدروس المستفادة من العملية التخطيطية السابقة. وبناءً على هذه المراجعة، نعرض هنا أمثلة للتدخلات بين البيئة وبعض القطاعات الرئيسية، مع العلم أن اعتبار البيئة موضوعاً عبر قطاعي يستدعي توسيع هذه الأمثلة إلى كافة القطاعات التنموية، وهو الأمر الذي يتطلب إدراجه ضمن الاستراتيجيات المخصصة لكل قطاع.

قطاع الطاقة

يرتبط مستوى استهلاك الطاقة وزيادة استخدامها بشكل كبير في الأراضي الفلسطينية بمعدلات النمو السكاني ومستوى التطور الاقتصادي. فلسطين، شأنها شأن الدول النامية في استخدام مصادر الطاقة المختلفة، تعتمد بشكل كبير على استخدام الكهرباء والوقود الأحفوري، بكافة أشكاله، للاستعمالات المنزلية والصناعية والنقل والمواصلات، بالإضافة إلى استخدام الفحم والطاقة الشمسية (ARIJ 2007).

الكهرباء: تعتبر الكهرباء من المصادر الرئيسية للطاقة في فلسطين، حيث يتم استيرادها من إسرائيل وتستخدم في الأغراض المنزلية والصناعية، وتبلغ نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية المتصلة بشبكة الكهرباء العامة 99.8% عام 2008 موزعة كما يلي 99.7% في الضفة الغربية و 99.9% في قطاع غزة. يتم استيراد وشراء ما قدره 4,935,297 ميغاواط/ساعة من الكهرباء لكافة الأراضي الفلسطينية، حيث يتم شراء 3,619,112 ميغاواط / ساعة للضفة الغربية و 1,316,185 ميغاواط/ ساعة لقطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014). علماً بأنه يتم توليد ما نسبته 9.7% من الاستهلاك الكلي في الأراضي الفلسطينية²¹.

²¹سلطة الطاقة الفلسطينية.

وتعتبر أسعار الكهرباء المشتراة في الأراضي الفلسطينية الأعلى ثمناً مقارنة مع الدول الأوروبية والدول العربية المجاورة، حيث يبلغ ثمن الكيلو واط الواحد 18 سنت من الدولار.

مشتقات النفط: النفط بمشتقاته المختلفة من البنزين والسولار والغاز المسال يتم شراؤه من إسرائيل، وتستخدم هذه المشتقات النفطية بأنواعها كوقود لوسائل النقل والمواصلات والحصول منها على الطاقة المستخدمة للأغراض المنزلية وفي الصناعة. ومن الملاحظ ان هناك تناسب طردي بين زيادة الاستخدام والطلب على مشتقات النفط المختلفة وبين الزيادة السكانية.

لقد تم مؤخراً اكتشاف حقول للغاز الطبيعي في مياه البحر في قطاع غزة، حيث تفيد الدراسات الى ان هناك كميات كبيرة من الغاز تقدر بحوالي 1500 مليار قدم مكعب و150 مليار قدم مكعب من الحقول على التوالي. علماً بأن هذه الكميات تغطي وتزيد عن حاجة السوق المحلي في حال تم استغلالها بشكل مناسب (سلطة الطاقة الفلسطينية 2010).

الطاقة المتجددة: تقتصر الطاقة المتجددة المستخدمة في فلسطين على الطاقة الشمسية والتي تستخدم بشكل اساسي في تسخين المياه في السخانات الشمسية على مستوى منزلي الى جانب الطاقة الناتجة عن حرق الحطب والفحم والجفت²². كما ان هنالك العديد من مشاريع استغلال الطاقة المتجددة مثل مشروع الانارة باستخدام الطاقة الشمسية في عناب/الخليل وعاطوف ومنيزل وغيرها من المواقع، وتشكل الطاقة المتجددة في مجملها نسبة 18% من الطاقة الكلية المستهلكة في فلسطين. والجدير بالذكر، أنه تم إقرار مجموعة من القوانين والتشريعات الثانوية النازمة لتطوير وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، ومن أهمها اصدار قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتاريخ 2015/5/19. هذا القانون الذي ينظم ويحكم ويشجع عملية الاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

1- محدودية عدد المبادرات الهادفة لإنتاج واستغلال الطاقة المتجددة.

2- عدم استغلال غاز الميثان في مكبات النفايات لإنتاج طاقة متجددة حتى الان.

²²سلطة الطاقة الفلسطينية

- 3- لا توجد شبكة قطرية للطاقة الكهربائية في فلسطين.
- 4- ضعف البرامج الموجهة لترشيد استخدام الطاقة.
- 5- ضعف البنية التحتية للتخزين الاستراتيجي للنفط والغاز.
- 6- عدم وجود دراسة لتأثير استخدام وانتاج الطاقة على البيئة الفلسطينية.
- 7- عدم الاهتمام حتى الان بادخال الطاقة النظيفة لوسائل النقل التي تعمل بالكهرباء و الطاقة الشمسية وغيرها.
- 8- قلة الاستثمار في قطاع الطاقة لا سيما الطاقة المتجددة على مستوى واسع على الرغم من وجود بعض المبادرات والمشاريع التجريبية في هذا المجال والتي مازالت بحاجة الى تطوير وتوسيع.

قطاع الصناعة

تعتبر الصناعة من الركائز الرئيسية للاقتصاد وإقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية، إلا أن هذا القطاع في فلسطين قليل نسبياً إذا ما قورن مع الدول المجاورة، ويواجه هذا القطاع العديد من المصاعب والتحديات المختلفة من اهمها الوضع السياسي لفلسطين وما يتبعه من محددات لكمية ونوع وسهولة حركة الاستيراد والتصدير، كما ويرتبط ازدهار وتطور هذا القطاع بتوفر الموارد الأساسية المختلفة، ووضع الخطط والبرامج التنموية وقدرته على مواكبة التطور الاقتصادي العالمي.

هناك عدة أنواع للصناعات في فلسطين وهي في معظمها صناعات تقليدية وخفيفة ومنها الصناعات الكيماوية والدوائية، وصناعة دباغة الجلود، وصناعة النسيج والملابس، والصناعات الحجرية وصناعة الفحم، وصناعة الطلي الكهربائي للمعادن، وصناعة الأغذية (وزارة شؤون البيئة 2001).

تبلغ عدد المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية باستثناء القدس 132938 منشأة منها 94270 منشأة في الضفة الغربية و 38668 منشأة في قطاع غزة، وتشمل القطاع الخاص والشركات الحكومية والقطاع الأهلي (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2008).

مما لا شك فيه أن قطاع الصناعة يشكل مصدراً من مصادر التلوث البيئي في فلسطين بإشكاله المختلفة، حيث ينتج عن ذلك القطاع الملوثات الصناعية الكيميائية الخطرة والنفايات الصلبة والسائلة والغازية.

وعليه فإن هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

1. ضعف الاطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم هذا القطاع وعلاقته بحماية البيئة.
2. ضعف الالتزام بالقوانين والتشريعات والمواصفات والتعليمات البيئية ذات العلاقة.
3. ضعف في الرقابة الرسمية على هذا القطاع وخاصة البيئية منها.
4. ضعف في نظام الرقابة الذاتي على المواد المستخدمة وسميتها والنفايات الناتجة عن العمليات الصناعية وطريقة التخلص منها.
5. انتشار المنشآت الصناعية بشكل عشوائي ومشتت في كافة المناطق وعدم تركيزها في مناطق صناعية متخصصة مما يعيق عمليات الرقابة والتفتيش عليها.
6. ضعف في تبني ودعم تطوير مفاهيم الصناعة النظيفة والصديقة للبيئة.

قطاع النقل والمواصلات والاتصالات

لا تقل أهمية قطاع النقل والمواصلات عن القطاعات الأخرى في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع، كما أنه يلعب دوراً كبيراً في تحقيق التواصل الجغرافي داخل المجتمع الفلسطيني.

تعتمد حركة النقل والمواصلات في فلسطين بالأساس على وسائل النقل البري للتنقل بين محافظات الوطن، وتشكل وسائل النقل العامة مثل الباصات وسيارات النقل العمومي والأجرة والمركبات التجارية بالإضافة إلى المركبات الخاصة الوسائل الرئيسية في عملية التنقل.

إن استخدام وسائل النقل التقليدية الحالية في قطاع النقل والمواصلات يعتبر مصدراً من مصادر التلوث البيئي لما ينتج عنه من انبعاثات غازية ناتجة عن احتراق الوقود في تلك المركبات مثل أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون والمواد العالقة وغيرها. كما يعتبر أحد المصادر الأساسية في زيادة مستويات الضجيج وهجرة الكائنات الحية من أماكن تواجدها، مما يعكس نفسه وتأثيره على الصحة

والبيئة والمجتمع. كما ان تلبية المتطلبات المصاحبة لزيادة عدد وسائل النقل من شق شبكات طرق جديدة، يؤدي في واقع الحال الى ضغط اخر على البيئة الفلسطينية من خلال تغيير نمط استخدام الأراضي المستغلة لذلك الغرض، علما بان نسبة الأراضي المستخدمة لقطاع النقل والمواصلات (الطرق) تبلغ 7.42% من المناطق المأهولة، والتي تقارب 3.73% من مجموع أراضي الضفة الغربية (ARIJ 2007).

ومن جانب اخر فان قطاع الاتصالات اخذ في التطور والانتشار مما يستدعي توسيع خدمات وشبكات البنية التحتية المطلوبة من محطات للبث الخلوي والبث الاذاعي والتلفاز وغيرها، حيث ينتج عن ذلك كله اشعاعات غير مؤينة، الأمر الذي يحتاج الى ضبط ومراقبة من أجل ضمان عدم تأثيره على الانسان والمحيط الحيوي.

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

1. عدم دعم وتفعيل قطاع النقل العام بما يحقق شروط حماية البيئة.
2. عدم وجود مبادرات ومشاريع لتشجيع استخدام المواصلات الصديقة للبيئة.
3. وجود نسبة عالية من وسائل النقل القديمة والتي لا تحوي وسائل التخفيف من الانبعاثات.
4. غياب الاجراءات الخاصة بتقليل الانبعاثات من وسائل النقل وضبطها خلال عمليات الترخيص.
5. غياب الرقابة والتفتيش الدوري على الانبعاثات من وسائل النقل.
6. غياب التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة في مجال ضبط الانبعاثات من وسائل النقل.

قطاع الزراعة

يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات الاقتصادية حيث يسهم في ما يعادل 4.0% من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2015²³. و يتقاطع هذا القطاع بشكل كبير مع البيئة حيث أن للأنماط الزراعية المستخدمة، وكميات وطرق استخدام الأسمدة والمبيدات، وكميات المياه اللازمة لهذا القطاع، والأمراض

²³ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

المستجدة بين الحيوانات لها تأثير كبير وواضح على العناصر البيئية، لا سيما على التنوع الحيوي وتلوث أو تملح التربة، واستخدامات الأراضي، والتصحّر، وتلوث المياه الجوفية وغيرها. ومما لا شك فيه أن لتطوير هذا القطاع وإدارته بشكل سليم الأثر المهم على التنمية البيئية المستدامة، إذ إن لزيادة مساحة الرقعة الخضراء، وتحسين وإدارة المراعي، وتطوير وسائل وسبل الحصاد المائي، وتحقيق الأمن الغذائي، وتطوير أنماط وأساليب الزراعة والتي بمجملها تدعم حماية البيئة ومصادرها. ومن الجدير بالذكر الممارسات الاحتلالية الهادفة إلى تفويض قطاع الزراعة من خلال اقتلاع الأشجار وشق الطرق ومصادرة الأراضي الزراعية ومصادر المياه وتجريف التربة وبناء جدار الضم والتوسع العنصري وبناء المستوطنات، له أثر سلبي كبير على هذا القطاع وبالتالي تأثير واضح على البيئة أيضا.

وعليه فإن هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

1. ضعف في ضبط الأسمدة والمبيدات الزراعية المستخدمة.
2. ضعف في التوعية والإرشاد للمزارعين فيما يخص استخدام المبيدات والأسمدة الزراعية والأنماط الزراعية المستخدمة.
3. ضعف في تقييم الممارسات والأساليب الزراعية المستخدمة على عناصر البيئة المختلفة.
4. ضعف تطبيق القانون في مجال استغلال مصادر المياه الزراعية وحفر الآبار واستغلال الينابيع.
5. عدم وجود إدارة سليمة للنفايات الزراعية لا سيما الخطرة منها.
6. ضعف في تشجيع الزراعة العضوية ودعمها.
7. ضعف في إدارة وتطوير المراعي ومراقبة ومنع الرعي الجائر.

قطاع السياحة

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية، فقد وصلت قيمة الانتاج في مختلف الأنشطة السياحية عام 2013 نحو 446.7 مليون دولار أمريكي حسب بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. الأمر الذي شجع العديد من المؤسسات والأفراد للاستثمار في هذا القطاع. غير أن هذه الاستثمار الذي أدى إلى زيادة المرافق السياحية، وتزايد أعداد السياح، له تبعات وآثار لها علاقة بالبيئة،

ولعل أهم الآثار المترتبة على ذلك زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، وزيادة المخلفات الناتجة عن النشاطات السياحية والتي تشكل مصدراً من مصادر التلوث للبيئة، وإحداث التلف ببعض الآثار لعدم وجود ضوابط أو لتعامل السياح معها بشكل غير لائق.

ومن منطلق التقليل من الآثار السلبية للسياحة التقليدية على البيئة ولكي يكون للسياحة دوراً إيجابياً في المحافظة على الموروث البيئي والطبيعي ولتحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبينها وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، فقد تم استحداث شكل جديدا للسياحة يعرف بـ "السياحة البيئية" وهي "السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر".

والسياحة البيئية قائمة على مبدأ التنمية المستدامة، مما يعني الاعتماد على المصادر الطبيعية في السياحة دون الإضرار بها مع ضمان حق الأجيال القادمة في الاستفادة منها. وذلك يستدعي الحفاظ على التنوع الحيوي للمنطقة وحماية التراث الطبيعي والثقافي، وزيادة الوعي البيئي لدى المجتمع والأفراد وتعزيز إرتباط الانسان بالبيئة.

ويواجه هذا القطاع المشاكل والفجوات التالية:

1. وجود المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في مناطق قريبة من المواقع الأثرية والطبيعية، وكذلك السيطرة الإسرائيلية على معظم المناطق "سياسيا وعسكريا".
2. ضعف في مفاهيم حماية الطبيعة من قبل المتنزهين وخاصة المتعلقة بالتلوث.
3. قلة الوعي السياحي والبيئي بالمناطق الطبيعية والأثرية لدى الجمهور.
4. الاعتداءات المتكررة على المناطق الأثرية والطبيعية.
5. ضعف البنية التحتية للسياحة البيئية، من خرائط، ومسارات، ودليل بيئي، ومرشدي سياحة بيئية. ضعف الخدمات في المناطق السياحية كخدمات ادارة النفايات والصرف الصحي وغيرها.

الإطار القانوني والمؤسسي

القوانين و التشريعات

قانون البيئة: تعتبر المادة 33 من القانون الأساسي المعدل الأساس الدستوري للتشريعات الخاصة بحماية البيئة في فلسطين وما يبنى عليها من سياسات تشريعية حيث يعتبر القانون رقم (7) لعام 1999 وتعديلاته الإطار القانوني العام الذي ينظم الحقوق والواجبات في حماية البيئة، وحيث انه يعتبر من القوانين الحديثة نسبيا وينظم قطاعا يعتمد بالأساس على مبادئ علمية وفنية وتقنية فان إنفاذ القانون لن يتم إلا بمجموعة من أنظمة التنفيذية والتعليمات والإشترطات الفنية، أضف إلى ذلك شمولية قانون البيئة وتقاطعه مع مجموعة كبيرة من التشريعات الأخرى مثل: قانون الصحة العامة، وقانون الزراعة، وقانون الصناعة، وقانون المياه، وقانون المصادر الطبيعية، وقانون العمل، وعدد آخر من التشريعات.

في هذا الإطار فان سياسة التقييم البيئي تعتبر النظام التنفيذي الوحيد الذي صدر بناء على قانون البيئة بالإضافة إلى مجموعة التعليمات الخاصة بالإشعاع، وإلى حد ما فقد تمت المصادقة على مجموعة من الأنظمة الخاصة بإدارة النفايات الطبية، ونظام ربط المنشآت بشبكات الصرف الصحي. و كذلك تم الإنتهاء من صياغة أنظمة خاصة بإدارة النفايات الصلبة والخطرة، وإدارة المياه العادمة، والمصادر الطبيعية.

القوانين الأخرى: بالإضافة الى قانون البيئة كإطار قانوني ناظم، تتداخل وتشترك مجموعة متعددة من القوانين والتشريعات في تنظيم وتحديد آليات للتعامل مع قضايا بيئية في قطاعات مختلفة. من هذه القوانين: قانون الحكم المحلي 1997/1، وقانون الزراعة 2003/2، وقانون الصحة العامة 2004/20، وقانون المياه 2014/14، وقانون الصناعة 2011/10 وغيرها من القوانين.

الإتفاقيات الدولية و التعاون الدولي و المنظمات الدولية

الإتفاقيات الدولية: في 2012/11/29 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 67/19 والقاضي بالموافقة على إعتبار فلسطين دولة غير عضو (مراقب) في الهيئة العامة للأمم المتحدة. لقد أدى هذا القرار والإعتراف الدولي بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة إلى فتح آفاق واسعة للانضمام إلى معاهدات دولية تعزز مكانة فلسطين في المجتمع الدولي، وتخدم نضال الشعب الفلسطيني نحو الحرية والإستقلال. تنتوع هذه المعاهدات والإتفاقيات بين تلك التي تهدف إلى الحد من ظواهر تغير

المناخ ، وتخفيض الغازات المنبعثة إلى الجو، والحفاظ على طبقة الأوزون، والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وكذلك مكافحة التصحر والجفاف، والإتفاقيات المتعلقة بمراقبة التلوث وحركة النفايات الخطرة، والمبيدات والأسمدة، والحفاظ على التنوع الحيوي والبيئة المائية والبحرية، والتوعية والتثقيف البيئي وغيرها²⁴.

خلال الفترة الماضية قامت دولة فلسطين بتوقيع عدة إتفاقيات بيئية رئيسية، منها:

1. **إتفاقية بازل** بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، وذلك في الثاني من نيسان عام 2015. تقرر إتفاقية بازل حق الدول السيادي في حظر الدخول أو التخلص من النفايات والمواد الخطرة، وتؤكد على الحاجة إلى رقابة صارمة لحركة ونقل هذه النفايات. وتنص هذه الإتفاقية كذلك على التخلص من النفايات والمواد الخطرة المنتجة في دولة ما داخل الدولة نفسها وبطريقة سليمة ولا تشكل اي خطر على البيئة والإنسان. حيث تمكن إتفاقية بازل فلسطين من تطبيق معايير عالية وملزمة قانوناً أكبر بكثير من تلك التي كان من الممكن التوصل إليها عبر المفاوضات الثنائية على طاولة المفاوضات عدا عن ملاحقة إسرائيل قانونياً اذا استوجب الأمر في حال الإخلال بالتزاماتها القانونية.

2. **إتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي للعام 1972**: تساهم هذه الإتفاقية في تسجيل أماكن التراث الفلسطينية على لائحة التراث العالمي بما فيها الأماكن الطبيعية، وهو ما يشكل حماية لهذه المواقع، ومواردها ومصادرها وهذا يستدعي وجود قانون فلسطيني من اجل تحديد هذه الأماكن والحفاظ عليها ضمن مؤسسات اليونسكو، بالإضافة الى تقديم تقرير دوري حول حالة المواقع الطبيعية.

3. **الإتفاقية الأمامية بشأن التنوع الحيوي (CBD)**، وتوقيع بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية: وهي معاهدة متعددة الأطراف تضم ثلاثة أهداف رئيسية هي: حفظ التنوع الحيوي، والإستخدام المستدام لمكوناته، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. تؤكد هذه الإتفاقية على حق الشعوب في التحكم بمواردها الطبيعية وسيادتهما عليها، وهو

²⁴ الآثار القانونية المترتبة على انضمام دولة فلسطين الى الاتفاقيات الدولية، بشأن الموارد وحماية المصادر الطبيعية-تيسير جرادات ود. عمر عوض الله.

مايساهم في إطلاع العالم على آثار الإحتلال ومستوطناته ومستوطنيه وممارساتهم ضد التنوع الحيوي في فلسطين، كما تقدم هذه الإتفاقية مساعدات تقنية للعناية بالمناطق المهددة بيولوجيا. كما أنها تحتوي على آليه خاصة لحل النزاعات، بالإمكان اللجوء إليها لمساعدة دولة الإحتلال حول ممارساتها لتدمير التنوع الحيوي في فلسطين. وفي هذا السياق فإن دولة فلسطين ملزمة تجاه هذه الإتفاقية بوضع خطة وطنية للحفاظ على التنوع الحيوي واعتماد قوانين تحافظ على الطبيعة، وتقديم تقرير دوري حول الحفاظ على التنوع الحيوي.

4. **إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار:** تنص الإتفاقية على عدد من المفاهيم مثل: المياه الإقليمية، والمنطقة الإقتصادية الحصرية، والجرف القاري. كما وتحدد المبادئ العامة لاستغلال الموارد البحرية (الموارد الحية، والتربة والموارد الموجودة تحت سطح الأرض). و تؤسس أيضا محكمة دولية لقانون البحار "المختصة في معرفة قانون النزاعات في البحر". من المتوقع أن تساعد هذه الإتفاقية في فرض سيادة دولة فلسطين على بحرها، وعلى الحدود البحرية بما فيها المياه الإقليمية، والمنطقة الإقتصادية الخالصة. بالإضافة الى اعتبار دخول هذه المناطق دون إذن هو انتهاك وعدوان. ويجسد التوقيع على الإتفاقية الحق في الحصول على الحقوق المائية والموارد السمكية، وغيرها من الموارد الطبيعية بما فيها الغاز والنفط حال وجوده، كما يوجد في هذه الإتفاقية آليه للتحكيم وفرض النزاعات.

5. **إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC):** تم اعتماد إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992، حيث صادق عليها في حينه 195 طرفا/دولة. تلاها تم اعتماد بروتوكول كيوتو في عام 1997 من أجل تطبيق الإتفاقية، حيث دخل حيز التنفيذ في عام 2005. و حدّد البروتوكول أهدافا تتمثل في تقليص انبعاثات غازات الدفيئة والحد منها للبلدان المتقدمة والبلدان ذات الإقتصاد الإنتقالي. وقد وقّعت فلسطين طلب الإنضمام للإتفاقية خلال مؤتمر الأطراف الذي عقد في باريس نهاية عام 2015، وأصبحت دولة فلسطين عضواً في هذه الإتفاقية في 17 اذار 2016. ووقعت فلسطين وصادقت على إتفاقية باريس حول تغير المناخ في 22-4-2016 ، حيث تشكل الإتفاقية الإطارية لتغير المناخ إطارا عاما للجهود الدولية، في معالجة القضايا ذات الطابع الكوني والإنساني، بالإضافة الى أنها ستساعد دولة فلسطين في تعزيز عمل المؤسسات الوطنية، وتكريس حضورها الدولي، وتمكينها من

الحصول على الدعم المخصص للدول في مجالات البيئة، والمشاريع الضخمة، لا سيما في قطاع غزة.

لقد أثبت توقيع هذه الإتفاقيات التزام فلسطين بدعم مبادئ التعاون المشترك في سبيل الحفاظ على البيئة، والرغبة الصادقة والحقيقية في الإنضمام للمجتمع الدولي بدوله ومؤسساته في الجهود العالمية الرامية الى تحسين الوضع البيئي لسكان كوكب الأرض وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة تشمل جميع الشعوب. إلا أن الإنضمام الى هذه الإتفاقيات يستلزم تطوير البيئة القانونية ومواءمة التشريعات والقوانين الفلسطينية ذات العلاقة بهدف الإنسجام مع والإلتزام بمتطلبات الإتفاقيات الدولية.

التعاون الدولي و المنظمات الدولية: إن تعاظم وتزايد الأخطار البيئية التي تهدد كوكب الأرض دفع الدول وهيئات المجتمع الدولي إلى الإهتمام بقضايا البيئة وعزز القناعة بضرورة تضافر الجهد الدولي من أجل الحد من تدهور البيئة مما نتج عنه إنشاء أجسام مجتمع دولي تولي اهتماماً خاصاً بالمشاكل البيئية ومن أهمها: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق البيئة العالمي، والمنتدى البيئي الوزاري العالمي، وكذلك مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في جامعة الدول العربية، والمجلس الإقتصادي والإجتماعي لغرب اسيا، وتستفيد فلسطين من علاقات فعالة وجيدة مع هذه الهيئات.

كما أن هناك العديد من البرامج والمشاريع الإقليمية والدولية التي تستهدف قطاع البيئة والتي تم إنشاؤها لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال تطوير البيئة، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج أفق 2020، والإدارة المستدامة والمتكاملة لمصادر المياه، وبرنامج سويتش ميد، وبرنامج كليما ساوث، وسياسة الجوار الأوروبية، والإتحاد من أجل المتوسط، وخطة العمل المتوسطية، حيث تشارك فلسطين في هذه البرامج والمشاريع.

الأدوار والمسؤوليات

بالإشارة إلى تعريف البيئة في المادة الأولى من القانون وإلى نص المادة 33 من القانون الأساسي المعدل باعتبار حماية البيئة مسؤولية وطنية، نجد أن سلطة جودة البيئة بصفتها المسؤولة عن صيانة البيئة وحمايتها، والمحافظة على صحة الإنسان، وكبح استنزاف المصادر الطبيعية، ومكافحة التصحر، والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث، وتعزيز الوعي البيئي، وضمان تحقيق التنمية المستدامة، فإنها بهذه المسؤولية تشترك مع مجموعة من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة. وقد نجد أن هذه الشراكة تخلق

نوعاً من التداخل الذي يشمل مجموعة من الجهات في موضوع واحد، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تنازع بين المؤسسات في المهام والمسؤوليات، وفي الواقع العملي فقد كان لهذا التداخل الأثر السلبي في عدم تمكين سلطة جودة البيئة من القيام بالمهام والمسؤوليات الموكلة لها والتي حددتها القوانين والإستراتيجيات الوطنية السابقة.

الملحق 4-أ: قائمة المشاريع والتدخلات القائمة والمتوقعة (سلطة جودة البيئة)

اسم البرنامج/التدخل/المشروع	الإطار الزمني (من تاريخ الى تاريخ)	الميزانية (بالدولار الأمريكي)	الحالة (قائم، موقع عليه، متفق عليه، جاري الحديث حوله، متوقع)	الجهة المانحة	وصف مختصر (اهداف، مكونات، نتائج)
مشروع تدعيم قدرات السلطة الفلسطينية في دمج البيئة والتغير المناخي في السياسات العامة	2014-2016	1,850,000	قائم	بلجيكا	• تحضير البلاغ الوطني الأول عن تغير المناخ • وضع سياسات لدمج تغير المناخ في الخطط الوطنية • تنفيذ مشاريع مشاهدة • تطوير برنامج بناء قدرات لخمس مؤسسات فلسطينية (سلطة جودة البيئة، وزارة النقل والمواصلات، وزارة الزراعة، سلطة الطاقة، سلطة المياه) وتنفيذ المرحلة الأولى منه • دعم مشاريع برنامج المنح الصغيرة في مجال تغير المناخ
تحديد المساهمات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ	2016	50,000	قائم	بلجيكا	• تهدف الدراسة الى تحديد المساهمات الوطنية في مجال التكيف والتخفيف من اثار التغير المناخي سواء كانت هذه المساهمات سيتم تنفيذها من مصادر التمويل الوطني او من مصادر التمويل الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ ويأتي اعداد هذه الدراسة استجابة لاتفاقية باريس حول تغير المناخ
دعم الخطة الإستراتيجية	2017-	5,000,000	جاري العمل على	السويد	تعزيز قدرات سلطة جودة البيئة بشكل عام و في مجال حماية

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

البيئة بشكل خاص من خلال:		اعتماده		2020	لسلطة جودة البيئة
• دعم المنظومة التشريعية والتنفيذية • تقليل التلوث البيئي • حماية المصادر البيئية • تدعيم المنظومة المعلوماتية والتوعية البيئية					
• مراجعة عدة استراتيجيات قطاعية من النواحي البيئية • إعداد سياسات بيئية وطنية • إعداد الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية للبيئة 2017-2022	بلجيكا	قائم	25,500	2016	إدماج البيئة في قطاعي الحكم المحلي والتعليم وإعداد الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية للبيئة
• اعداد خرائط وطنية للغطاء الأرضي واستخدامات الأراضي • بناء قدرات كادر سلطة جودة البيئة والمؤسسات ذات العلاقة • تمكين البنية الأساسية لسلطة جودة البيئة لاعداد الخرائط وتحديثها	ايطاليا	جاري العمل على اعتماده	2,000,000	2017-2019	تعزيز قدرات سلطة جودة البيئة من خلال اعداد خرائط وطنية شاملة للغطاء الأرضي واستخدامات الأراضي
• يهدف الى تطوير قدرات مؤسسات البيئة ومؤسسات المياه في مجال ادارة التلوث الصناعي، ادارة المياه العادمة ، ادارة النفايات الصلبة والخطرة، ادماج البيئة في الخطط والسياسات والإدارة المستدامة لمصادر المياه	الإتحاد الأوروبي	قائم		2016-2020	مبادرة أفق 2020/ والإدارة المستدامة لمصادر المياه- مشروع إقليمي
• يهدف الى بناء قدرات دول جنوب المتوسط في مجال تغير المناخ من خلال تنفيذ نشاطات واجتماعات وورشات عمل تدريبية اقليمية ونشاطات وطنية و فلسطين تنفذ 3 نشاطات وطنية :	الإتحاد الأوروبي	قائم		2014-2016	كليما ساوث/مشروع إقليمي

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

1. ورشة عمل وطنية لأصحاب القرار حول تغير المناخ (تمت)					
2. اعداد دراسة حول اثار تغير المناخ على المنطق الساحلية في غزة (قيد الإعداد)					
3. اعداد دراسة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ في فلسطين					
• مسح لواقع الإنتاج والإستهلاك المستدام • خطة عمل وطنية لتطوير الإنتاج والإستهلاك المستدام • بناء قدرات وبرامج توعية في مجال الإنتاج والإستهلاك المستدام	الإتحاد الأوروبي من خلال اليونيب	قائم	70,000	2016-2017	مشروع سويتش ميد / مشروع إقليمي (المرحلة الأولى)
• تنفيذ بعض المشاهدات الميدانية في (جزء من تدخلات الخطة الوطنية للإنتاج والإستهلاك المستدام المعتمدة)	الإتحاد الأوروبي من خلال اليونيب	متفق عليه	200000	2017	مشروع سويتش ميد / مشروع إقليمي (المرحلة الثانية)
• البيئة وخاصة في المناطق ذات القيمة البيئية العالية (جلبون، وادي الزرقاء، وادي القف، ساحل غزة)	مرفق البيئة العالمي	متفق عليه	35,000 لكل مشروع	2017-2020	عدة مشاريع بيئية من قبل برنامج المنح الصغيرة
• يشمل هذا المشروع الى بناء القدرات في ما يخص التصحر والجفاف، واعداد الخرائط للمناطق المتأثرة بالتصحر وخرائط الجفاف.	أكساد	قائم		2017	تحديد المناطق المتأثرة بالتصحر وإعداد خرائط التصحر والجفاف لدولة فلسطين
• يهدف الى بناء قدرات الدول المشاركة في مجال المعلومات البيئية وتطوير المؤشرات	وكالة البيئة الأوروبية	قائم		2016-2020	نظام المعلومات البيئي المشترك (SEIS II) -

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

					مشروع اقليمي
--	--	--	--	--	--------------

الملحق 4-ب : قائمة المشاريع والتدخلات المقترحة لسلطة جودة البيئة

الاهداف الاستراتيجية	التدخلات/ المشاريع الرئيسية	البرنامج	الاطار الزمني	التكلفة التقديرية (دولار)	الحالة (قائم، متفق عليه، تحت الإجراء متوقع/ مقترح)	القطاع
الهدف الاستراتيجي الأول: مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة.	1. تقييم الانبعاثات من المنشآت الصناعية والحد منها	ضبط التلوث البيئي	2019-2017	500,000	مقترح	البيئة
	2. ضبط مصادر الإزعاج البيئي المختلفة	ضبط التلوث البيئي	2019-2017	50,000	مقترح	البيئة
	3. ضبط مصادر الإشعاع المؤين وغير المؤين	ضبط التلوث البيئي	2019-2017	100,000	مقترح	البيئة
	4. معالجة مواقع التلوث الساخنة	صون البيئة الطبيعية	2020-2018	600,000	مقترح	البيئة
	5. تحديد لمصادر تلوث المياه في قطاع غزة وضبطها	ضبط التلوث البيئي	2022-2018	100,000	مقترح	البيئة
	6. مراقبة جودة مياه البحر المتوسط	صون البيئة الطبيعية	2022-2020	100,000	مقترح	البيئة
	7. ضبط ومراقبة كمية ونوعية الأسمدة والمبيدات المستخدمة	ضبط التلوث البيئي	2022-2017	50,000	مقترح	البيئة
	8. وضع وتنفيذ تعليمات المعالجة	ضبط التلوث البيئي	2019-2018	20,000	مقترح	البيئة

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

					الأولية للمياه العادمة الصناعية	
البيئة	مقترح	50,000	2022-2017	الاداري	9. تحضير الالتزامات الوطنية التي تترتب على اتفاقية بازل	
البيئة (جميع القطاعات الأخرى ذات العلاقة)	مقترح	300,000	2022-2017	ضبط التلوث البيئي	10. تنفيذ التدخلات البيئية المذكورة في استراتيجية النفايات الصلبة 2022-2017	
البيئة	مقترح	50,000	2022-2018	الاداري	11. تحديث الخطة الوطنية لإدارة النفايات الخطرة	
البيئة	مقترح	300,000	2022-2017	ضبط التلوث البيئي	12. تعزيز اسطول الرقابة والتفتيش البيئي	
البيئة	مقترح	100,000	2020-2017	ضبط التلوث البيئي	13. تطوير وبناء نظام مراقبة وتفتيش فعال	
البيئة	مقترح	500,000	2022-2018	ضبط التلوث البيئي	14. تقدير تكلفة التدهور البيئي الناجم عن الاحتلال	
البيئة	مقترح	100,000	2017	صون البيئة الطبيعية	1. عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي: (أ) استكمال إجراء المسح الميداني للتنوع الحيوي)	الهدف الاستراتيجي الثاني: البيئة الطبيعية والتنوع

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

					لتحديد المناطق الغنية بالتنوع الحيوي وتحديث الخرائط الخاصة بذلك) ب) تحديد لجميع الاصناف النباتية والحيوانية وحصر الأصناف المهددة بالانقراض وتلك النادرة وعمل قاعدة بيانات	الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة.
البيئة	مقترح	50,000	2019-2018	صون البيئة الطبيعية	2. تحديث الاستراتيجية والخطة الوطنية للتنوع الحيوي	
البيئة	مقترح	50,000	2018	صون البيئة الطبيعية	3. إعداد التقرير الوطني السادس للتنوع الحيوي	
البيئة	مقترح	100,000	2022-2019	صون البيئة الطبيعية	4. مسح وطني شامل للأنواع الغريبة الغازية وإعداد استراتيجية وطنية لمكافحتها	
البيئة	مقترح	600,000	2022-2018	صون البيئة الطبيعية	5. إعداد خطط لتنظيم وإدارة المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية والساحل وتطويرها: أ) عمل مسح ميداني للمحميات الطبيعية وتقييمها ب) إعداد الخطط اللازمة لإدارة المحميات وحمايتها	

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2022-2017

					ت) عمل خطة لإدارة المنتزهات الوطنية ث) عمل خطة لإدارة مناطق الساحل وتطويرها ج) اعداد خطة عمل وتنفيذها لحماية وتطوير المناطق الرطبة وإعادة تأهيلها.	
البيئة	مقترح	100,000	2022-2020	صون البيئة الطبيعية	6. اعداد الخطة الاطارية الوطنية ونظام للسلامة الحيوية	
البيئة	مقترح	70,000	2020-2017	صون البيئة الطبيعية	7. تحديد وتأهيل مواقع التراث الطبيعي	
البيئة	مقترح	50,000	2019-2017	صون البيئة الطبيعية	8. تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في الاقتصاد الاخضر وتضمين المفهوم في السياسات الوطنية	
البيئة	مقترح	1,000,000	2022-2018	صون البيئة الطبيعية	1. برنامج وطني متكامل للتعامل مع التغير المناخي أ) تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي ب) إعداد البلاغ الوطني الثاني للانبعاثات ت) تطوير القدرات المؤسسية	الهدف الاستراتيجي الثالث: الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي، وللمحد من التصحر، ومواجهة

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

					للشركاء في مجال التغير المناخي (ث) تنفيذ بعض المشاريع والمشاهدات الرامية للحد والتكيف مع التغير المناخي	الكوارث والطوارئ البيئية مُتخذة ومُتبناه.
البيئة	مقترح	70,000	2019-2017	صون البيئة الطبيعية	2. اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات والطوارئ البيئية	
البيئة	مقترح	70,000	2020-2018	ضبط التلوث البيئي	3. اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط:	
البيئة	مقترح	50,000	2022-2017	صون البيئة الطبيعية	4. بناء القدرات اللازمة للتعامل مع الطوارئ البيئية والكوارث البيئية وانعكاساتها	
البيئة	مقترح	300,000	2022-2017	الاداري	1. تحديث المنظومة التشريعية البيئية الوطنية بشكل متكامل ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية: (أ)مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة (ب) إصدار الأنظمة واللوائح الخاصة بالقانون البيئي	
						الهدف الاستراتيجي الرابع: المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

					ت) إصدار التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمعايير اللازمة ث) موازنة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات الدولية البيئية	ممكن وكفوء، والتعاون الدولي معزز
البيئة	مقترح	50,000	2022-2017	الاداري	2. تعزيز انفاذ التشريعات البيئية بشكل متكامل من خلال الالتزام والالتزام	
البيئة	مقترح	50,000	2022-2017	الاداري	3. تعزيز تطبيق التشريعات البيئية	
البيئة	مقترح	200,000	2020-2018	الاداري	4. وضع التعليمات وتوفير الإمكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات	
البيئة	مقترح	40,000	2018-2017	الاداري	5. اعداد نظام شكاوى ورصد للمخالفات البيئية	
البيئة	مقترح	40,000	2022-2017	الاداري	6. حشد الجهود والطاقت لرفع مستوى تمثيل فلسطين في المنظمات الدولية والاتفاقيات الدولية البيئية والتي ليست فلسطين عضوا فيها	

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

البيئة	مقترح	100,000	2022-2017	الاداري	7. اعداد ملفات الانتهاكات البيئية وفق المعايير الدولية والبيئية وارشفتها ووضعها موضع التصرف والاجراء القانوني، وإعداد البروتوكول الخاص بالإجراءات اللازمة لتحريكها أمام المجتمع الدولي القضائي والمؤسساتي
البيئة	مقترح	100,000	2022-2017	الاداري	8. بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة
البيئة	مقترح	400,000	2022-2017	الاداري	9. تطوير مركز للمعلومات البيئية وإصدار تقرير دوري عن حالة البيئة
البيئة	مقترح	1000,000	2022-2017	الاداري	10. إنشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب والتعليم البيئي
البيئة	مقترح	1,000,000	2022-2017	الاداري	11. إنشاء مرصد بيئي وطني لكافة عناصر البيئة الطبيعية
البيئة	مقترح	2,000,000	2017	الاداري	12. إنشاء مقر لسلطة جودة البيئة وتحسين بيئة العمل
البيئة	مقترح	90,000	2022-2020	الاداري	13. عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي وإعداد خطة لتطويره

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

البيئة	مقترح	200,000	2022-2017	الاداري	14. أتمتة نظام العمل في سلطة جودة البيئة	الهدف الاستراتيجي الخامس: مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعززة ومُعَمَّمة.
البيئة	مقترح	210,000	2022-2017	صون البيئة الطبيعية	1. تعزيز وتفعيل دور الاعلام البيئي	
البيئة	مقترح	180,000	2022-2017	صون البيئة الطبيعية	2. تطوير المناهج التعليمية وتعزيز المفاهيم البيئية فيها	
البيئة	مقترح	1,045,000	2022-2017	صون البيئة الطبيعية	3. تعزيز القيم والمبادرات البيئية على المستوى المجتمعي	

الملحق 5 : قائمة المشاريع والتدخلات المقترحة للقطاعات الأخرى

(بما توفر لدينا من معلومات من القطاعات الأخرى بناء على استراتيجياتهم القطاعية و/أو عبر القطاعية)

الاهداف الاستراتيجية	التدخلات/ المشاريع الرئيسية	البرنامج	الاطار الزمني	الحالة (قائم، متفق عليه، تحت الإجراء متوقع/ مقترح)	القطاع
	1. بناء محطات معالجة الخليل	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الادارة المتكاملة	2022-2017	تحت الإجراء	المياه
	2. بناء محطات معالجة/ رام الله	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الادارة المتكاملة	2022-2017	الدراسات البيئية والجدوي والمخططات الأولية انجزت	المياه
	3. بناء شبكات صرف صحي ومحطة معالجة لخدمة منطقة جفنا، عين سينيا، بير زيت و دورا القرع , ابو قش, سردا , الجلزون	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الادارة المتكاملة	2022-2019	الدراسات الأولية انجزت	المياه
	4. توسعة محطة معالجة - البيرة	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الادارة المتكاملة	2019-2017	الدراسات الأولية انجزت	المياه

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2022-2017

المياه	التصاميم ووثائق العطاء جاهزة بالنسبة للجنوب دراسات الجدوى والأثر البيئي جاهزة	2022-2017	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الإدارة المتكاملة	5. بناء محطات معالجة لمنطقة سلفيت
المياه	شمال طوباس قيد التنفيذ	2022-2017	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الإدارة المتكاملة	6. بناء محطات معالجة جنوب وشمال طوباس
المياه	تحت التنفيذ	2022-2017	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الإدارة المتكاملة	7. بناء محطات معالجة المسلية، محافظة جنين
المياه	مقترح	2019-2017	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الإدارة المتكاملة	8. بناء محطات معالجة عزون
المياه	سيباشر بإجراءات طرح العطاء للتنفيذ خلال 2017	2020-2017	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الإدارة المتكاملة	9. بناء محطات معالجة نابلس (المنطقة الشرقية)
المياه	مقترح للتنفيذ خلال 2020	2022-2019	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الإدارة	10. بناء شبكات صرف صحي و محطات معالجة في

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

محافظة طولكرم	المتكاملة			
11. بناء شبكات صرف صحي في مخيم عقبة الجبر، النويعة	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الادارة المتكاملة	2017-2019	تحت الإجراء	المياه
12. بناء محطات معالجة مسلية، اليامون، قباطية، يعبد	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الادارة المتكاملة	2017-2022	مسلية (تحت الإجراء) اليامون قباطية ويعبد التصاميم الأولوية جاهزة	المياه
13. بناء شبكات و محطات معالجة مياه الصرف الصحي في خان يونس، وغزة والوسطى	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الادارة المتكاملة	2017-2022	تمويل محطة خانيوس من قبل الحكومة اليابانية وبنك التنمية الإسلامي واما مشروع مدينة غزة الوسطى بتمويل KFW	المياه
14. بناء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في رفح	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الادارة المتكاملة	2018-2022	مقترح للتنفيذ	المياه
15. بناء محطات معالجة جباليا، دير البلح، (شبكات	تطوير حماية مصادر المياه وفق مبدأ الادارة المتكاملة	2017-2022	مقترح للتنفيذ	المياه

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

			المتكاملة	ومحطات ضخ صرف (صحي)	
الحكم المحلي والإداري	قيد التنفيذ	2018-2017	المساعدة الفنية في إدارة النفايات الصلبة في فلسطين	16. إقامة مكب نفايات لشمال قطاع غزة ومدينة غزة (فخاري)	
الحكم المحلي والإداري	مرحلة الإعداد	2018-2017	المساعدة الفنية في إدارة النفايات الصلبة في فلسطين	17. تحسين إدارة النفايات الصلبة الطبية في قطاع غزة	
تنمية الاقتصاد الوطني	مقترح	2022-2017	التنمية الصناعية والتجارية	18. تطبيق مبادئ الإنتاج النظيف في المنشآت الصناعية.	
تنمية الاقتصاد الوطني	مقترح	2022-2017	التنمية الصناعية والتجارية	19. تطبيق أنظمة الجودة وشروط الامن الصناعي والشروط الصحية والبيئية في المنشآت الصناعية	
تنمية الاقتصاد الوطني	مقترح	2022-2017	التنمية الصناعية والتجارية	20. تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتصدير (حيث تحتوي على تدخلات لها علاقة مباشرة بالبيئة)	
النقل والمواصلات	مقترح	2019-2017	ترخيص وتنظيم	21. زيادة المركبات الصديقة للبيئة	

			مستخدمي الطرق		
الصحة	مقترح	2022-2017	خدمات رعاية صحية اولية مستدامة ذات جودة عالية وتعزيز انماط الحياة الصحية	22. تعزيز دور الطلبة والاهالي والمجتمع المدني في الحفاظ على صحة البيئة المدرسية	
الصحة	مقترح	2022-2017	خدمات رعاية صحية اولية مستدامة ذات جودة عالية وتعزيز انماط الحياة الصحية	23. تخفيض نسبة التلوث الميكروبي لشبكات مياه الشرب إلى أقل من 5%	
الصحة	مقترح	2022-2017	خدمات رعاية صحية اولية مستدامة ذات جودة عالية وتعزيز انماط الحياة الصحية	24. العمل على تغطية محافظات وسط وشمال الضفة الغربية بمعالجة النفايات الطبية في كافة المؤسسات الصحية	
الصحة	مقترح	2022-2017	خدمات رعاية صحية اولية مستدامة ذات جودة عالية وتعزيز انماط الحياة الصحية	25. تعزيز تنفيذ الاتفاقية الاطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في فلسطين	

الصحة	مقترح	2022-2017	خدمات رعاية صحية اولية مستدامة ذات جودة عالية وتعزيز انماط الحياة الصحية	26. تعزيز ومراقبة الامراض المنقولة بواسطة المياه او الاغذية بالتعاون مع الشركاء
الصحة	مقترح	2022-2017	خدمات رعاية صحية اولية مستدامة ذات جودة عالية وتعزيز انماط الحياة الصحية	27. التقليل من استخدام المواد الكيميائية في مجال مكافحة النواقل للحد الأدنى وزيادة نسبة المبيدات الحيوية المستخدمة في مكافحة النواقل وتعزيز اجراءات الاصحاح البيئي التي تساعد في منع انتشار ومكافحة الامراض
الصحة	مقترح	2022-2017	خدمات رعاية صحية اولية مستدامة ذات جودة عالية وتعزيز انماط الحياة الصحية	28. خفض نسبة التلوث الميكروبي في الاغذية من 11% الى اقل من 5%، وشبكات مياه الشرب من 15% الى اقل من 5%
الصحة	مقترح	2022-2017	خدمات رعاية صحية اولية مستدامة ذات جودة	29. العمل على تغطية محافظات وسط وشمال الضفة الغربية بمعالجة النفايات الطبية

			عالية وتعزيز انماط الحياة الصحية		
النوع الاجتماعي	مقترح	2022-2017		30. وجود رقابة على محطات تحلية المياه	
النوع الاجتماعي	مقترح	2022-2017		31. الرقابة على ترخيص السيارات غير الصالحة للعمل وغير الصديقة للبيئة	
الزراعة	قائم	2017	التنمية الزراعية	32. الحفاظ على المياه العذبة وإنتاج علف مقاوم للملوحة	
تنمية الاقتصاد الوطني	مقترح	2022-2017	التنمية الصناعية والتجارية	1. ترشيد استهلاك الطاقة في المصانع	الهدف الاستراتيجي الثاني: البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة.
تنمية الاقتصاد الوطني	مقترح	2022-2017	التنمية الصناعية والتجارية	2. استخدام الطاقة الشمسية في توليد الطاقة في المنشآت الصناعية	
تنمية الاقتصاد الوطني	مقترح	2022-2017	التنمية الصناعية والتجارية	3. التركيز على دعم وتطوير المنشآت الصناعية والموارد الطبيعية في المناطق المصنفة "ج بما في ذلك تشجيعها على تركيب خلايا شمسية	

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

الطاقة	مقترح	2018-2017	ترشيد الاستهلاك والتدقيق الطاقى	4. استكمال مشاريع التدقيق الطاقى في القطاعات الاستهلاكية المختلفة
الطاقة	مقترح	2018-2017	ترشيد الاستهلاك والتدقيق الطاقى	5. التدقيق الطاقى في المباني الحكومية
النقل والمواصلات	مقترح	2019-2017	تخطيط وتصميم وتنفيذ الطرق	6. إعداد التصاميم والمخططات الخاصة بالطرق والوصلات
النقل والمواصلات	مقترح	2019-2017	تخطيط وتصميم وتنفيذ الطرق	7. اعداد الدراسات الفنية والبيئية لكافة مشاريع قطاع النقل والمواصلات (طرق، سكك حديد، مطارات، موانئ، معابر)
تنمية السياحة والاثار	مشروع متوقع ان يتم الموافقة عليه	2022-2017	البرنامج السياحي	8. السياحة المستدامة الجزء الثالث
الزراعة	قائم	2017	التنمية الزراعية	9. الحصاد المائى في محافظتي جنين والخليل
الزراعة	قائم	2017	التنمية الزراعية	10. ادارة المصادر المائية عالية القيمة في مناطق شبه الجافة
الزراعة	قائم	2019-2017	التنمية الزراعية	11. مشروع تخضير فلسطين
الزراعة	قائم	2017	التنمية الزراعية	12. الادارة المستدامة للاراضي

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

				المشاع في فلسطين	
الزراعة	مقترح	2017	التنمية الزراعية	13. ادارة استغلال مياه الري الزراعية	
الزراعة	مقترح	2017	التنمية الزراعية	14. استخدام المياه غير التقليدية في الري	
الزراعة	مقترح	2017	التنمية الزراعية	15. انشاء ابار جمع مياه الامطار	
الزراعة	مقترح	2018-2017	التنمية الزراعية	16. حصاد مائي صغير ومتوسط	
الزراعة	مقترح	2019-2017	التنمية الزراعية	17. مشروع انشاء منتزه وطني (محمية سيريس وقشدة)	
الزراعة	مقترح	2018-2017	التنمية الزراعية	18. تأهيل المراعي والحفاظ على الاصناف الرعوية المحلية	
الزراعة	مقترح	2019-2017	التنمية الزراعية	19. مشروع زراعة 100 دونم زراعات محمية في دول فلسطين	
الزراعة	مقترح	2018-2017	التنمية الزراعية	20. برنامج ادارة المصادر الطبيعية بالمشاركة (المرحلة الثالثة)	
الطاقة	مقترح	2018-2017		1. انشاء محطة شرق الخليل الشمسية بقدرة MW30	الهدف الاستراتيجي الثالث: الإجراءات

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

الطاقة	مقترح	2017-2018		2. تنفيذ مشروع بناء عشر محطات شمسية في الضفة الغربية بقدرة اجمالية 100MW	اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي، وللمحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطوارئ البيئية مُتخذة ومُتبناه.
الطاقة	مقترح	2017-2022		3. انشاء انظمة توليد كهرباء بالطاقة الشمسية للمدارس الحكومية والمستشفيات والحالات الاجتماعية	
الطاقة	مقترح	2017-2018		4. بناء محطات للطاقة المتجددة- تشيكي المرحلة الاولى	
الطاقة	مقترح	2017-2022		5. بناء محطات للطاقة المتجددة- تشيكي المرحلة الثانية	
الطاقة	مقترح	2017-2022		6. منح رخص لانشاء محطات الطاقة المتجددة بالعروض المباشرة	
الطاقة	مقترح	2017-2018		7. استكمال تنفيذ المبادرة الشمسية الفلسطينية	
النقل والمواصلات	تحت الاجراء	2017-2019	ترخيص وتنظيم مستخدمي الطرق	8. تحديث نظام النقل العام وفق مشروع الاوريو	

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

الاسكان	مقترح	2022-2017	مستوطنات بشرية مستدامة وسكن لائق وميسور التكلفة	9. الإدخال التدريجي لإجراءات البناء الأخضر منخفض التكلفة في المباني السكنية القائمة وبرامج الإسكان الجديدة
التعليم	مقترح	2022-2017	الحوكمة والادارة	10. زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة
التعليم	مقترح	2022-2017	الحوكمة والادارة	11. مبادرة لإنشاء الابنية المدرسية المستدامة الموفرة للطاقة
الصحة	مقترح	2022-2017	خدمات رعاية صحية اولية مستدامة ذات جودة عالية وتعزيز انماط الحياة الصحية	12. موائمة عيادات ومراكز الرعاية مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وتشجيع البناء الاخضر في العيادات
الصحة	مقترح	2022-2017	الاداري والحوكمة الصحية	13. تعزيز التنسيق في مجال الجاهزية الوطنية لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث واعداد خطط وطنية لمواجهة الازمات.
النوع الاجتماعي	مقترح	2022-2017		14. مشروع توفير وحدات الطاقة والخلايا الشمسية (الخلايا

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

				(الشمسية)	
الزراعة	مقترح	2019-2017	التنمية الزراعية	15. تحسين الامن الغذائي والتكيف مع التغيرات المناخية لمزارعي المحاصيل الحقلية	
التشغيل	قائم	2017/1 - 2017/12	مراقبة وتنظيم العمل	1. قاعدة بيانات وطنية لإصابات العمل وأمراض المهنة في فلسطين	الهدف الاستراتيجي الرابع: المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمكّن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعزّز
التشغيل	قائم	2018-2016	مراقبة وتنظيم العمل	2. تطوير منظومة السلامة والصحة المهنية	
الحكم المحلي والإداري	قيد التنفيذ	2017/1/1 - 2017/7/31	المساعدة الفنية في إدارة النفايات الصلبة في فلسطين	3. وضع دليل حول كيفية التعامل مع نفايات الهدم و البناء	
الحكم المحلي والإداري	قائم	1-4/2017	المساعدة الفنية في إدارة النفايات الصلبة في فلسطين	4. وضع دليل حول صناعة الدوبال من النفايات العضوية	
الحكم المحلي والإداري	مخطط	2018/1/1 - 2018/12/31	المساعدة الفنية في إدارة النفايات الصلبة في فلسطين	5. إعداد نظام حول التدقيق البيئي داخل مكبات النفايات الصحي	

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

الحكم المحلي والإداري	مرحلة المصادقة	2017	برنامج دعم الهيئات المحلية	6. إنشاء مجالس خدمات مشتركة لإدارة النفايات الصلبة في غزة
الحكم المحلي والإداري	تحت التنفيذ	2017	برنامج دعم الهيئات المحلية	7. إصدار كتيب أدلة إرشادية خاص بعمل المجالس المشتركة لإدارة النفايات الصلبة
الحكم المحلي والإداري	قائم	2016/3- 2017/7	المساعدة الفنية في إدارة النفايات الصلبة في فلسطين	8. إعداد دليل تدقيق بيئي على مكبات النفايات الصلبة
الحكم المحلي والإداري	متوقع	2018	برنامج دعم الهيئات المحلية	9. إعداد نظام أو قانون واضح حول النفايات الصلبة و الصرف الصحي مستجيب للنوع الاجتماعي
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	متفق عليه	2022-2017	قطاع البريد	10. إصدارات طوابع بريدية ترويجية لدعم القضايا الفلسطينية والمعالم الدينية والتاريخية والأثرية والبيئية والقضايا الدولية
الطاقة	مقترح	2018-2017		11. إنشاء المركز الوطني لإدارة معلومات الطاقة

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

الطاقة	مقترح	2017-2018		12. استكمال تنفيذ مراحل الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة
النقل والمواصلات	مقترح	2017-2019	ترخيص وتنظيم مستخدمي الطرق	13. تحديد المواصفات الفنية للمركبات وفق المواصفات الدولية
النقل والمواصلات	مقترح	2017-2019	تخطيط وتصميم وتنفيذ الطرق	14. تحديث وتطوير الارصاد الجوية
الاسكان	مقترح	2017-2022	مستوطنات بشرية مستدامة وسكن لائق وميسور التكلفة	15. إعداد وتحديث التشريعات والقوانين والأنظمة لقطاع الإسكان بما ينسجم مع نهج المستوطنات البشرية المستدامة
الاسكان	مقترح	2017-2022	مستوطنات بشرية مستدامة وسكن لائق وميسور التكلفة	16. تطوير التشريعات المنظمة للعمران والتوسع الحضري (الأراضي، البنية التحتية، الخدمات، الإسكان) بما يتلاءم مع مفهوم التنمية المستدامة ووضع مخططات مكانية فعالة توجه لتطوير المساكن والأحياء
الاسكان	مقترح	2017-2022	مستوطنات بشرية	17. إدماج المخططات المكانية

			مستدامة وسكن لائق وميسور التكلفة	مع المخططات الهيكلية الوطنية والإقليمية والمحلية	
الاسكان	مقترح	2022-2017	مستوطنات بشرية مستدامة وسكن لائق وميسور التكلفة	18. إعداد التشريعات والقوانين والأنظمة والمعايير الخاصة بقطاع البناء	
الاسكان	مقترح	2022-2017	مستوطنات بشرية مستدامة وسكن لائق وميسور التكلفة	19. إنشاء مركز نظم المعلومات الحضرية ليكون بمثابة جسم تنسيقي ومعلوماتي بين المؤسسات العاملة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للتنمية الحضرية المستدامة	
الصحة	مقترح	2022-2017	الاداري والحوكمة الصحية	20. لائحة تنفيذية لقانون منع التدخين	
الصحة	مقترح	2022-2017	الاداري والحوكمة الصحية	21. التنسيق والتعاون في تطبيق الإستراتيجيات الوطنية عبر القطاعية	
الصحة	مقترح	2022-2017	الاداري والحوكمة الصحية	22. وضع استراتيجية عمل موحد لضمان السلامة الكيماوية سواء في المنشأة او في	

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

				المنتج واعداد نظام موحد والية تسجيل للمواد الكيماوية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي في الية التعامل مع المواد الكيماوية	
الصحة	مقترح	2022-2017	الاداري والحوكمة الصحية	23. تطوير اطار قانوني حديث ينظم صناعة وتجارة واستهلاك التبغ مبني على اساس التدخلات الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية، وضمان تطبيق اللوائح التنفيذية لمنع التدخين	
الامن	مقترح	2022-2017	برنامج التشريعات القانونية	24. مراجعة المنظومة القانونية الخاصة بالسلامة العامة) ضمن السياسة الخاصة بمواجهة الكوارث)	
الامن	مقترح	2022-2017	برنامج التعاون الدولي	25. تعزيز آليات التعاون الدولي في مجال الحماية المدنية (ضمن السياسة الخاصة بمواجهة الكوارث)	
الامن	مقترح	2022-2017	برنامج العمليات المشتركة	26. تطوير خطط الطوارئ	

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

الامن	مقترح	2022-2017	برنامج الرقابة ومعالجة الشكاوى	27. تطوير أنظمة الرقابة والتفتيش والمساءلة
الامن	مقترح	2022-2017	برنامج الرقابة ومعالجة الشكاوى	28. تطوير أنظمة وإجراءات التعامل مع الشكاوي
العدل وسيادة القانون	مقترح	2022-2017	برنامج التقاضي والخدمات العدلية	29. العمل على تدريب 30 قاضي/ة تم تدريبهم للنظر في قضايا متخصصة مثل قضايا النوع الاجتماعي وعدالة الاطفال
العدل وسيادة القانون	مقترح	2022-2017	برنامج العدالة الجنائية وسيادة القانون	30. التعامل مع ملفات القضايا واحالتها للمحاكم
النوع الاجتماعي	مقترح	2022-2017		31. التوسع في تطبيق نماذج ريادية لأنظمة معالجة واستخدام المياه الرمادية على نطاق واسع
النوع الاجتماعي	مقترح	2022-2017		32. تكامل العمل بين المؤسسات المختصة بالنوع الاجتماعي (للمؤسسات النسوية) والمؤسسات البيئية

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2022-2017

الاتصالات	مقترح	2022-2017	الاداري	1. حث شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على اعتماد المعايير الفضلى للحفاظ على البيئة	الهدف الاستراتيجي الخامس: مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعززة ومُعَمَّمة.
الاتصالات	مقترح	2022-2017	الاداري	2. دعم توجه المؤسسات والهيئات المحلية والدولية لاعتماد مواصفات موحدة للأجهزة الالكترونية وأجهزة الاتصالات للحد من النفايات الالكترونية.	
الطاقة	مقترح	2018-2017		3. تطوير برامج توعية ترشيد الاستهلاك للطاقة	
النقل والمواصلات	مقترح	2019-2017	ترخيص وتنظيم مستخدمي الطرق	4. طباعة نشرات ارشادية واعلامية وتثقيفية	
التعليم	مقترح	2022-2017	التعليم الاساسي	5. دمج المفاهيم البيئية في المناهج.	
التعليم	مقترح	2022-2017	التعليم الاساسي	6. دراسات للكتب المدرسية من حيث ملاءمتها للنوع الاجتماعي او تعزيزها	

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

				لمفاهيم حماية البيئة او المهارات الحياتية..
التعليم	مقترح	2022-2017	الحوكمة والادارة	7. وضع خطة تدريب استراتيجية على المواضيع الحديثة المتجددة في مجال الهندسة ونظم البناء والطاقة المتجددة لطواقم الادارة العامة للابنية في الوزارة والمديريات
التعليم	مقترح	2022-2017	التعليم العالي	8. تطوير القدرات في مجال البحث العلمي
الصحة	مقترح	2022-2017		9. رفع مستوى الوعي المجتمعي بخصوص مخاطر التدخين.
الامن	مقترح	2022-2017	برنامج التوعية المجتمعية والإعلام الأمني	10. التوعية المجتمعية العامة (ضمن السياسة الخاصة بمواجهة الكوارث)
النوع الاجتماعي	مقترح	2022-2017		11. زيادة مستوى الوعي والمهارات المتعلقة بإستخدام المياه المعالجة لأغراض ري المزروعات
النوع الاجتماعي	مقترح	2022-2017		12. رفع كفاءة المرأة المهنية في تطوير وإدارة مشاريع الصرف

				الصحي	
--	--	--	--	-------	--

الملحق 6: قائمة المشاريع والتدخلات الرئيسية الخاصة بالبيئة مع الوصف الخاص بها

الأهداف الاستراتيجية	التدخلات/ المشاريع الرئيسية	وصف للتدخل
الهدف الاستراتيجي 1: مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة.	1. تقييم الانبعاثات من المنشآت الصناعية والحد منها	اجراء مسح كامل لمواقع المحاجر والكسارات والمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظات الوطن وتحديد الاحتياجات البيئية تصويب أوضاعها ووضع الأنظمة البيئية لتنظيم القطاع
	2. ضبط مصادر الإزعاج البيئي المختلفة	اجراء مسح لتحديد مصادر الضجيج ووضع التعليمات اللازمة لضبطه وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا
	3. ضبط مصادر الإشعاع المؤين وغير المؤين	عمل مسح لتحديد مصادر الأشعاع وتصويب وضع المخالفين لتعليمات سلطة جودة البيئة ومتابعتهم وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا
	4. معالجة مواقع التلوث الساخنة	إجراء مسح لمواقع التلوث الساخنة وإجراء معالجة لعدد من المواقع حسب الأولوية وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا
	5. تحديد لمصادر تلوث المياه في قطاع غزة وضبطها	عمل مسح ميداني لتحديد مصادر تلوث المياه في قطاع غزة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضبطها

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

6. مراقبة جودة مياه البحر المتوسط	وضع نظام لمراقبة جودة مياه البحر وتطبيقه بإجراء فحص عينات بشكل دوري من عدة أماكن وأعماق على امتداد شاطئ قطاع غزة وعلى فترات مختلفة حسب المواصفة الفلسطينية وتعزيز بناء القدرات اللازمة لذلك.
7. ضبط ومراقبة كمية ونوعية الأسمدة والمبيدات المستخدمة:	إجراء مسح ورصد لأنواع وكميات الأسمدة والمبيدات المستخدمة ووضع التعليمات والأنظمة لتنظيمها وإدارتها
8. وضع وتنفيذ تعليمات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية	وضع تعليمات لتنظيم معالجة المياه العادمة الصناعية وضمان تنفيذها بالتعاون مع كافة المؤسسات ذات العلاقة
9. تحضير الالتزامات الوطنية التي تترتب على اتفاقية بازل	اعداد التقرير الاول لاتفاقية بازل مع نهاية عام 2017، وبناء القدرات الفنية اللازمة
10. تنفيذ التدخلات البيئية المذكورة في استراتيجية النفايات الصلبة 2017-2022	هناك عدد من التدخلات المطلوبة من سلطة جودة البيئة تنفيذها في الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة
11. تحديث الخطة الوطنية لإدارة النفايات الخطرة	
12. تعزيز اسطول الرقابة والتفتيش البيئي	توفير وسائل النقل والحركة اللازمة لعمل الرقابة والتفتيش والرصد البيئي وكذلك الاجهزة والمعدات الداعمة للعمل الميداني
13. تطوير وبناء نظام مراقبة وتفتيش فعال	تحليل ومراجعة النظام القائم والعمل على تطويره بالشكل الذي يؤدي الى

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

القيام بالمهام بشكل دوري واستيفاء المعلومات والبيانات والملاحظات اللازمة، وربط ذلك كله بمركز المعلومات البيئية		
إجراء الدراسات اللازمة والشاملة من أجل تقدير قيمة التدهور البيئي بأرقام مالية وبناء القدرات اللازمة في هذا المجال	14.تقدير تكلفة التدهور البيئي الناجم عن الاحتلال	
استكمال إجراء المسح الميداني للتنوع الحيوي (لتحديد المناطق الغنية بالتنوع الحيوي وتحديث الخرائط الخاصة بذلك) تحديد لجميع الأصناف النباتية والحيوانية وحصر الأصناف المهددة بالإنقراض وتلك النادرة وعمل قاعدة بيانات	1. عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي: (ت) استكمال إجراء المسح الميداني للتنوع الحيوي (لتحديد المناطق الغنية بالتنوع الحيوي وتحديث الخرائط الخاصة بذلك) (ث) تحديد لجميع الاصناف النباتية والحيوانية وحصر الأصناف المهددة بالإنقراض وتلك النادرة وعمل قاعدة بيانات	الهدف الاستراتيجي 2: البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة.
تطوير الإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي التي أعدت في العام 1999 وتطوير خطة عمل مناسبة لها	2. تحديث الاستراتيجية والخطة الوطنية للتنوع الحيوي	
إعداد التقرير الوطني السادس للتنوع الحيوي حسب متطلبات الاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي	3. إعداد التقرير الوطني الدوري للتنوع الحيوي	
تنفيذ المسوحات الوطنية اللازمة لتحديد الوضع الحالي بخصوص الأنواع الغريبة الغازية، وإعداد إستراتيجية وطنية بناء على تلك المسوح	4. مسح وطني شامل للأنواع الغريبة الغازية وإعداد استراتيجية وطنية لمكافحتها	
	5. إعداد خطط لتنظيم وإدارة المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية والساحل وتطويرها: 5. عمل مسح ميداني للمحميات الطبيعية وتقييمها 6. اعداد الخطط اللازمة لإدارة المحميات	

	وحمايتها 7. عمل خطة لإدارة المتنزهات الوطنية 8. عمل خطة لإدارة مناطق الساحل وتطويرها 9. اعداد خطة عمل وتنفيذها لحماية وتطوير المناطق الرطبة وإعادة تأهيلها.	
	6. اعداد الخطة الاطارية الوطنية ونظام للسلامة الحيوية	
وضع قائمة بمواقع التراث الطبيعي والعمل على تاهيلها	7. تحديد وتأهيل مواقع التراث الطبيعي	
بناء القدرات اللازمة للشركاء في هذا المجال وتعزيز الوعي والمعرفة في هذا الجانب من أجل تمكين دمج هذا المفهوم في السياسات والخطط الوطنية	8. تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في الاقتصاد الاخضر وتضمين المفهوم في السياسات الوطنية	
تصميم وتنفيذ برنامج وطني شامل لتغير المناخ بما يشمل عملية رفع وتعزيز الوعي وإعداد التقارير اللازمة حسب الاتفاقية الإطارية وبناء القدرات لدى الشركاء في هذا المجال وكذلك تنفيذ مشاريع ومشاهدات ميدانية تهدف الى التكيف والحد من ظاهرة تغير المناخ.	10. برنامج وطني متكامل للتعامل مع التغير المناخي أ) تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي ب) إعداد البلاغ الوطني الثاني للإبعاثات ت) تطوير القدرات المؤسسية للشركاء في مجال التغير المناخي ث) تنفيذ بعض المشاريع والمشاهدات	الهدف الاستراتيجي 3: الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي، وللمحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطوارئ البيئية مُتخذة ومُتبناه.

	الرامية للحد والتكيف مع التغير المناخي	
اعداد خطة وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والكوارث الطبيعية واعداد نظام لذلك يحدد الإجراءات المطلوبة والأدوار والمسؤوليات لكل من المؤسسات ذات العلاقة.	11. اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات والطوارئ البيئية:	
اعداد خطة للتعامل مع حوادث المواد والنفايات الخطرة وتسرب منتجات النفط وتحديد الاحتياجات البشرية واللوجستية والفنية اللازمة لذلك واعداد نظام يحدد الأدوار والمسؤوليات للمؤسسات ذات العلاقة	12. اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط:	
	13. بناء القدرات اللازمة للتعامل مع الطوارئ البيئية والكوارث البيئية وانعكاساتها	
هناك حاجة لمراجعة شاملة للإطار القانوني/التشريعي البيئي وتطويره وإعداد النواقص الموجودة، مع الأخذ بالاعتبار متطلبات الاتفاقيات الدولية البيئية في التشريعات البيئية	1. تحديث المنظومة التشريعية البيئية الوطنية بشكل متكامل ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية: (ج) مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة (ح) إصدار الأنظمة واللوائح الخاصة بالقانون البيئي (خ) إصدار التعليمات والاشتراطات الفنية	الهدف الاستراتيجي 4: المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمكن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعزّز

	والمؤشرات والمعايير اللازمة (د) مواءمة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات الدولية البيئية	
	2. تعزيز انفاذ التشريعات البيئية بشكل متكامل من خلال الالتزام والالتزام	
	3. تعزيز تطبيق التشريعات البيئية	
وضع التعليمات اللازمة لضبط الانبعاثات من العوادم وتوفير الأجهزة وتوفير الكوادر اللازمة وتدريبها لتطبيق التعليمات وضبط التلوث	4. وضع التعليمات وتوفير الإمكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات:	
- مراجعة الآلية المتبعة حاليا في استقبال ومتابعة الشكاوى والرد عليها - بناء نظام إجرائي للشكاوى يلبي الغرض المطلوب منه ويغطي كافة جوانب هذا الموضوع من حيث استقبال الشكاوى وتحويلها داخليا ومتابعتها والرد عليها وتوثيقها - بناء نظام شكاوى مؤتمت يتيح للجمهور وأصحاب المصالح ويوفر لهم إمكانية الإبلاغ عن المخالفات البيئية بصورة سهلة وميسرة ويمكنهم من متابعة تلك الشكاوى عن بعد من خلال ذلك النظام - ربط نظام شكاوى مع نظام وقاعدة المعلومات الشاملة الخاصة بالرقابة والتفتيش لما لذلك من علاقة وطيدة - الترويج للنظام وتشجيع المواطنين على استخدامه - المتابعة والتقييم لمدى تطبيق واستعمال هذا النظام والتطوير الدائم	5. اعداد نظام شكاوى ورصد للمخالفات البيئية	

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

والمستمر عليه إصدار التقارير المتعلقة الشكاوى بناء على هذا النظام		
- تمثيل فلسطين في المؤتمرات الدولية - متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية	6. حشد الجهود والطاقت لرفع مستوى تمثيل فلسطين في المنظمات الدولية والاتفاقيات الدولية البيئية والتي ليست فلسطين عضوا فيها	
	7. اعداد ملفات الانتهاكات البيئية وفق المعايير الدولية والبيئية وارشفتها ووضعها موضع التصرف والاجراء القانوني، وإعداد البروتوكول الخاص بالإجراءات اللازمة لتحريكها أمام المجتمع الدولي القضائي والمؤسسي	
بناء قدرات موظفي سلطة جودة البيئة من خلال التدريب وتوفير الأجهزة والمعدات الضرورية وإعطاء الأهمية لطواقم الرقابة والتفتيش وكذلك زيادة عدد الكادر في سلطة جودة البيئة	8. بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة:	
مراجعة الشكل الحالي لإدارة المعلومات البيئية وبناء شكل جديد مناسب بحيث يلبي الحاجات المطلوبة في جمع وإدخال وتبويب وإدارة وتحليل وتحديث المعلومات البيئية حسب الأصول المتبعة دوليا في هذا المجال. كي يصار إلى إيجاد الأرضية المناسبة لإعداد تقرير حالة البيئة الدوري	9. تطوير مركز للمعلومات البيئية واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة:	
بناء وتجهيز المركز وتوفير ما يلزم من كوادر بشرية مدربة ومستلزمات فنية ولوجستية واعداد خطة عمل تضمن الاستمرارية له.	10. انشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب والتعليم البيئي:	

▪ وضع المواصفات الفنية للنظام ▪ وضع نظام إداري مؤسسي لهذا المرصد مع توضيح الأدوار، والمستلزمات، والمرجعية وعلاقته مع الإدارات المختلفة وكذلك المؤسسات الشريكة. ▪ وضع تصور شامل لشكل ومحتوى وعناصر النظام المؤتمت. ▪ توفير ما يلزم من أجهزة ومعدات وبرامج لبناء هذا النظام. ▪ بناء النظام المؤتمت بالشكل الذي يفي بالغرض المطلوب. ▪ توفير ما يلزم من طواقم أو كوادر لبناء وتشغيل النظام. ▪ مراجعة وتقييم ما يتوفر من أنظمة شبيهة أو قواعد بيانات أو معلومات ذات علاقة بهذا النظام. ▪ مواءمة ما يتوفر من أنظمة وقواعد بيانات ومعلومات مع هذا النظام لتكون جزءا منه. ▪ عقد الشراكات والاتفاق والتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة من أجل توفير المعلومات والبيانات اللازمة. ▪ تشغيل النظام حسب الإجراءات المعتمدة له وبالشكل الذي يفي بالغرض المطلوب منه. ▪ إدخال المعلومات والبيانات المتوفرة إلى النظام. ▪ توفير البيانات والمعلومات المطلوبة للنظام من مصادرها المختلفة سواء ميدانية أو مكتبية أو من مؤسسات أخرى. ▪ متابعة عملية تحديث المعلومات والبيانات اللازمة للنظام.	11. إنشاء مرصد بيئي وطني لكافة عناصر البيئة الطبيعية	

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

- إصدار التقارير الدورية والنشرات بناء على المعلومات المتوفرة في النظام. - متابعة ورقابة النظام وتقييمه باستمرار. - التطوير المستمر للنظام بالشكل الذي يتماشى مع حاجة العمل. بناء محطات الرصد الخاصة برصد بعض عناصر البيئة وربطها مباشرة مع هذا النظام		
بناء مقر يضم كافة موظفي وأعمال سلطة جودة البيئة ويشتمل على المرافق والمعدات اللازمة لأداء العمل على أن يراعى في هذا البناء الشروط والمعايير والمواصفات البيئية التي تحقق البناء الأخضر كي يكون هذا البناء نموذج يصلح للمشاهدة في سبيل تعزيز هذا النوع من المباني.	12. إنشاء مقر لسلطة جودة البيئة وتحسين بيئة العمل	
	13. عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي وإعداد خطة لتطويره	
التحول بنظام العمل والمخاطبات والتوثيق ومتابعة العمل بشكل الكتروني والتخلص من العمل الورقي بشكل تدريجي، على أن يشمل هذا التدخل توفير ما يلزم من أدوات ومعدات وأجهزة وشبكات	14. أتمتة نظام العمل في سلطة جودة البيئة	
سيكون هذا التدخل على شكل برنامج واسع يشمل العديد من التدخلات والأنشطة التي تضم: إصدار تقارير استقصائية حول القضايا البيئية، تطوير الاطار القانوني والمؤسسي الناظم لتعزيز دور الاعلام البيئي، عقد دورات تدريبية في مجال الاعلام البيئي، اعداد وبث تقارير بيئية متلفزة، دراسة	1. تعزيز وتفعيل دور الاعلام البيئي	الهدف الاستراتيجي 5: مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعززة ومُعَمَّمة.

استراتيجية البيئة عبر القطاعية 2017-2022

مفصلة لواقع الاعلام البيئي، اصدار ملاحق بيئية مع الصحف.		
سيكون هذا التدخل على شكل برنامج واسع يشمل العديد من التدخلات والأنشطة التي تضم: انشاء اندية بيئية في كافة المدارس، تعزيز مفهوم المدرسة البيئي، تنظيم رحلات علمية بيئية عقد دورات وانشطة بالتعاون مع عاهالي والمجتمع المحلي، وتفعيل دور اولياء الامور وتنشيطهم في المجال البيئي، دورات لمدرسات رياض الاطفال في مجال التوعية البيئية.	2. تطوير المناهج التعليمية وتعزيز المفاهيم البيئية فيها	
سيكون هذا التدخل على شكل برنامج واسع يشمل العديد من التدخلات والأنشطة التي تضم: تنظيم ندوات وورش عمل حول دمج النوع الاجتماعي، تدريب لهيئات الحكم المحلي، تشجيع المبادرات البيئية على المستوى المحلي، نشرات توعية تعريف بالسياحة البيئية والمتنزعات الوطنية وسبل المحافظة عليها.	3. تعزيز القيم والمبادرات البيئية على المستوى المجتمعي	